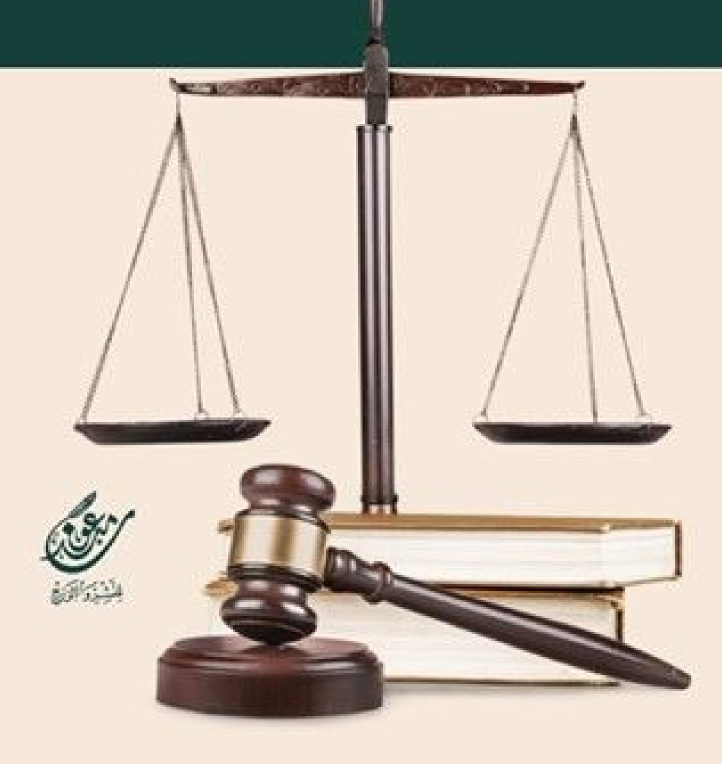
التنظيم القانوني

لنظام الحكم الذاتي في حضرموت

المحامي صالح عبد الله باحتيلي

محام مترافع امام المحكمة العليا

2025/1446 حضرموت



المحامي صالح عبد الله باحتيلي

التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في حضرموت

مبدعون للنشر والتوزيع

التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في حضرموت

المحامي صالح عبد اللّٰه باحتيلي

محامٍ مترافع أمام المحكمة العليا

٢٠٢٥/١٤٤٦

حضرموت

إصدارات دار مبدعون للنشر والتوزيع



الطبعة الأولى

كتاب: التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في حضرموت

تأليف: صالح عبدالله باحتيلي

مقاس: 14×20

رقم الإيداع: 2025/9895

الترقيم الدولي: 2-034-987-977-978

العنوان: القاهرة – جمهورية مصر العربية

Email: mobdeoun.books@gmail.com

الهاتف: 00201006330129

الصفحة على فيسبوك:

https://www.facebook.com/share/15tLpdWcsJ/


بسم الله الرحمن الرحيم

الباب التمهيدي

مقدمة:

إن الحديث عن أصل الدولة وشرعية السلطة السياسية كما تشرحهما الفلسفة السياسية تأخذنا إلى سبر اغوار مفهوم العقد او الاتفاق بين افراد المجتمع، ونلاحظ أنه قبل مجيء توماس هوبز وكتابه "الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة" "اللفياثان"(Leviathan). (١٥٨٨-١٦٧٩)، وجون لوك ومقالاته "مقالتان عن الحكومة" (Two Treatises of Government). (١٦٣٢-١٧٠٤)، وجان جاك روسو وكتابه" العقد الاجتماعي" (The Social Contract) (١٧١٢-١٧٧٨). كانت هناك نماذج للعقد الاجتماعي في تاريخنا الإسلامي وان اختلفت في بعض الجوانب، ومع ذلك، ثمّة تشابه بين الشق السياسي من العقد الاجتماعي الغربي، أي ذلك الشق أو العقد أو الميثاق الذي جرى بين الأفراد وشخص الحاكم، الذي بموجبه جرى الانتقال إلى المجتمع السياسي، وبين البيعة التي جرت مع الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكلاهما يفسران منشأ السلطة الجديدة، وكلاهما يضعان السلطة في شخص واحد، وكلاهما يرغبان في الانتقال إلى صيغة جديدة من الحكم[1].

إنّ الأشخاص الذين بايعوا الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بيعتي العقبة، كانوا يهدفون إلى إنشاء سلطة جديدة قائمة على مبادئ وقيم إنسانية، وعلى تنظيم سياسي يختلف تمامًا عما كان رائجًا في الجزيرة العربية، حيث الهيمنة القبلية هي السائدة [2].

لكن بيعة العقبة كظاهرة اجتماعية سياسية ظلّت حالة استثنائية عابرة، فلم تكن بمثابة القاعدة النظرية القانونية والسياسية التي يُبنى عليها، ولذلك تحولت إلى مجرد ذكرى تاريخية خالية من أي مضمون أيديولوجي، بعكس الحالة الأوروبية حين ظلت فكرة العقد تتطور من سياقها الديني إلى سياقها الاجتماعي فالسياسي، ولذلك شكّلت ثورة فكرية مطلع الحداثة الأوروبية [3]. وإذا كان المجتمع المدني لا يتشكل بناء على الرابطة العرقية او الدينية، وإنما على مفهوم الانتماء القائم على الإرادة الحرة والالتزام بشرط العقد الاجتماعي، فإن

[1] - حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م.
[2] - نفس المرجع السابق
[3] - نفس المرجع السابق

مفهوم الامة في لحظة ازدهار الحضارة الإسلامية كان أساس الانتماء فيه الالتزام بشرط العقد الاجتماعي [(١)].

وقد ساعد المنهج العلمي في ترسيخ دور العقل في اكتشاف الحقائق العلمية. التجريب والملاحظة والتفكير النقدي أصبحت الأدوات الأساسية للوصول إلى فهم أعمق للأشياء، ومن هذه الأشياء ما اجمعت عليه الفلسفات، في وقت متأخر بشأن الدولة، التي جاءت استجابة لحاجة الإنسان إلى تنظيم المجتمع وتوفير الأمن والعدالة والاستقرار. فهم هذه النظريات يساعدنا في تقدير التنوع الكبير في الأنظمة السياسية وفهم الأسس الفلسفية التي تقوم عليها الدول الحديثة. وابتدأ من هناك، فقد لاحظ الفلاسفة اتفاقًا ضمنيًا بين الأفراد والحكومة يحدد الحقوق والواجبات المتبادلة، وهو ما أطلق عليه العقد الاجتماعي، ومن هذا المنطلق فقد كان المفكرون قديماً يرون أن اكتشاف العقل للحقيقة ليس أمراً غريباً، إنما الغريب هو عجزه عن اكتشافها، العقل يعتبر الوسيلة التي يمكن من خلالها فحص الأفكار للوصول إلى المعرفة.

ومع ذلك، كان الغرض من التنظير لنشوء المجتمع السياسي غرضًا سلبيًا يتمثل في مقاومة طغيان السلطة السياسية، ولم يكن غرضًا إيجابيًا هدفه تأسيس السيادة الشعبية، وهي المهمة التي ستكون على عاتق فلاسفة العقد الاجتماعي بعد عقود قليلة [(٢)].

الدولة المثالية ينبغي أن تحقق التوازن بين الحرية الفردية والنظام الاجتماعي. ومن ثم يجب أن يكون هناك نظام يحكم المجتمع، لكن يجب أن يكون هذا النظام في خدمة الحرية وليس قيدًا عليها. هذه الأسس تشكل رؤية روسو للدولة المثالية، التي تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة والحرية من خلال تنظيم سياسي يعبر عن الإرادة العامة ويحقق المصلحة المشتركة للجميع.

الدولة المثالية تقوم على عقد اجتماعي يتفق فيه جميع الأفراد على التنازل عن بعض حرياتهم الفردية لصالح الإرادة العامة. هذا العقد هو ما يبرر وجود الحكومة والسلطة

[(١)] - د. . محمد عثمان الخشت، الموسوعة السياسية للشباب، المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر ٢٠٠٧م، ص٣٤

[(٢)] - حسن عبد العزيز ، نفس المرجع السابق.

- السيادة الشعبية (Popular sovereignty)

السياسية [١]. ويرى جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau أيضا "إن حرية الأفراد لا تتحقق إلا من خلال إرادتهم الجمعية التي تُعبر عن نفسها من خلال نظم حكم محلية تعكس تطلعاتهم واحتياجاتهم". والذي يحتاجه واقعنا اليوم هو ليس عقد اجتماعي إنما عقد سياسي، ينهي حالة التبعية والهيمنة المركزية لصالح إقامة نظام حكم ذاتي في دولة قانونية.

نظام الحكم الذاتي يمثل الهيكل القانوني الذي يدير شؤون الحكم على المستوى المحلي في إقليم ما. يُعتبر هذا النظام جزءًا أساسيًا من النظام السياسي الشامل مؤقتا للدولة القائمة كمرحلة انتقالية ، حيث يتمثل في الإطار الذي ينظم العلاقة بين هيئات الحكم المحلية وسكان المناطق التي تديرها. وعلاوة على ذلك، يرى جون ستيورات ميل John Stuart Mill ان الحكم المحلي" مدرسة الديمقراطية؛ حيث يتعلم الأفراد من خلال مشاركتهم في الشؤون المحلية مبادئ الحكم الرشيد والمسؤولية الاجتماعية"[٢].

تتمثل أهمية التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي، في ارساء بنيان حكم ذاتي سليم يتمكن فيه السكان من المشاركة في صنع القرار وتحديد احتياجاتهم وتوفير الخدمات العامة على المستوى المحلي بطريقة فعالة وشفافة. فالحكم الذاتي شكل من أشكال اللامركزية السياسية بينما الإدارة المحلية شكل من أشكال اللامركزية الإدارية التي نجد تفسيرها في السلطة المحلية والمجلس المحلي، ولذلك لابد من استمرار الجهود من أجل ضمان التزام

---

[١] - كتاب "العقد الاجتماعي" هو عمل للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، وقد نُشر في عام ١٧٦٢. في هذا الكتاب، يعرض روسو رؤيته حول كيفية تنظيم المجتمع السياسي وأسس الدولة المثالية. أهم الأفكار التي طرحها روسو في هذا الكتاب تشمل

[٢] - جون ستيوارت مل (بالإنجليزية: John Stuart Mill) هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام ١٨٠٦م، وكان البكر لأسرة كبيرة أنجبت تسعة أولاد، وكان والده جيمس ميل أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن الثامن عشر. وعاش بعيداً عن تأثير التيارات الرومانتيكية الجديدة، وترك فيه جيرمي بنثام والماديون الفلاسفة الفرنسيون أثراً كبيراً. وقد أنشأ ابنه جون ستيوارت في عزلة عن بقية الأطفال، فنال تربية عقلانية. تعلم جون اليونانية في السنة الخامسة من عمره، حيث اطلع على أعمال هيرودوت وأفلاطون، وتعلم اللاتينية في التاسعة، وفي الثانية عشرة درس أرسطو ومنطق هوبز، وفي الثالثة عشرة قرأ مبادئ ريكاردو، كان غذاؤه الفكري موجها بعناية من قبل أبيه وخليطا من العلم الطبيعي والآداب الكلاسيكية، وحين بلغ جون الرابعة عشرة، كان له من المعرفة والاطلاع ما كان لرجل في الثلاثين. لقد نجح والده في أن يجعل منه كائناً عقلانياً مزوداً بمعلومات واسعة.

السلطة المركزية بالتوجه الإستراتيجي[١] الذي تم تبنيه في الإستراتيجية (الوطنية)[٢]، وهي " مجموعة من المبادئ العامة التي من شأنها تقديم صورة عامة عن نظام الحكم الذاتي المنشود [٣] ".

تتنوع ترتيبات نظام الحكم الذاتي بشكل كبير بين الدول المختلفة وحتى داخل الدول نفسها، حيث يتأثر التنظيم بالتقاليد الثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع المحلي. عمومًا، يتألف نظام الحكم الذاتي من مجموعة من السلطات والمؤسسات المحلية التي تدير شؤون المجتمع على المستوى المحلي، مثل المجالس البلدية أو البلديات، والمجالس المحلية، والهيئات الإدارية المحلية.

ان مبادئ اللامركزية [٤]والتفويض والتمثيل الديمقراطي، تعد من بين المفاهيم القانونية التي تشكل جوهر نظام الحكم الذاتي، حيث تعتبر هذه المبادئ أساسية لتحقيق التوازن والشفافية والمشاركة المجتمعية الفعالة في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. والمشاركة

---

[١] - وقد وصف مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم الذاتي ٢٠١٥ الصادر عن وزارة الإدارة المحلية ، ان ما لا يقل عن ٧٠ قانونا نافذا ولائحته التنفيذية بحاجة إلى تعديل من اجل ان تنسجم مع نص وروح هذا القانون ولوائحه.

[٢] - وفقا لمشروع الاستراتيجية الوطنية للحكم الذاتي (٢٠١٥) ص ١٦ . الصادر عن وزارة الإدارة المحلية، مثلت النتائج التي تم استخلاصها خلال مرحلة التحليل الإستراتيجي لمكونات اللامركزية مدخلات أساسية تم الاستناد عليها في مرحلة بناء إستراتيجية الحكم المحلي. وفيما يلي، استعراضا سريعا لما تم خلال هذه المرحلة من خطوات

[٣] - تمحورت الخطوة الأولى في بناء الإستراتيجية في عملية صياغة الرؤية الإستراتيجية والتي تتضمن الرؤية والرسالة (المهمة الإستراتيجية) والأهداف الإستراتيجية (الغايات) التي يجب على الحكومة العمل على تحقيقها بحلول عام.٢٠١٥ وقد تم اختيار عام ٢٠١٥ بالذات لتحقيق الرؤية الإستراتيجية (أي بناء وتطوير نظام الحكم الذاتي المنشود)، وذلك بهدف إعطاء الحكومة والمجتمع وشركاء التنمية فترة زمنية كافية لتحقيقها، على مدى ولاية المجالس المحلية القادمة، وخلال المدى الزمني للخطة الخمسية الرابعة (٢٠١٠-٢٠١٥)

[٤] - وعلى عكسها المركزية السياسية: يخضع إقليم الدولة لإرادة سلطة سياسية موحدة، بالتالي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تكون مركزة في يد الحكومة المركزية. وفي المركزية الاقتصادية، تتولى السلطات المركزية في الدولة توجيه الاقتصاد الكلي أو الجزئي. و المركزية الإدارية: تكون سلطة البت النهائي في شئون الإدارة في يد الحكومة المركزية في العاصمة

المجتمعية الفعالة هي واحدة من أهم الأفكار في كتاب العقد الاجتماعي لروسو، التي أكد فيها على أن السيادة Sovereignty هي غير قابلة للتصرف وتعود إلى الشعب ككل. هذا يعني أن السلطة الحقيقية يجب أن تكون بيد الشعب، ولا يمكن لأي حاكم أو مجموعة صغيرة من الناس أن يستحوذوا عليها.

وبناء على ذلك، فانه على المستوى المحلي في إطار من الشفافية والمساءلة. يمثل التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي إطارًا قانونيًا حيويًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية وتلبية احتياجات السكان، ويجب أن يتضمن ذلك الإطار نصوصاً تضمن الشفافية والمساءلة والرقابة على أداء هيئات الحكم المحلية، بالإضافة إلى توفير آليات لحل النزاعات بين المستويات المختلفة للحكم[١]، الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة شؤون الحكم والإدارة على المستوى المحلي داخل المنطقة المعنية. إلى جانب مجموعة من السلطات والهيئات والمؤسسات التي تكلف بإدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين على المستوى القريب منهم. "تشكل الأطر القانونية أساساً لضمان استقلالية وفعالية الحكومات المحلية، حيث تتيح لها هذه الأطر القيام بواجباتها وتحقيق التنمية المحلية بفعالية، مع الالتزام بالمعايير الوطنية."[٢].

عادةً ما تكون مهام هيئات الحكم المحلية تشمل تنظيم البنية التحتية المحلية، وتقديم الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي والنقل العام، وإدارة المدارس والمستشفيات المحلية، وتنظيم البناء والتخطيط العمراني، وتنظيم الأنشطة التجارية والاقتصادية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأخرى التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية. يعتمد تنظيم الحكم الذاتي على النظام السياسي والدستوري للدولة، ويختلف تنظيمه من دولة إلى أخرى بناءً على التاريخ والتقاليد والثقافة والاحتياجات الخاصة بكل دولة. على سبيل المثال، في بعض الدول، قد يتم انتخاب المسؤولين المحليين، بينما في أخرى قد يتم تعيينهم من قبل السلطات المركزية، على خلاف اللامركزية [٣].

---

[١] - مجلة الشؤون القانونية والإدارية.

[٢] - البنك الإفريقي للتنمية.

[٣] - اللامركزية: هي توزيع السلطة ما بين جهات متعددة بحيث لا تركز في يد الحكومة المركزية فقط بل تشاركها هيئات أخرى.

بشكل عام، يعتبر نظام الحكم الذاتي جزءًا أساسيًا من الديمقراطية المحلية والشفافية والمشاركة المجتمعية، حيث يسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم المحلية وتلبية احتياجاتهم المحددة.

نظام الحكم الذاتي ينبغي ان يتألف من السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات وتنظيم العلاقة فيما بينهما، ويتفرع عنها المؤسسات المحلية، لمنع الاستبداد والحفاظ على الحقوق والحريات كما يرى مونتسكيو[١] Montesquieu في كتابه روح القوانين، إن الاستبداد كما يرى ابن خلدون في المقدمة هو ذلك الذي يقلب موازين الأخلاق، فيجعل من الفضائل رذائل، ومن الرذائل فضائل.[٢]

- اللامركزية السياسية (نظام الاتحاد الفيدرالي) : يقوم على أساس توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية في العاصمة وحكومات الدويلات الأعضاء. بمعنى أن اللامركزية السياسية أسلوب من أساليب الحكم يتعلق بالوظائف الأساسية للدولة وهي توزيع السلطات السياسية (التشريع والقضاء)، وهو ما يطلق عليه الحكم الذاتي ، على عكس اللامركزية الإدارية وهي نقل السلطات الإدارية التي تعني الإدارة المحلية

[١] - شارل لوي دي سيكوندا (بالفرنسية: Charles Louis de Secondat) المعروف باسم مونتسكيو (بالفرنسية: Montesquieu) ؛ (١٨ يناير ١٦٨٩ - ١٠ فبراير ١٧٥٥)، هو قاض ورجل أدب وفيلسوف سياسي فرنسي. هو صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده حالية العديد من الدساتير عبر العالم. في عام ١٧٤٨، نشر كتابا عنوانه روح القوانين ولكن بدون الإعلان عن اسمه كاتبا لهذا الكتاب. استقبل هذا الكتاب جيدا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أثر في الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أثناء كتابتهم للدستور الأمريكي وهو من أشهر فلاسفة عصر

[٢] - مقدمة ابن خلدون، المجلد الثاني، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٢م.

هو عالمٌ من علماء العرب والإسلام برع في علم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد والتخطيط العمراني والتاريخ بنى رؤيته الخاصة في قراءة التاريخ وذلك بتجريده من الخرافات والروايات التي لا تتفق والمنطق؛ ليكون أوّل من طبق المنهج العلمي على الظواهر الاجتماعية. امتهن الكتابة في ديوان الرسائل في شبابه وأصبح رسولاً بين الملوك في بلاد المغرب والأندلس قبل أن يهاجر إلى مصر ويُقلد قضاء المالكية على يد السلطان الظاهر سيف الدين برقوق؛ ترك مُراسلة الملوك وانصرف للدراسة والتصنيف وألّف عديد الكُتب كان من أهمها كتاب «العبر وديوان المُبتدأ والخبر في أيام العَرب والعَجم والبَربر وَمَن عاصَرَهُم من ذَوي السُلطان الأكبر» والذي عُرف اختصارًا بـ«تاريخ ابن خلدون». ومقدمة هذا الكتاب الشهيرة بـ«مقدمة ابن خلدون» والتي تعد كتاباً بذاتها. (الموسوعة الحرة).(انظر أيضا الصورة رقم ١).

والحديث عن السلطات التي تدير شؤون المجتمع على المستوى المحلي، إلى جانب العديد من الهيئات والهياكل التي تعمل على تنظيم الحياة المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.، يعني وجود منظمات إدارية فعالة إزاء التغيرات في المجتمع، وجهاز اداري يملك القدرة على المبادرة والتنسيق والعمل الجماعي المنظم Team work، وتحديد المسئولية على اتخاذ القرارات ووضوح قواعد الاختصاص، وعلى سبيل المثال من تلك السلطات والمؤسسات:

المجالس المحلية أو البلديات: وتعتبر هذه المؤسسات الأساسية في نظام الحكم الذاتي، حيث تضمن تقديم الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي، وإدارة النفايات، وصيانة الطرق، وتنظيم الأنشطة التجارية، وغيرها من الخدمات المحلية.

الهيئات الإدارية المحلية: وتتضمن هذه الهيئات إدارات متخصصة تعمل في مجالات محددة مثل التخطيط العمراني، والبناء والتشييد، والتراخيص، والزراعة، والتعليم، والصحة، والثقافة، وغيرها.

الهيئات الاستشارية المحلية: وتتألف هذه الهيئات من ممثلين عن المجتمع المحلي، وتقوم بدور الاستشارة والمشاركة في صنع القرارات المحلية، وتعزيز التواصل بين الحكومة المحلية والمواطنين.

المحاكم المحلية: وتعمل هذه المحاكم على فرض القانون وحل النزاعات التي تنشأ على المستوى المحلي، وتقديم العدالة فيما يتعلق بالقضايا المحلية.

تشترك هذه السلطات والمؤسسات في تنظيم الحياة المحلية وتحقيق الرفاهية المجتمعية على المستوى المحلي.

"يعتبر الحكم الذاتي أداة حيوية لتفعيل التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن احتياجاتها وأولوياتها ويساهم في تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليل الفوارق." – UNDP [1]

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

"يتيح النظام الذاتي للحكومات الفرعية تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والعدالة في تقديم الخدمات، كما يعزز الابتكار من خلال التجارب المحلية التي يمكن أن تكون نماذج للتبني على مستوى أوسع." [١]-

وعلاوة على ذلك، فإن المفاهيم القانونية التالية تعتبر جوهرية في نظام الحكم الذاتي وتسهم في تحديد كيفية تنظيم وتسيير الشؤون المحلية. وعلينا أن نوضح كل منها بشكل موجز:

- **مبدأ اللامركزية (Decentralization):** هذا المبدأ يشير إلى نقل سلطات القرار والإدارة من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية أو الإقليمية، وهي تعني كذلك عند جون لوكJohn Locke[٢] "اللامركزية في السلطة هي السبيل الأنجع لتحقيق الحرية السياسية، حيث لا يمكن تحقيق العدالة إلا من خلال نظام حكم ذاتي يتيح للمواطنين المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات". وهي خطوة لم تتخذ بعد من قبل الحكومة الوطنية، إذا تمعنا للشكل القانوني لهرم توزيع السلطة في شكله الجديد الذي أعلنت عنه السلطة، وأعلنت به عن رغبتها في التخلي عن المركزية، سنجد ان هناك خداع بصري وفكري، فلنبدأ من الدولة كنقطة راس الهرم هناك سهمين الأول يتجه نحو نقطة المركزية وهو شكل الدولة السابق الذي تخلت عنه، وسهم اخر يتجه نحو نقطة اللامركزية وهو الشكل الجديد الذي ارادت به الدولة اقناع الشعب انها نقلت الصلاحيات لهم في شكل نموذج اللامركزية، هنا ينتهي نقاش النخب المثقفة، او النخب التي تدعو إلى مزيد من التحرر من هيمنة الدولة، مع ان

---

[١] - مركز بروكنجز

[٢] - أحد أكثر مفكري عصر التنوير تأثيرًا والمساهمين في النظرية الليبرالية، كما أثرت كتاباته على فولتير وروسو. اهم اعماله لرسالة الثانية للحكومة. رسالتان للحكومة. إساءة استخدام الكلمات – ١٦٩٠. لوك: كتابات سياسية. معقولية المسيحية -١٦٩٥. لوك: الكتابة السياسية. (انظر أيضا الصورة رقم ٤) (الموسوعة الحرة)

Second Treatise of Government. Two Treatises of Government. Of The Abuse Of Words- 1690. Locke: Political Writings. the Reasonableness of Christianity -1695. Locke: Political Writing An Essay Concerning Human Understanding

الأمر لم ينتهي بعد، فهذا الأمر لا يعدو مجرد لامركزية إدارية، وهو واحد من خيارين اما لامركزية إدارية وينتج عنها اللامركزية المرفقية واللامركزية المحلية، وهي السلطة المحلية بكل اداراتها ومنها المجالس المحلية، او لامركزية سياسية وبه تحصل الأقاليم على حكم ذاتي واسع الصلاحيات يمتلك السلطات الثلاث [١]، الان نحن بصدد الحديث عن اللامركزية السياسية التي تقود لقيام حكم ذاتي يتيح للمجتمعات المحلية أن تتخذ القرارات التي تتناسب مع احتياجاتها الخاصة، وتعكس تفضيلاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزز مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم المحلية. ان فلسفة اللامركزية السياسية تستند إلى مبدأ توزيع السلطة لتعزيز الحرية والكفاءة والمشاركة الشعبية، وفي اقصى نقطة منها يطلق عليها اللامركزية الراديكالية كما يرى الفيلسوف بيير جوزيف برودون [٢].

- **مبدأ التفويض (Devolution)**: يعني نقل السلطة والمسؤولية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية دون فقدانها. يسمح هذا المبدأ للسلطات المحلية باتخاذ القرارات بشكل أكثر فعالية وسرعة، مما يتيح تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أفضل وأكثر تكيفًا مع التحديات المحلية الفريدة، بخلاف مما هو علية الحال في المركزية .Central تأخذ الحكومة على عاتقها إدارة جميع المصالح والمرافق العامة، ورؤساء الوحدات يعملون تحت إشرافها المباشر. [٣]

- **مبدأ التمثيل الديمقراطي[٤] (Democratic Representation)**: يتعلق هذا المبدأ بضمان مشاركة المواطنين في صنع القرارات على المستوى المحلي من خلال انتخاب ممثلين

---

[١] - انظر الصورة رقم ٢ في ملف الصور (الموسوعة الحرة)

[٢] - بيير جوزيف برودون (Pierre-Joseph Proudhon)

برودون هو فيلسوف فرنسي وأحد أوائل المفكرين اللاسلطويين (anarchists). يدعو برودون إلى اللامركزية الراديكالية حيث يتم توزيع السلطة بشكل واسع جداً، بحيث تكون المجتمعات المحلية قادرة على إدارة شؤونها بنفسها دون الحاجة إلى حكومة مركزية.

[٣] - - د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، السياسات العامة والحكومات المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٥٨.

[٤] - الديمقراطية التمثيلية شكل من أشكال الديمقراطية والنظرية المدنية وفيها يختار الناخبون (على نحو حر وسري في انتخابات تعددية) ممثلين ينوبون عنهم، ولكن ليسوا وكلاء لهم – أو بمعنى آخر ليس

يمثلون مصالحهم وآرائهم. يتيح هذا المبدأ للمواطنين التعبير عن اختياراتهم وتفضيلاتهم من خلال الانتخابات المحلية، وبالتالي يعزز المشاركة المجتمعية والشفافية في عملية صنع القرارات المحلية.

"يعتبر النظام الذاتي عنصراً حاسماً في تعزيز الديمقراطية المحلية، حيث يتيح للمواطنين الفرصة للمشاركة المباشرة في إدارة شؤونهم المحلية والتأثير على السياسات التي تؤثر على حياتهم اليومية " [١].

بالتأكيد، التنظيم القانوني والتنظيمي لنظام الحكم الذاتي يعتمد بشكل كبير على النظام السياسي والدستوري للدولة. كل دولة تتبنى نهجًا مختلفًا في تنظيم حكمها الذاتي بناءً على تاريخها وتقاليدها وثقافتها وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على سبيل المثال، يمكن أن تكون بعض الدول تتبنى نظامًا فدراليًا حيث يتم تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بطريقة معينة تعتمد على الدستور والقوانين الأساسية. في حين يمكن لبعض الدول أن تكون لديها نظام مركزي يتم فيه تولي الحكومة المركزية المسؤولية الكاملة عن الحكم الذاتي دون تقسيم السلطة.

ومما لا ريب فيه، فإن بعض الدول قد تتبنى نظامًا ديمقراطيًا يتيح للمواطنين المشاركة الفعالة في انتخاب الممثلين المحليين وصنع القرارات المحلية، في حين يمكن لبعض الدول أن تكون لديها أنظمة أكثر تركيزًا على السلطة وقد تعتمد على الحكم المركزي دون مشاركة المواطنين بشكل كبير، وعلى خلاف الاشكال الأخرى للتجمعات البشرية التي جاءت وتشكلت بصورة عفوية في العصور القديمة، او تلك التي لم تهتدي للدولة في العصور الحديثة، ولما كانت الدولة مقصودة وتم تحقيقها بطريقة واعية شعورية، فإن ميلاد الدولة ناتج عن إجراءات وخطوات قانونية.[٢]

كما يتم توجيههم ولكن يمتلكون صلاحيات تكفي للإتيان بمبادرات في حال حدوث متغيرات. وتعد الديمقراطيات الليبرالية الحديثة نموذجاً مهماً للديمقراطية التمثيلية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما يكون هذا المصطلح مرادفاً لل«الجمهورية»(الموسوعة الحرة).

[١] - مجلة الشؤون المحلية

[٢] - د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر،٢٠٠٧م، ص٥٧

وفوق ذلك، كانت فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية، لكن كان لها مضامين أيديولوجية وسياسية كبرى، ساهمت في إعادة تشكيل الوعي الأخلاقي والسياسي معًا.[١]

وكما كانت البدايات الأولى لبناء الدولة ناتج عن إجراءات وخطوات قانونية مدروسة، فإنه حريا بنا ألا نشعر باليأس، اذا كنا نطمح في بناء حكم محلي. فقد كانت النظريات الأولى مفتاح تأسيس الدولة، صعبة الفهم حينها من العامة، ونقصد هنا نظرية العقد الاجتماعي The Social Contract التي يرجع ظهورها إلى تموماس هوبز في كتابه المارد سنة ١٦٥١م ، وجون لوك في كتابه بحث في الحكومة المدنية سنة ١٦٩٠م وجون جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي سنة ١٧٦٢م ، ونظرية العقد السياسي Political contract theory التي دافع عنها جون لوك وجيرك سنة ١٦١٤، التي ميزت قليلا بين العقد السياسي والعقد الاجتماعي.

ونظرية المؤسسة Institutional theory التي يرجع الفضل في شرحها إلى موريس هوريو، التي تقول أن الدولة بها كل خصائص الهيئة الاجتماعية المنظمة، لتحقيق مشروع معين، وهو إقامة النظام الاجتماعي والسياسي الذي يستفيد منه كل أفراد الجماعة [٢].

ومما لاريب فيه، باختلاف الظروف والمتطلبات، يمكن للدول أن تتبنى نهجًا مختلفًا في تنظيم الحكم الذاتي وفقًا للتحديات والاحتياجات الخاصة بها، فهو يعكس التنوع الكبير والحاجة في تنظيم حكم ذاتي في جميع أنحاء البلاد اذا كان هو المخرج الوحيد لحل المشكلات.

في النظام الفدرالي Federal system، يتم تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بطريقة معينة تعتمد على الدستور والقوانين الأساسية للبلاد. هذا النظام يعطي كل مستوى من مستويات الحكومة (المركزية والمحلية) درجة من السلطة والاستقلالية، تتمثل مزايا النظام الفدرالي في تمكين الحكومات المحلية من اتخاذ القرارات وتحديد السياسات التي تناسب احتياجات المناطق المحلية بشكل أفضل، وذلك لأنها تتمتع بالمعرفة الأفضل بتحديات المجتمعات المحلية واحتياجاتها الخاصة. كما يوفر هذا النظام درجة من التنوع والمرونة في الإدارة والتشريع والتنفيذ في جميع أنحاء البلاد.

---

[١] - نفس المرجع السابق، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

[٢] - نفس المرجع السابق ص ٥٩

مع ذلك، يجب أن يكون هناك توازن جيد بين السلطات المركزية والمحلية لضمان عدم تعارض القوانين والسياسات بين المستويات المختلفة من الحكومة، ولضمان استقرار البلاد. كما يجب أن يتمتع النظام الفدرالي بآليات فعالة لحل النزاعات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية وتحديد الصلاحيات بشكل واضح.

على سبيل المثال، الولايات المتحدة وكندا هما من البلدان التي تعتمد النظام الفدرالي، حيث تتمتع الولايات أو المقاطعات بدرجة كبيرة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المحلية بشكل مستقل عن الحكومة الفيدرالية، تشكل حكومات الولايات او الأقاليم في الدول الفيدرالية مستوى ثان من مستويات الحكم بعد الحكومة الاتحادية وتمتلك سلطات وصلاحيات واسعة "تشريعية وتنفيذية وقضائية" وتتمتع باستقلال ذاتي واسع في إدارة شؤونها الداخلية، وتأتي الحكومات المحلية بالمستوى الثالث ذي الصلاحيات والامتيازات التي هي دون صلاحيات حكومة الولايات والأقاليمفي الدولة الفيدرالية . اما في الدول الموحدة فهي تكون بمستوى ثان وباستقلال اقل وصلاحيات واختصاصات تتعلق بمجتمعاتهم المحلية وتعمل تحت اشراف ومراقبة الحكومة المركزية.[1]

ولذلك ينبغي ان تكون الأنظمة السياسية قادرة على الاستجابة للتغيرات في بيئتها من خلال آليات التغذية الراجعة feedback. هذه الآليات تساعد النظام في تعديل سلوكه بناءً على المعلومات الجديدة، ونقصد بذلك الأنظمة السياسية التي تستطيع التكيف مع التغيرات وتحافظ على استقرارها تكون أكثر فعالية. دويتش Deutsch يرى أن الأنظمة التي تفشل في التكيف مع التغيرات البيئية تفشل في النهاية." هذا ويذهب 'دويتش' إلى أنه عقب بلورة ظاهرة الدولة القومية ظهرت الحاجة إلى التكامل السياسي لأقاليم الدولة (وتعني لفظة التكامل: Integration 'هنا أنه مجرد وصف للحالة التي عليها ترابط إقليمين أو أكثر ترابطا متساندا على وضع يجعل منها كلا بذاتية متميزة [2].

وبناء على ذلك، فإن مفهوم الاتصال الجماعي هو مفهوم يتصور به دويتش بلورة قيم وفلسفة المجتمع الواحد، وانه نتيجة لتطور تقنيات العملية الاتصالية داخل المجتمعات

---

[1] - - د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، نفس المرجع السابق، ص١٧٠

[2] - د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة (دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة) الدار الجامعية ٢٠٠٦ ص٣٠٧.

السياسية جاء التمايز بينهما، فكل مجتمع سياسي له فلسفته وقيمه الخاصة به وطابعه القومي المميز[1].

إن التنظيم القانوني لنظام الحكم، يعني وضع خارطة طريق لتحقيق توازن جيد بين السلطات المركزية والمحلية في نظام الحكم الذاتي الذي يتطلب بعض العناية والتفكير الدقيق لضمان عدم تعارض القوانين والسياسات بين المستويات المختلفة من الحكومة.

فيما يلي بعض الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق هذا التوازن:

- **تحديد الصلاحيات بشكل واضح:** يجب أن يتم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح لكل مستوى من مستويات الحكومة، سواء السلطة المركزية أو السلطات المحلية. يساعد ذلك على تجنب التداخلات والتعارض بين السلطات ويحدد نطاق اختصاص كل مستوى.
- **التعاون والتنسيق بين المستويات المختلفة:** يجب تشجيع التعاون والتنسيق بين السلطات المركزية والمحلية لتطوير السياسات والقوانين وتنفيذها بشكل فعال. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الاجتماعات المشتركة وتطوير البرامج المشتركة.
- **المشاركة المجتمعية:** يجب أن تشمل عملية صنع القرارات المحلية المشاركة المجتمعية الفعّالة، حيث يتم سماع آراء واحتياجات المواطنين وتضمينها في صنع القرارات. هذا يساعد في زيادة الشفافية والشرعية للقرارات وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.
- **التقييم المستمر والمراجعة:** يجب أن يتم إجراء تقييم دوري لأداء السلطات المركزية والمحلية ومراجعة السياسات والقوانين المطبقة لضمان فعالية النظام وتحقيق الأهداف المحددة.

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص٣٠٦.

من هو كارل دويتش: كارل دويتش (Karl Deutsch) ١٩١٢- ١٩٩٢ كان عالم اجتماع واستاذ جامعة وعالم سياسة من تشيكوسلوفاكيا وامريكا. ومن المفكرين الذين عنو بتحليل عالم السياسة الدولي من خلا نظرية الاتصال، ومن مؤلفاته " القومية والاتصال الاجتماعي".

- **القضاء الفعّال:** يجب أن يكون للقضاء دوراً فعالاً في فحص ومراقبة تطبيق القوانين وحل النزاعات بين السلطات المركزية والمحلية، وضمان احترام الدستور والقانون من قبل كل منهما. من خلال اتباع هذه الإرشادات، يمكن تحقيق توازن جيد بين السلطات المركزية والمحلية وضمان عدم تعارض القوانين والسياسات بين المستويات المختلفة من الحكومات.

التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي معناه ان يكون للقضاء دورًا فعّالًا في فحص ومراقبة تطبيق القوانين وحل النزاعات بين السلطات المركزية والمحلية، وضمان احترام الدستور والقانون من قبل كل منهما، يجب أن تتوفر بعض العوامل والآليات الهامة التي تمكن القضاء من أداء دوره بشكل فعّال. وهذه بعض الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك:

- **استقلالية القضاء:** يجب أن يكون القضاء مستقلاً عن النفوذ السياسي والمالي، وأن يتمتع بالحرية في اتخاذ القرارات والأحكام وفقًا للقانون والدستور دون تدخل خارجي.

- **المراقبة والإشراف:** يمكن للقضاء أن يمارس دور المراقبة والإشراف على تنفيذ القوانين والسياسات من قبل السلطات المركزية والمحلية، وأن يقوم بفحص تطبيقها وتقييم مدى انسجامها مع الدستور والقوانين.

- **التفسير القانوني والقضائي:** يقوم القضاء بتفسير القوانين والدستور بطريقة تلبي متطلبات العدالة وتضمن احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ويقدم القرارات القضائية التي تضمن احترام القوانين والسياسات، يعد تحقيق العدالة في النظام القضائي هدفًا ساميًا يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات الأساسية، بما في ذلك استقلالية القضاء، الشفافية، المساواة أمام القانون، النزاهة والحياد، الفعالية والكفاءة، ضمان الحق في الدفاع والمحاكمة العادلة، القوانين العادلة والواضحة، وآليات الطعن والاستئناف. تضمن هذه المتطلبات أن يكون النظام القضائي قادرًا على تحقيق العدالة والنزاهة في المجتمع، وتعزز ثقة الجمهور في النظام القانوني، فالعدالة كما يرى ارسطو، إن العدالة هي الفضيلة التي تمنح كل فرد ما يستحقه، والحكم الذاتي هو الوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها [1].

---

[1] - ارِسْطُو (٣٨٤ ق.م - ٣٢٢ ق.م) أو أَرِسْطُوطَالِيس أو أرسطاطاليس الملقب بالمعلم الأول، هو فيلسوف يوناني وتلميذ أفلاطون ومعلم الإسكندر الأكبر. ويعد مؤسس مدرسة ليقيون ومدرسة الفلسفة

- **الشفافية والمساءلة:** يتطلب دور القضاء أن يكون مفتوحًا وشفافًا في قراراته وأحكامه، وأن يكون مسؤولاً أمام المواطنين والمؤسسات الأخرى في حال تغاضيه أو تجاوز صلاحياته.
بكل تأكيد، يمكن للقضاء أن يلعب دورًا محوريًا في ضمان احترام الدستور والقانون وحل النزاعات بين السلطات المركزية والمحلية بطريقة عادلة ومستقلة.
صحيح، وجود نظام قضائي قوي ومستقل يعتبر أمرًا حاسمًا في ضمان استقلالية السلطات المحلية ومراقبة تطبيق القوانين وحل النزاعات بين السلطات المركزية والمحلية.

التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي يلعب دورًا حاسمًا في تمكين السكان من المشاركة في صنع القرار وتحديد احتياجاتهم وتوفير الخدمات العامة على المستوى المحلي بطريقة فعالة وشفافة، وذلك لعدة أسباب:
تمثيل ديمقراطي: يتيح التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي للسكان المشاركة في عملية صنع القرار من خلال انتخاب ممثلين لهم في المجالس البلدية والمحلية، مما يسمح لهم بالتعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم.
الشفافية والمساءلة: يضمن التنظيم القانوني وجود إطار قانوني شفاف ومسؤول عمليات صنع القرار المحلية، ويضمن وجود آليات لمراقبة الأداء والمساءلة في حال عدم تحقيق الأهداف المحددة وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال.
تلبية الاحتياجات المحلية: يتيح التنظيم القانوني للحكم الذاتي تحديد الاحتياجات المحلية بشكل دقيق وتوجيه الموارد بشكل مناسب لتلبية تلك الاحتياجات، وهو ما يسهم في تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.
تعزيز المشاركة المجتمعية: يشجع التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي على المشاركة المجتمعية من خلال تنظيم الاجتماعات العامة والاستماع لآراء السكان والمجتمعات المحلية في صنع القرار.

المشائية والتقاليد الأرسطية، وواحد من عظماء المفكرين. تغطي كتاباته مجالات عدة، منها الفيزياء والميتافيزيقيا والشعر والمسرح والموسيقى والمنطق والبلاغة واللغويات والسياسة والحكومة والأخلاقيات وعلم الأحياء وعلم الحيوان. كان لفلسفته تأثير فريد على كل شكل من أشكال المعرفة تقريبًا في الغرب، ولا يزال موضوعًا للنقاش الفلسفي المعاصر (الموسوعة الحرة). الفلسفة المشائية إحدى التوجهات الفلسفية التي تركز على العقل في البحث عن المعرفة وكشف الحقائق.

تعزيز الديمقراطية الوطنية: يعتبر نظام الحكم الذاتي جزءًا أساسيًا من الديمقراطية الوطنية، حيث يسهم في تعزيز الشعور بالمواطنة والمشاركة في العملية السياسية على المستوى الوطني.

بشكل عام، يمثل التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي الإطار الأساسي الذي يضمن مشاركة السكان في صنع القرار وتلبية احتياجاتهم وتوفير الخدمات العامة بشكل فعّال وشفاف.

الباب الأول
مفهوم نظام الحكم الذاتي ونطاقه

مقدمة:

الحكم الذاتي في الفكر الفلسفي والقانوني يعود إلى قرون خلت، وهي في البداية كانت ترجمة للكلمة "self-law" أي القانون الذاتي، بمعنى القدرة على سن القوانين للذات ثم أصبحت "self-government" بمعنى الاستقلال الذاتي، ويجب ان يكون القانون هو السلطة العليا، على أن يتم وضعه من خلال عملية تشريعية شفافة ويتم تطبيقه بشكل عادل" وهو ما يطلق عليه سيادة القانون" ويرى الفقيه دينسوف، أن الحكم الذاتي الإقليمي هو" التسوية المناسبة لتنظيم الدولة، على أساس رغبة الجماهير، حتى في حالة عدم التعبير عن رغبتها في الانفصال، او في كونها غير قادرة على التعبير عن تشكيل دولة مستقلة" . ومن خلال هذه التعريف يمكن مناقشة الاتجاه السائد حاليا في حضرموت.

يمثل نظام الحكم الذاتي أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، حيث يعكس هذا النظام درجة التقدم والوعي الديمقراطي الذي وصلت إليه المجتمعات. ويعكس هذا النظام كذلك فلسفة توزيع السلطة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين. يعنى هذا الكتاب "التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي" بتسليط الضوء على الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحكم عمل الاجهزة المحلية في نظام الحكم الذاتي، مبيناً أهم النقاط وأهم الاجراءات، وتبيان ما هي التشريعات والنظم التي ينبغي اتباعها لبناء وتعزيز الحكم الرشيد، الذي يبدأ من تأسيس نظام حكم ذاتي واسع الصلاحيات ابتدأ، والقول بضرورة تأسيس نظام حكم ذاتي هنا او هناك ينطبق أيضا على أي دولة قادمة، ويستند نظام الحكم فيه إلى سيادة القانون حيث تكون القوانين هي السلطة العليا وتحكم جميع الأفراد والمؤسسات بما في ذلك الحكومة المحلية نفسها،

الدولة القانونية تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال توفير إطار قانوني واضح يحكم العلاقات بين الافراد والمؤسسات، وخلاف ذلك نكون بصدد الحكومات الاستبدادية او البوليسية، لان السلطة في تلك النظم لا يحد من سلطانها أي قيد ولها ان تتخذ من الإجراءات تجاه الافراد ما يتفق ورغباتها او نزواتها حيث يرى من يباشرون السلطة

فيها انهم فوق القانون[١] ، واعترف بودان بأنه لا بد من إيجاد مخرج من الاستبدادية المطلقة إذا أصبح الحاكم طاغية ظالماً [٢].

وقد تمحور الاجماع الفقهي حول مبادئ الدولة القانونية، التي تم تحديدها في مبدا الدستورية، ومبدأ السيادة في الدولة، ومبدأ سيادة البرلمان، يأتي هذا الكتاب في وقت تتزايد فيه الدعوات لتعزيز اللامركزية السياسية، واجراء تعديلات دستورية وتطوير آليات نظام حكم ذاتي كوسيلة لتحسين الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة شاملة ومتعمقة لنظام الحكم الذاتي من خلال استعراض النظريات القانونية والفلسفية المرتبطة بهذا النظام، وتحليل التجارب المحلية في حضرموت ومستقبل الحكم الذاتي في حضرموت الجغرافيا، مع التركيز على الوضع القانوني للحكم الذاتي بشكل عام.

لقد حاولنا دمج الجوانب النظرية مع التطبيقية، بشكل مبسط ومختصر، وذلك من خلال تقديم نماذج عملية ودراسات حالة تبرز النجاحات والتحديات التي تواجه نظام الحكم الذاتي. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد استعرض اهم الملاحظات والأفكار المتعلقة بنظام الحكم الذاتي، وتحليلها العميق وأقوال الفلاسفة والفكر القانوني بشانها، وحاولنا تقديم رؤى جديدة حول كيفية الوصول إلى نظام الحكم الذاتي، وتفعيل ميزاته لصالح تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، نأمل ان يساهم في تعزيز الفهم العميق لهذا المجال الحيوي. للمتخصصين ولكل فئات المجتمع على حد سوا،.

تشكل أهمية التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي دعامة أساسية لتحقيق الحكم الرشيدGood governance والتنمية المستدامةsustainable development والعدالة الاجتماعية Social justice. من خلال تعزيز المشاركة الديمقراطية Democratic participation، وضمان الشفافية، Transparency and accountability وتمكين المجتمعات المحلية، وتوزيع السلطة والموارد بشكل عادل، وبهذا التنظيم، يمكن لنظام الحكم الذاتي أن يصبح أداة فعالة لتحقيق الرخاء والاستقرار في المجتمعات. يمثل هذا التنظيم القانوني الإطار الذي تستند إليه كافة الجهود الرامية إلى تحسين حياة المواطنين وتطوير المجتمعات

---

[١] - د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية بغداد،٢٠١٠، ص١٠٦

[٢] - الموسوعة الحرة

المحلية بطرق مستدامة وعادلة من ناحية. ومن ناحية اخرى يمثل هذا التنظيم القانوني أيضا خارطة طريق roadmap تستند اليها كافة الجهود الرامية لمنع الاقطاعيات والفئات والعائلات، التي تدعي الحق في التحكم برقاب الناس، من الاستمرار في أسلوب الاستعلاء والهيمنة. ومن ناحية ثالثة فإن منظومة الحكم الرشيد تعد أحد مداخل تحديث المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي [١]، الأمر الذي يستدعي إيجاد تنظيم قانوني يضع بوضوح معالم الطريق، ويكون بمثابة مرشد guide .يلعب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي دورًا حيويًا في تعزيز الفعالية لهيئات الحكم المحلية، حيث تتزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فتصبح الحاجة إلى أنظمة حكم محلية قوية ومجهزة بإطار قانوني وتنظيمي Legal and regulatory framework سليم أكثر إلحاحًا. هذا الإطار القانوني والتنظيمي يحدد كيفية توزيع السلطات والمسؤوليات بين هيئات الحكم المحلية، ويضمن التوازن والمرونة اللازمة للتكيف مع الظروف المحلية، ويأتي دور هيئات الحكم المحلية كأساس حيوي لبناء المجتمعات المستدامة والديمقراطية، في ظل التطورات السريعة في العالم الحديث، حيث يقرر الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة - المعنون: تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - أن الأعضاء في الأمم المتحدة - الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي - المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم .

- **خيار إعلان الذات:** يعتبر التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي من العوامل الرئيسية التي تحدد كيفية تنظيم الشؤون الداخلية في المجتمعات وتوجيه عمليات اتخاذ القرار والبناء. ويرى كثير من الفقهاء أنه من حق كل قومية أو شعب ان تعلن عن وجودها و تطرقوا إلى الشروط التي تؤدي إلى تحقيقه وهي ان يكون لكل شعب الحق ان يعلن عن حقه، وهو بذلك يبدا المرحلة الأولى لممارسة حق التمتع بالحكم الذاتي، فالقرار هو قرار الشعب وليست الحكومة المركزية او الدولة التي يقع فيها هذا الإقليم، وقد أطلق على هذا الخيار حق اعلان الذات. ثم يأتي شرط ان يعلن كل شعب عن ذاته، ويشمل ذلك تحديد المساحة الجغرافية

[١] - - سامح فوزي ،الموسوعة السياسية للشباب، الحكم الرشيد ، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م،ص٩٨

التي يعيش عليها، ولا يترك المجال للسلطة المركزية حق تحديد المنطقة الجغرافية التي يراها ضمن إطار حكمه الذاتي، وأطلق على هذا الخيار حق تحديد الذات. والشرط الاخر هو ان يضع الشعب بنفسه نظامه القانوني للحكم الذاتي ابتدأ بدستور إقليمي يضعه مجلسا تأسيسيا، ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة حق تنظيم الذات. ثم يأتي شرط الممارسة الفعلية لما تم الإعلان عنه في المساحة الجغرافية التي يعيشون فيها وفقا للنظام القانوني الذي تم إعداده. وقد ينجم عن الخطوات الأولى، ان تقوم الدولة المركزية بتبني نص في الدستور او تبني قانون كخارطة طريق تؤدي إلى بنا الحكم الذاتي او ابعد من ذلك وهو الاستقلال الكامل. ويتفق جميع فقها القانون العام ان المعنى الاصطلاحي للحكم الذاتي في القانون الدولي، هو: ان يمارس شعب الإقليم كل السلطات الداخلية، ونقصد بذلك السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وينحصر نطاقه في القانون الدستوري والإداري، اما اذا وصلت إلى ابعد من ذلك، أي إلى الاستقلال، فهي تصل إلى مرحلة السيادة الداخلية والخارجية، ويتسع نطاقه إلى القانون الدولي العام.

الفصل الأول

مفهوم نظام الحكم الذاتي ونطاقه

الفرع الأول: مفهوم نظام الحكم الذاتي

أولا: نشأة الحكم الذاتي

- **الحكم الذاتي في الفكر الإسلامي:** في العهد النبوي والخلافة الراشدة، كان هناك نوع من الإدارة المحلية (اللامركزية)، حيث كانت الولايات أو الأقاليم تتمتع باستقلالية إدارية في بعض الأمور مع البقاء تحت مظلة الدولة الإسلامية.

فكرة هيئات الحكم الذاتية في الفكر الإسلامي كانت سابقة، ومثالية حيث نجد أنه يركز على تحقيق العدالة، الشورى، واللامركزية في الحكم لضمان أن هيئات الحكم المحلية تعمل بفعالية وكفاءة لتحقيق رفاهية المجتمع الذاتي وتلبية احتياجاته. هذا النهج يضمن توازنًا بين السلطة المركزية وهيئات الحكم المحلية [١]، مما يعزز من الاستقرار والتنمية في المجتمع الإسلامي. والحكم الذاتي في الفكر الإسلامي يعتمد، عبر مجموعة واسعة من المفاهيم والممارسات التي تتعلق بإدارة الشؤون المحلية داخل الدولة الإسلامية، على المفاهيم التي ترتبط بالعدالة والشورى (التشاور) وتفويض السلطات. ونستعرض بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بهيئات الحكم المحلية في الفكر الإسلامي على النحو التالي:

- الفكر الإسلامي يشجع على تفويض السلطة إلى المسؤولين المحليين لضمان إدارة فعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع المحلي. وهو ما يطلق عليه اللامركزية، في الدولة الإسلامية، كانت الأقاليم مقسمة إلى ولايات يرأسها ولاة معينون من قبل الخليفة. هؤلاء الولاة كانوا يتمتعون بسلطات واسعة لإدارة الشؤون المحلية بما في ذلك الأمن، القضاء، والإدارة المالية.
- الشورى هي مبدأ أساسي في الإسلام، حيث يجب على الحاكم التشاور مع أهل الخبرة والعلم وكذلك مع أفراد المجتمع قبل اتخاذ القرارات الهامة. هذا يضمن أن الحكم يعكس إرادة الشعب ويساهم في تحقيق العدالة، ويمكن أن تكون هناك مجالس شورى محلية تهدف إلى تقديم المشورة للحكام المحليين لضمان أن قراراتهم تتماشى مع مصلحة المجتمع.

---

[١] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق . ص٢٢

- العدالة هي أحد الأسس الجوهرية للحكم في الإسلام. الحكام المحليون مسؤولون عن تحقيق العدالة في مناطقهم، وضمان أن الحقوق والواجبات موزعة بشكل عادل بين الناس، وكان هناك نظام قضائي ذاتي حيث يتم تعيين القضاة للفصل في المنازعات وضمان تطبيق الشريعة الإسلامية.

- الحكام المحليون مسؤولون أمام الخليفة أو السلطة المركزية وأمام المجتمع. وعليهم تقديم الحساب عن أعمالهم وسياساتهم، والى جانب ذلك يوجد نظام الحسبة، وهو نظام مراقبة ومحاسبة يهدف إلى ضمان الالتزام بالأخلاق الإسلامية والنظام العام في الأسواق والأماكن العامة.

- الحكام المحليون كانوا مسؤولين عن جمع الزكاة وغيرها من الموارد المالية المحلية واستخدامها في تطوير المجتمع الذاتي والبنية التحتية، والانفاق على الفئات المستحقة بما في ذلك الفقراء والمحتاجين، إلى جانب إدارة بيت المال على المستوى المحلي كانت تضمن توزيع الموارد بشكل عادل وفقًا للأحكام الشرعية.

- الحكام المحليون يشجعون على التعليم الديني والعام لضمان تطور المجتمع والالتزام بالقيم الإسلامية، وبناء وإدارة المدارس والمساجد كمراكز تعليمية كانت جزءًا من مهام هيئات الحكم المحلية.

- الحكام المحليون كانوا مسؤولين عن تطوير البنية التحتية المحلية مثل الطرق، المياه، والمرافق العامة لضمان رفاهية المجتمع، وبهذا الصدد يشجع الفكر الإسلامي على التنمية المستدامة التي تراعي الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة.

- الولايات المختلفة كانت تتعاون وتنسق مع بعضها البعض ومع السلطة المركزية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة والاستقرار العام للدولة.

وبشكل عام يمتد مفهوم نظام الحكم الذاتي إلى البدايات الأولى التي أسس فيها الرسول محمد ابن عبدالله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المبعوث رحمة للعالمين، وقائد البشرية كلها على الأرض، الدولة الإسلامية في المدينة، ثم استمر في عهد الخلفاء الراشدين، وكذلك في عهد الدولة الاموية ثم العباسية، وكان أسلوب مميز، لنقل الصلاحيات عندما كانت الدولة الإسلامية مترامية الأطراف، وكانت الحاجة اليه لمعالجة التباين في الثقافات بين الشعوب التي أصبحت جزء من الدولة الإسلامية، التي امتدت من الهند شرقا إلى حدود فرنسا غربا، لكن لم يتم

ترجمه هذا النهج فلسفيا ولم يتم شرحها علميا لتحديد معالمه، ولم يعطى له حقه بالبحث والدراسة مقارنه بما استجد في نهاية القرن التاسع عشر تحت هذا العنوان.

- الأسباب والنشأة

وبلا شك فإنة من الأجدر بالناس تنظيم نفسها بغرض إيجاد حلول جماعية لمشكلات معقدة كما ترى إلينور أوستروم [1] Elinor Ostrom التي بينت أيضا ان المجهودات الفردية وعلى المستوى الذاتي يمكن ان تكون أكثر نجاحا مما تقوم به حكومات... على ان يقوم الافراد المعنيين باتخاذ قراراتهم من واقع الوضع المحلي، وقد كان لتوسع وظائف الدولة وتشابك العلاقات الاجتماعية ، وظهور التكتلات الاجتماعية، و ظهور الأفكار الديمقراطية، و تطور وظائف الدولة من أهم أسباب الترويج لهذا النظام من قبل الفلاسفة والمفكرين في العصر الحديث كنموذج مثالي للحكم، ويروج له و هو لدى الكثير من المفكرين ظاهرة جديدة من مظاهر تعزيز الديمقراطية، ويرون أنه نشأ نتيجة التوسع في وظائف الدولة وازدياد أنشطتها وواجباتها في الماجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبسبب ازدياد الوعي واتساع رقعة طبقة المثقفين التي تطالب بالحقوق والخدمات واحتياجات المجتمع ليس كما ترى السلطة المركزية ولكن كما يرى مجموع الناس في الوحدات الإدارية، فكانت البداية لنقل عبء التخطيط والتنفيذ للخدمات الاجتماعية إلى ممثلين عن الناس كانت من عوامل الضغط على النخب السياسية المركزية، ثم أصبح أكثر حداثة، سلك افاقا جديدة من التنظيم، وهو ما دفع السلطة المركزية في كثير من الدول ومنها هذه الدولة إلى الخرج عن الشكل التقليدي، المركزية المطلقة إلى المركزية البسيطة، بالانتقال إلى الطريق الثاني الذي أطلق عليه اللامركزية، وهي في الأصل مركزية بسيطة، لأنها تعني فقط اللامركزية الإدارية المتمثلة في السلطة المحلية بمعنى آخر هي مركزية الحكم ولا مركزية الإدارة.

[1] - - وفقا للموسوعة الحرة - إلينور أوستروم (بالإنجليزية: Elinor Ostrom) (مواليد ٧ أغسطس ١٩٣٣ بلوس أنجلس - وفاة ١٢ يونيو ٢٠١٢) هي عالمة سياسة أميركية. حائزة على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام ٢٠٠٩ بالمشاركة مع أوليفر وليامسون. وهي أول امرأة تحصل على هذه الجائزة في الاقتصاد. وذلك بسبب تحليل الإدارة الاقتصادية، ولا سيما إدارة المشاركة، واقتصاد البيئة.

ثانيا: ما هو الحكم الذاتي

ويعرف ميثاق الأمم المتحدة، في المادة ٧٣ من الفصل الحادي عشر، أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بأنها "أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي —المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم في المقام الأول". وقد حثت الجمعية العامة الدول المعنية القائمة بالإدارة على اتخاذ تدابير فعالة لحماية وضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مواردها الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، وعلى بدء ومواصلة التحكم في تنمية هذه الموارد في المستقبل، وتطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لحماية حقوق الملكية لشعوب تلك الأقاليم [١]. الحكم الذاتي ذو تاريخ طويل من التفكير الإنساني الفلسفي والقانوني، وكمصطلح فلسفي وسياسي وقانوني، يبرز غالبا في الدول ذات القوميات المتعددة او الجغرافيا الثقافية او الجماعات العرقية. كل الدول الفدرالية تطبق الحكم الذاتي، وهو يشكل أساس النظام الفدرالي في كثير من الدول التي اختارت هذا الطريق. على خلاف الحكم الذاتي كما ورد في كتابات فقها القانون فهو:" حكومة محلية تتولاها هيئات محلية منتخبة، مكلفة بمهام إدارية وتنفيذية تتعلق بالسكان المقيمين في نطاق ذاتي محدد، ولها الحق في إصدار القرارات واللوائح المحلية. ويعتبر أسلوبا في اللامركزية السّياسية. وعلى خلاف تعريف الادرة المحلية كما ورد في كتابات فقها القانون فهو: توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية او مصلحية مستقلة، بحيث تمارس هذه الهيئات وظيفتها الإدارية تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية. وبحسب بعض الكتاب، الإدارة المحلية هي:" أسلوب من أساليب العمل الإداري الذي ينصب على توزيع اختصاصات الوظيفة بين السلطة المركزية وبين هيئات أو مجالس منتخبة و مستقلة عن السلطة المركزية، ولكنها تباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت اشراف ورقابة الدولة المتمثلة بسلطاتها المركزية.

من الناحية القانونية فإن السلطة المحلية هي اللامركزية الإدارية والمالية وفقا لقانون السلطة المحلية، لكن في الواقع هو ليس الا تفويض بعض الصلاحيات المركزية للهيئات المحلية لتقديم الخدمات مؤقتا. وفي كل الأحوال عندما تكون الدولة فقيرة فإن تطبيق هذا

---

[١] -مجلة الأمم المتحدة ، في الاسبوع الدولي للتضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي | ٢٥ - ٣١ أيار/مايو

النظام هو خطة لإلهاء الناس وخداعهم ليكونوا جزء من المشكلة وراضين بحالة فقر الدولة ويصلون إلى قناعة بعدم كفاية الموارد لأحداث تقدم، وبذلك ينسون فساد الحكومة المركزية وهو ما حدث في تجربة المجلس المحلية، في هذا البلد، التي فتحت على بعضهم البعض صراع انساهم فساد الحكومة المركزية [1]. وبذلك تعتبر السلطة المحليّة أسلوبا في الامركزّية الإدارية.

الحكم المحلي يختلف كثيرا عن الحكم الذاتي، فقد تم الترويج له على أنه الجرعة الثانية بعد تجربة الإدارة المحلية، وانه أكثر اتساعا في الصلاحيات، لكن لم يكن الا على الورق فقط، وتم الترويج له لإلهاء الناس وإقناع النخب المثقفة أنهم قد حصلوا على ما يريدون.

الحكم الذاتي يعتبر مرحلة متقدمة للفكاك من التبعية، وبالذات عندما تكون هناك مشاركة في الخارطة، وتتمسك او تحصل تلك الأقاليم او الدول التي دخلت او أدخلت في الشراكة، على حق الحكم الذاتي او ما يطلق عليه قانون الحكم الذاتي، مثال على ذلك قانون الحكم الذاتي الذي حصل عليه إقليم كردستان في مارس ١٩٧٠م بعد اتفاق مع الحكومة العراقية عقب سنوات من الصراع العسكري، لكن كانت تجربة جنوب السودان هي الأسرع بعد حصولها على قانون الحكم الذاتي، وعلى الاستقلال.

وكانت من العوامل التي عززت من نزعة الذهاب إلى ابعد نقطة في الانفكاك من الحكومات المركزية، إن تلك الحكومات المركزية، لم تطبق الحد الأدنى من شروط التحاق تلك الأقاليم بها كما هو الحال في اليمن تجاه قضية حضرموت، التي لم تعد راغبة في البقاء تحت الحكم المركزي لعواصم اليمن.

---

[1] - تتمتع المجالس المحلية في المحافظات والمديريات بصلاحيات في سحب الثقة من المحافظ وكذلك من مدير عام المديريات بأغلبية ثلثي الاعضاء، وحدد الإجراءات الخاصة بذلك المواد (١١٨.، ١١٩). لكن لم يفعلوا ولو مجرد المحالة، رغم فساد السلطات، وهو دليل على ان اغلبهم، يخضع لهيمنة السلطة التنفيذية.

وبالانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي تنتقل تلك الدولة إلى مرحلة الدولة المركبة وتصبح تلك الأقاليم في حكم الاتحاد الموازي في شكله الفيدرالي [1]، الذي تتوزع فيه السلطة على حكومتين أحدهما وطنية وأخرى حكومة خاصة بالإقليم التي تمتلك أيضا حق التشريع في إطار الإقليم.

لكن في الجانب النظري فإن الحكم الذاتي ظاهرة سياسية صحية فهو يعني اللامركزية السياسية أيضا، فالحكم الذاتي يشمل كل الوظائف بما فيها الوظيفة الإدارية التي يمتاز بها مفهوم الإدارة المحلية، معنى ذلك ان مفهوم الحكم الذاتي لا يقتصر فقط على المهام التنفيذية الشبيهة بمهام الحكومة ولكن يتعداها إلى كل وظائف الدولة المتعلقة بالتشريع والقضاء، واللامركزية السياسية التي تكون لصيقة بالحكم الذاتي أكثر تقدما و انفصالا عن المركز من اللامركزية الإدارية التي هي لصيقة بالإدارة المحلية وتخضع لوحدة سلطات الدولة المركزية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تمارس هيمنتها على كل الدولة. ومن خلال التعريفات الكثيرة التي لم تتفق على مفهوم مشترك، لان هذا المفهوم يصعب تحديده لاستناده إلى فكرة نسبية، تتغير بتغير الزمان والمكان [2].

يعتبر نظام الحكم الذاتي هو الهيكل القانوني السياسي والإداري الذي يدير شؤون الحكم والإدارة على المستوى المحلي أو الإقليمي. يشمل نظام الحكم الذاتي مجموعة من السلطات والمؤسسات المحلية التي تعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة في الأماكن التي تعمل فيها، ويتكون نظام الحكم الذاتي عادةً من الهيئات الحكومية المحلية مثل المجالس البلدية أو المحلية، والسلطات التنفيذية المحلية

---

[1] - - الفدرالية أو الاتحادية، هي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية أو حكومة فدرالية، ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويكون كلا المستويين الم ذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة. أما ما يخص الأقاليموالولايات فهي تعدّ وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصاً عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية.(الموسوعة الحرة).

[2] - د. محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٨.

مثل رؤساء البلديات أو المحافظين، والهيئات التشريعية المحلية التي تصدر القوانين واللوائح التي تنظم الشؤون المحلية.

- مجالس بلدية - سلطات تنفيذية - وهيئات تشريعية محلية- وسلطة قضائية

يختلف تنظيم نظام الحكم الذاتي من بلد إلى آخر، بحسب النظام السياسي والقانوني لكل دولة. ومن المهم أن يكون لنظام الحكم الذاتي. - استقلالية كافية، وصلاحيات تمكنه من تلبية احتياجات المجتمعات المحلية بفعالية وشمولية.

الحكم الذاتي هو نظام يدير شؤون الحكم والإدارة على المستوى المحلي، ويشمل القرى، والبلديات، والمدن، والمقاطعات، والولايات داخل الإقليم، حسب التنظيم الإداري لكل دولة. لتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية بشكل أفضل من خلال تطبيق السياسات واتخاذ القرارات على المستوى القريب إلى المواطنين، ونطاق الحكم الذاتي يختلف من دولة إلى أخرى، وفقًا للنظام الإداري والتقاليد والثقافة. ويمكن أن يكون هناك تفاوت في مستوى السلطة والاستقلالية للحكومات المحلية باختلاف النظم السياسية، حيث يتم تحديد الصلاحيات والسلطات التي تمنح للحكومات المحلية عادةً من خلال الدستور أو القوانين التنظيمية.

الفرع الثاني: معايير التمييز بين نظام الحكم الذاتي ونظام الحكم المحلي

نظام الحكم المحلي والحكم الذاتي يهدفان إلى تحقيق توزيع أفضل للسلطة والخدمات، مع تعزيز المشاركة الديمقراطية والتنمية المحلية، ويكثر النقاش في مسائل التنظيم القانوني لنظام الحكم الذي يسلك اللامركزية السياسية، حول مفاهيم الحكم المحلي Government Local، والحكم الذاتي autonomy، وسنتطرق هنا إلى التمييز بينهما والى نتائج التمييز بينهما.

اولا: التمييز بين الحكم الذاتي والحكم المحلي

التمييز بين الحكم المحلي والحكم الذاتي يمكن أن يكون مبنيًا على عدة معايير:

- النطاق والمسؤوليات: الحكم المحلي يشير إلى الهيكل القانوني والسياسي الذي يدير شؤون الحكم ويحدد السياسات على المستوى المحلي، بينما يشير الحكم الذاتي إلى سلطة اشبه بسلطات الدولة المركزية وفي حدود دستورها، ولها ان تضع احكاما لتنظيم المجتمع وكافة العمليات الإدارية التنفيذية والتشريعية والقضائية.

- السلطة والتنفيذ: الحكم الذاتي يمثل الهيئات السياسية والتشريعية المحلية التي تصدر السياسات واللوائح، بينما تُنفذ الإدارة المحلية هذه السياسات واللوائح وتدير الشؤون اليومية على المستوى المحلي.
- الهياكل القانونية: يشمل الحكم الذاتي الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المجالس البلدية والمحافظين والبلديات والمقاطعات، بينما تشمل الإدارة المحلية الإدارات الحكومية والوكالات والمؤسسات التي تنفذ السياسات على المستوى المحلي.
- التفويض والصلاحيات: يتمتع الحكم الذاتي بالتفويض من السلطات الوطنية أو الإقليمية لاتخاذ القرارات وإصدار اللوائح التي تتعلق بالشؤون المحلية، بينما تتلقى الإدارة المحلية توجيهات وتعليمات من السلطات العليا و تنفذها.
- التمثيل الديمقراطي: يُمثل الحكم الذاتي مصالح المجتمعات المحلية ويسعى لتلبية احتياجاتها وتحقيق مصلحتها، بينما تتولى الإدارة المحلية تنفيذ السياسات والبرامج التي تخدم المصالح المحلية.هذه المعايير تساعد في فهم الاختلافات بين الحكم الذاتي والإدارة المحلية ودور كل منها في إدارة الشؤون المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.الحكم الذاتي والإدارة المحلية هما مفاهيم مترابطة ولكن لهما تباين في المعاني والتطبيقات ولذلك ينبغي التمييز بينهما بالتفصيل:

• **الحكم الذاتي**

يشير إلى النظام القانوني والسياسي الذي يدير شؤون الحكم والإدارة على المستوى المحلي أو الإقليمي. يرتكز الحكم الذاتي على مبادئ اللامركزية السياسية، حيث يسعى لتمثيل وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية بطريقة مستقلة. يتضمن الحكم الذاتي الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المجالس البلدية والبلديات والمقاطعات، او الولايات.

يمثل الحكم الذاتي الهيكل السياسي والقانوني الذي يُدار من قبل المجالس البلدية أو الإدارات المحلية الأخرى، ويمثل مصلحة المجتمعات المحلية. يسعى الحكم الذاتي إلى تمثيل مصالح المجتمعات المحلية وتلبية احتياجاتها وتطلعاتها من خلال اتخاذ القرارات ووضع السياسات والبرامج التي تخدم تلك المجتمعات. يشجع الحكم الذاتي على المشاركة المجتمعية والتشاور مع المواطنين والجمعيات المحلية لضمان توافق القرارات مع احتياجات وتطلعات السكان.

• **الإدارة المحلية**

تشير إلى العمليات والإجراءات التنفيذية التي تنفذها السلطات المحلية لإدارة الشؤون اليومية وتنفيذ القوانين واللوائح على المستوى المحلي. تشمل الإدارة المحلية العمليات الإدارية مثل التخطيط العمراني، وإدارة البنية التحتية، وتقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل. تعمل الإدارة المحلية على تنفيذ السياسات والبرامج التي تم وضعها بواسطة هيئات الحكم المركزية. باختصار، الحكم الذاتي يشير إلى النظام القانوني والسياسي، بينما تشير الإدارة المحلية إلى العمليات التنفيذية التي تقوم بها السلطات المحلية لإدارة المجتمعات وتنفيذ السياسات والبرامج وفق رؤية السلطات المركزية[1]. تعمل الإدارة المحلية على تنفيذ السياسات والبرامج التي تم تحديدها من قبل هيئات الحكم المركزي، وتدير الشؤون اليومية وتقدم الخدمات العامة للمواطنين. تشمل مهام الإدارة المحلية تنفيذ البرامج التنموية، وإدارة البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصحة والتعليم والنقل على المستوى المحلي. تعمل الإدارة المحلية على تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

باختصار، يعتمد الحكم الذاتي والإدارة المحلية إذا كانا في إطار الإقليم الواحد على تعاون وتنسيق وثيق لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات المحلية. الحكم الذاتي يحدد الأولويات ويضع السياسات، بينما تقوم الإدارة المحلية بتنفيذها وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، وبناء على ذلك يبدو أن عامل التفريق بينهما هو عامل سياسي في المقام الأول، ويمكن القول ان الحكومة المحلية لا توجد الا في الدول الفيدرالية، على خلاف الإدارة المحلية التي توجد في الدول المركبة والبسيطة.

ثانيا: نتائج التمييز بين الحكم الذاتي والحكم المحلي

• **الاستقلالية والصلاحيات**

- الإدارة المحلية: تكون السلطات المحلية غالباً أقل استقلالية وتعمل تحت إشراف الحكومة المركزية. والقرارات المحلية تتأثر بشدة بسياسات وتوجهات السلطة المركزية، وهو الوضع

[1] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق.ص٣١

الحالي في الأقاليم ، ويقتصر ذلك على القضايا الإدارية لا غير، ويبقى نشاط ممثلو السلطات المركزية في هذه الوحدات المحلية مقتصرا على القضايا العامة.
- الحكم الذاتي: يتمتع بمستوى أعلى من الاستقلالية، حيث تملك السلطات المحلية القدرة على اتخاذ قراراتها وتنفيذ سياساتها الخاصة دون تدخل مباشر من الحكومة المركزية، إلا في حدود معينة مثل الأمن القومي أو السياسة الخارجية. وهو يتطابق مع مفهوم اللامركزية السياسية، وتكون فيها الوحدات المحلية ذات سيادة داخلية وتمتلك سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، وتؤكد الفكرة السياسية لسيادة الدولة على ان الدولة متحررة من الخضوع لاي سلطة أخرى، وأول من استخلص المفهوم السياسي لسيادة الدولة هو جان بودان في مؤلفه الكتب الستة Six livres الذي نشره في ١٥٧٦، وقد صور السيادة على أنها تعني الاستقلال المطلق [1]. في اللامركزية الادارية المشرع يقوم بتحديد اختصاصات السلطات المحلية والقضايا المحلية المسموح بها للهيئات المحلية وتقليصها أو توسيعها بحسب التوجه السياسي ووفقا للقانون، لكن على عكس ذلك حيث نجد اختصاص الوحدات المحلية اللامركزية السياسية والحكم الذاتي يكون نابع عن الدستور، والدستور مختص بتحديد اختصاصات الإقليم.

- **التمثيل الشعبي والمشاركة**

- الإدارة المحلية: المسؤولون في الإدارات المحلية قد يتم تعيينهم من قبل الحكومة المركزية، مما يقلل من درجة التمثيل الشعبي. والمشاركة العامة في اتخاذ القرار تكون محدودة. وهو أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية، التي تقوم فيها السلطات المحلية بالقضايا ذات الطابع الإداري فقط [2].
- الحكم الذاتي: يتمتع بتمثيل شعبي أكبر حيث يتم انتخاب المسؤولين المحليين من قبل السكان المحليين، مما يزيد من شرعية وإحساس المواطنين بالمشاركة في إدارة شؤونهم. وهو أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، التي يمتلك فيها الإقليم السلطات الإدارية وغير الإدارية والتشريعية والقضائية، بما لا يتعارض مع اختصاصات السلطات المركزية.

[1] - - نفس المرجع السابق، مركز حرمون للدراسات المعاصرة
[2] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق،ص٣٣

• الرقابة والمساءلة

- الإدارة المحلية: الرقابة والمساءلة تتم من قبل السلطات المركزية، في اللامركزية الإدارية، او ما يطلق عليه الوصاية الإدارية ، التي تتخذ شكل المراقبة لاحقة التي تلزم بالتصديق على الإجراءات، او شكل المراقبة السابقة التي تلزم بالحصول على اذن مسبق بشان بعض الإجراءات، مما قد يؤدي إلى تشتت الجهود وعدم الرضاء، اضف إلى ذلك ضعف في المساءلة أمام السكان المحليين لان نشاطهم مرتبط بالدولة المركزية.

- الحكم الذاتي: هنا يكون الوضع لامركزية سياسية تزيد المساءلة المحلية بفضل الانتخابات المحلية التي تمكن المواطنين من محاسبة المسؤولين مباشرة، ولا يكون للسلطات المركزية رقابة كاملة، وإنما تكون الرقابة داخلية ومحددة وفقا للقانون الداخلي وفي إطار وحدات الإقليم المشمول بالحكم المحلي.

• التمويل والموارد

- الإدارة المحلية: يعتمد تمويلها بشكل كبير على الحكومة المركزية التي توفر لها الموارد المالية اللازمة. هذا قد يؤدي إلى قيود في الإنفاق المحلي.

- الحكم الذاتي: يمتلك القدرة على جمع الإيرادات المحلية مثل الضرائب والرسوم، مما يمنحه مرونة أكبر في التخطيط والإنفاق على المشاريع المحلية.

• التشريعات والتنظيمات

- الإدارة المحلية: تخضع بشكل كبير للتشريعات واللوائح التي تصدرها الحكومة المركزية، ويكون لديها مجال محدود لتطوير لوائح محلية.

- الحكم الذاتي: يملك صلاحيات تشريعية أكبر، مما يمكنه من سن قوانين وتنظيمات تتناسب مع الاحتياجات المحلية [1].

---

[1] - المحامي صالح باحتيلي، التنظيم القانوني لنظام الحكم المحلي، مبدعون للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٢٤م ، ص ٣٤.

• **التنمية والتخطيط**

- الإدارة المحلية: تخطيط التنمية غالباً ما يكون مركزياً، حيث تتبع المناطق المحلية خطط التنمية الوطنية مع تعديلات طفيفة لتناسب الظروف المحلية.
- الحكم المحلي: يتمتع بمرونة أكبر في التخطيط التنموي حيث يمكنه تصميم وتنفيذ خطط تنموية تتوافق مع الأولويات والاحتياجات المحلية.

• **الخدمات العامة**

- الإدارة المحلية: قد تكون أقل فعالية في تقديم الخدمات العامة بسبب التبعية الكبيرة للسلطة المركزية.
- الحكم الذاتي: يوفر فرصاً لتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال تلبية الاحتياجات المحلية بكفاءة وفعالية أكبر.

الفارق الرئيسي بين الإدارة المحلية والحكم الذاتي يتمثل في مدى الاستقلالية والتمثيل الشعبي والمشاركة في اتخاذ القرارات. الحكم الذاتي يعزز من الاستقلالية والديمقراطية المحلية، بينما تظل الإدارة المحلية أكثر خضوعاً لتوجهات السلطة المركزية.

الفرع الثالث: أهمية نظام الحكم الذاتي

اولا- يتيح الحكم الذاتي للمجتمعات العيش وفقًا لاحتياجاتها المحددة والخاصة بها، حيث يمكن تكييف السياسات والبرامج وتوفير الخدمات العامة بشكل أفضل لتلبية احتياجات السكان، ويساعد الحكم الذاتي على الاستجابة لاحتياجات المجتمع الذاتي من خلال عدة آليات تنظيمية على النحو التالي:

- يسمح الحكم الذاتي بتحديد الأولويات المحلية وتحديد الاحتياجات الضرورية بناءً على الظروف والتحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات المحلية.
- يتيح الحكم الذاتي تخصيص الموارد والميزانيات المحلية لتلبية الاحتياجات المحلية، حيث يتم توجيه الاستثمارات والإنفاق بشكل أكثر فعالية وفاعلية وفقًا لاحتياجات السكان.
- يقوم الحكم الذاتي بتنفيذ البرامج والمشاريع المحلية التي تلبي الاحتياجات المحلية، مثل تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير المجتمعات الريفية.

- يشجع الحكم الذاتي على المشاركة المجتمعية في صنع القرار من خلال الاجتماعات العامة والمنتديات المحلية، حيث يمكن للسكان التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم بشكل مباشر.
- يساعد الحكم الذاتي في التفاعل مع القضايا الخاصة بالمجتمع، مثل الصحة والتعليم والبيئة، وتطوير سياسات وبرامج تلبي احتياجات السكان.
- يعمل الحكم الذاتي على تعزيز الحوكمة المحلية من خلال إقرار القوانين واللوائح المحلية التي تضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية.

بشكل عام، يمكن أن يساعد الحكم الذاتي على تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أفضل من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح بتفعيل المشاركة المجتمعية وتوجيه الموارد بشكل فعال.

ثانيا- تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية

يعزز الحكم الذاتي المشاركة المجتمعية والديمقراطية من خلال إشراك السكان في صنع القرارات المحلية وتحديد أولويات التنمية والخدمات، ويلعب الحكم الذاتي دوراً هاماً في تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية من خلال عدة آليات تنظيمية، ومن هذه الآليات:
- الانتخابات المحلية: تعتبر الانتخابات المحلية وسيلة رئيسية لتحقيق المشاركة المجتمعية وتعزيز الديمقراطية على المستوى المحلي، حيث يمكن للسكان اختيار ممثليهم في المجالس المحلية وصنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

المنتديات والاجتماعات المحلية: توفر المنتديات والاجتماعات المحلية منصة للتفاعل المباشر بين السكان والسلطات المحلية، حيث يمكن للمجتمع الذاتي التعبير عن احتياجاته ومطالبه والمشاركة في صنع القرار.
- اللوائح والسياسات المحلية الشفافة: يساعد وضع اللوائح والسياسات المحلية الشفافة على تعزيز المشاركة المجتمعية وتعزيز الثقة بين السكان والسلطات المحلية، حيث يتمكن الأفراد من معرفة حقوقهم وواجباتهم وكيفية تأثيرهم على صنع القرار.
- التواصل والتفاعل مع الجمهور: يلعب التواصل الفعّال والتفاعل المستمر مع الجمهور دوراً هاماً في تعزيز المشاركة المجتمعية والديمقراطية، حيث يتيح للمجتمع الذاتي المشاركة في صنع القرار وتوجيه السياسات المحلية بشكل أفضل.

ثالثا: تعزيز الشفافية والمساءلة

يسهم الحكم الذاتي في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية، حيث يجعل السلطات المحلية مسؤولة أمام المواطنين وتوفير المعلومات بشكل واضح، ويقبلون العواقب التي تترتب على أي نمط من سوء السلوك او التقصير، ويحدد إطار المساءلة الواضح مسؤوليات السلطات المحلية والمسؤولين الحكوميين، بما في ذلك التزاماتهم القانونية والمالية [١]. وعلاوة إلى ذلك، يسهم الحكم الذاتي في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية من خلال عدة آليات وممارسات، ومن أبرزها:

النشر المفتوح للمعلومات: يعمل الحكم الذاتي على نشر المعلومات ذات الصلة بالقرارات والسياسات المحلية بشكل مفتوح وشفاف، مما يسمح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات بسهولة ومعرفة كيفية اتخاذ القرارات.

الاجتماعات العامة العلنية: يتم عقد الاجتماعات العامة العلنية لمجالس الحكم الذاتي بانتظام، وفي هذه الاجتماعات يتم مناقشة القضايا المحلية المهمة واتخاذ القرارات، مما يسمح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرار ومراقبة أداء السلطات المحلية.

التقارير السنوية والتقييمات الدورية: يقدم الحكم الذاتي تقارير سنوية وتقييمات دورية حول أداء السلطات المحلية وتنفيذ السياسات والبرامج، وهذا يساعد في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة المحلية والمساءلة عن أدائها.

لوائح الوصول إلى المعلومات: يتبع الحكم الذاتي لوائح وسياسات للوصول إلى المعلومات، والتي تضمن حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات العامة المتعلقة بالقرارات والسياسات المحلية.

المشاركة المجتمعية والمراجعة العامة: يشجع الحكم الذاتي على المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار والمراجعة العامة للسياسات والبرامج المحلية، وهذا يساهم في زيادة الشفافية والمساءلة.

---

[١] - صحيفة الخليج، سلوك مسؤول لادارة الشؤون العامة والموارد، مبادئ الحكم الرشيد .. دليل العمل لتعزيز سيادة القانون- ١٠ فبراير ٢٠٢٥.

من خلال هذه الآليات، يساهم الحكم الذاتي في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية، مما يساعد في بناء علاقة قوية بين السلطات المحلية والمجتمع الذاتي وتعزيز الثقة بينهما [١].

رابعا: تعزيز التنمية المستدامة والانتماء والهوية

يمكن للحكم الذاتي أن يكون عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحسين جودة الحياة. إن قضية الانتماء والهوية والتنمية مواضيع مترابطة ، بل هي عامل أساسي في تشكيل ثقافة المجتمعات وتحفيز أفرادها للعمل من أجل الصالح العام، وعندما يتعرف الأفراد على قيمهم الوطنية ويشعرون بالانتماء إلى بلدهم، تتعزز لديهم روح المسؤولية تجاه قضايا مجتمعهم[٢].

---

[١] - نفس المرجع السابق،ص٣٨

[٢] - عيد عبدالهادي، تعزيز الهوية، صحيفة الوطن، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٤م.

الفصل الثاني

المبادئ القانونية لنظام الحكم الذاتي

يقوم نظام الحكم الذاتي على عدة مبادئ قانونية تهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد وتوفير خدمات فعالة للمواطنين، تشكل مبادئ اللامركزية السياسية، والتمثيل الديمقراطي، والشفافية والمساءلة، أساسيات حيوية لنظام الحكم الذاتي. ومن خلال توزيع السلطات، وضمان التمثيل الديمقراطي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، يمكن تحقيق إدارة محلية أكثر فعالية ومرونة وعدالة. وهو بذلك يعد من أفضل نماذج الحكم، ورغم التحديات التي تواجه تطبيق هذه المبادئ، فإنها تظل ضرورية لتحقيق الحكم الرشيد وتحسين جودة الحياة للمواطنين. من خلال الالتزام بهذه المبادئ وتوفير المتطلبات اللازمة لتطبيقها، يمكن تعزيز دور الحكم الذاتي في التنمية الشاملة والمستدامة.

الفرع الأول: مبدأ اللامركزية [1](Decentralization)

ينص هذا المبدأ على تفويض السلطات والصلاحيات إلى الهيئات والسلطات المحلية، مما يمكنها من اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون المحلية بشكل مستقل وفعال، اذا اللامركزية تنظيم إداري يعتبر واحداً من أهم مبادئ حكم الأكثرية التي تقوم عليها الديمقراطية، وهي نقيض مفهوم المركزية، وهي عملية توزيع الوظائف، والسلطات، والأشخاص أو الأشياء بعيدا عن موقع مركزي أو سلطة [2] ،. يقوم مبدأ اللامركزية على نقل السلطات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية، مما يسمح لهذه الأخيرة بإدارة شؤونها بشكل

---

[1] - اللامركزية في أي مجال هي استجابة لمشاكل النظم المركزية. وقد اعتبرت اللامركزية في الحكومة، هو الموضوع الأكثر دراسة، حلا لمشاكل مثل التدهور الاقتصادي، وعجز الحكومة عن تمويل الخدمات، وانخفاضها العام في أداء الخدمات المثقلة بالأعباء، ومطالب الأقليات بزيادة القول في الحكم المحلي، والضعف العام في شرعيه القطاع العام والضغوط العالمية والدولية علي البلدان ذات النظم غير الفعالة وغير الديمقراطية والمفرطة المركزية. كثيرًا ما يرد ذكر الأهداف أو الغايات الاربعة التالية في تحليلات مختلفة اللامركزي (كما ورد في الموسوعة الحرة).

[2] - الموسوعة الحرة

مستقل ضمن إطار القانون العام للدولة. تهدف اللامركزية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على اتخاذ قراراتها بنفسها وتلبية احتياجاتها بفعالية أكبر.

وتبرز أهمية اللامركزية السياسية من خلال تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، بتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، وتعزز اللامركزية السياسية من الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع.

وتعمل على تحسين فعالية الإدارة العامة، حيث تمكن السلطات المحلية من الاستجابة السريعة للاحتياجات المحلية وتقديم خدمات مخصصة للمجتمع، مما يعزز من كفاءة الإدارة العامة، وتمكن السلطات المحلية من وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناسب مع مواردها واحتياجاتها الخاصة، وهذا يساهم بفعالية في تحقيق التنمية .

ومن آليات تطبيق اللامركزية السياسية، وضع تشريعات وقوانين تحدد صلاحيات ومسؤوليات السلطات المحلية وتضمن استقلالها في اتخاذ القرارات، واليات توزيع الموارد المالية والطبيعية بشكل عادل بين السلطات المركزية والمحلية، مما يساهم في تحقيق التوازن التنموي بين المناطق، وإنشاء آليات فعالة للتنسيق بين السلطات المركزية والمحلية لضمان تكامل السياسات وتحقيق الأهداف المشتركة .

الفرع الثاني: مبدأ التمثيل الديمقراطي [1](Democratic Representation)

وهو مبدأ أساسي لضمان الشرعية والشفافية في إدارة الشؤون المحلية، ويقوم على فكرة أن المواطنين يجب أن يكونوا ممثلين في الهيئات المحلية من خلال انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. ويشمل هذا المبدأ ضمان حق المواطنين في المشاركة في اختيار ممثليهم في الهيئات المحلية من خلال الانتخابات الديمقراطية، ويضمن أن تكون القرارات المتخذة على المستوى المحلي تعبر عن إرادة وتطلعات المجتمع المحلي.

---

[1] - الديمقراطية التمثيلية شكل من أشكال الديمقراطية والنظرية المدنية وفيها يختار الناخبون (على نحو حر وسري في انتخابات تعددية) ممثلين ينوبون عنهم، ولكن ليسوا وكلاء لهم – أو بمعنى آخر ليس كما يتم توجيههم ولكن يمتلكون صلاحيات تكفي للإتيان بمبادرات في حال حدوث متغيرات. وتعد الديمقراطيات الليبرالية الحديثة نموذجاً مهماً للديمقراطية التمثيلية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما يكون هذا المصطلح مرادفاً لل«الجمهورية».(الموسوعة الحرة).

وتبرز أهمية التمثيل الديمقراطي، في أنه يضفي شرعية على القرارات المتخذة من قبل السلطات المحلية، ويسمح للمواطنين بالمشاركة الفعالة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، ويضمن تمثيل جميع فئات المجتمع بشكل عادل في الهيئات المحلية.

- **آليات التمثيل الديمقراطي**

يتحقق التمثيل الديمقراطي من خلال مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة والشفافية في عملية اتخاذ القرار، وعلى ذلك يُعد التمثيل الديمقراطي ركيزة أساسية في نظم الحكم الذاتي، حيث يضمن مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.. في هذا الموضوع، سنتناول أبرز آليات التمثيل الديمقراطي في نظام الحكم الذاتي، مع التركيز على الانتخابات المحلية، الاستفتاءات، والمجالس الاستشارية.

- الانتخابات المحلية:هي عملية يتم من خلالها انتخاب أعضاء المجالس المحلية (مقاطعات الإقليم) من قبل المواطنين الذين يعيشون في هذه الوحدات الإدارية. تُجرى هذه الانتخابات بصفة دورية، وتعتبر وسيلة مباشرة لتحديد ممثلي الشعب على المستوى المحلي. ومن المفترض ان تحول الديمقراطية اراء العديد من الأفراد إلى مجموعة واحدة من القرارات الجماعية [1].

أهمية الانتخابات المحلية، أنها تضفي شرعية على السلطات المحلية، حيث تعبر عن إرادة الناخبين، وتتيح الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم والمساهمة في تشكيل السياسات المحلية، ويُمكّن المواطنون من محاسبة المسؤولين المنتخبين من خلال صناديق الاقتراع، مما يحفز المسؤولين على الأداء بكفاءة وشفافية.

ويتم إجراء الانتخابات المحلية، وفقا للتقسيم الانتخابي، بتحديد الدوائر الانتخابية بشكل يضمن تمثيلًا عادلًا لجميع المناطق. ثم التسجيل الانتخابي، بتسجيل المواطنين المؤهلين للتصويت، ثم إنشاء هيئات مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وشفافيتها، وفي الأخير تنظيم حملات انتخابية تتيح للمرشحين عرض برامجهم وأهدافهم للمواطنين.

[1] - ايمون باتلر، ترجمة محمد مطيع، ٢٠٢١، الرباط المركز العربي للأبحاث.ص٦٦

- الاستفتاءات المحلية هي آلية ديمقراطية تتيح للمواطنين التصويت مباشرة على قضايا أو سياسات محددة تتعلق بالشأن المحلي. يتم استخدام الاستفتاءات لقياس رأي السكان بشأن مسائل هامة مثل المشاريع التنموية، التغييرات الإدارية، أو القوانين المحلية.

أهمية الاستفتاءات المحلية تبرز في أنها تسمح للمواطنين بالمشاركة المباشرة في عملية صنع القرار، مما يزيد من شعورهم بالمسؤولية والانتماء، وتوفر وسيلة فعالة لقياس الرأي العام بشأن قضايا محددة، وتعزز من شفافية عملية اتخاذ القرار من خلال إشراك المواطنين بشكل مباشر.

آليات تنظيم الاستفتاءات المحلية، تبتدي بتحديد القضايا أو السياسات التي سيتم طرحها للاستفتاء بوضوح وشفافية، ثم نشر معلومات وافية حول موضوع الاستفتاء لضمان فهم المواطنين للقضية المطروحة، ثم تنظيم عملية التصويت بشكل يضمن سهولة الوصول والمشاركة الواسعة، واخيرا إعلان نتائج الاستفتاء بشكل فوري وشفاف، مع الالتزام بنتائج التصويت في صنع القرار.

- المجالس الاستشارية المحلية: هي هيئات تتكون من ممثلين عن مختلف فئات المجتمع الذاتي (مثل الشباب، النساء، العاملين، ورواد الأعمال) وتعمل على تقديم المشورة للسلطات المحلية بشأن القضايا الهامة والسياسات المحلية.

أهمية المجالس الاستشارية المحلية تتمثل في أنها توفر منصة لتمثيل مختلف فئات المجتمع والمساهمة في صنع القرار، وتتيح للسلطات المحلية الاستفادة من خبرات وأفكار متنوعة من مختلف شرائح المجتمع، وتعزز من شفافية عملية صنع القرار من خلال إشراك المجتمع الذاتي في تقديم المشورة والتوصيات.

آليات تشكيل وعمل المجالس الاستشارية المحلية، تتم باختيار أعضاء المجالس من ممثلين عن مختلف الفئات المجتمعية من خلال عمليات شفافة وتشاركية.

تحديات التمثيل الديمقراطي يمكن ملاحظتها في أنه قد يواجه بعض المواطنين صعوبة في فهم أهمية المشاركة في الانتخابات المحلية، او أن تتعرض الانتخابات المحلية لتأثيرات خارجية مثل الضغوط المالية أو الإعلامية التي تؤثر على نزاهتها، وقد لا تعكس الهيئات

المحلية دائمًا التنوع الكامل للمجتمع، مما يؤدي إلى عدم تمثيل بعض الفئات بشكل كافٍ في المجتمع [1].

الفرع الثالث: مبدأ الشفافية والمساءلة (Transparency and Accountability)

يعتبر مبدأ الشفافية والمساءلة أحد الركائز الأساسية لنظام الحكم الذاتي، حيث يهدف إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية من خلال توفير المعلومات والمساءلة عن الأداء. يتعلق هذا المبدأ بضرورة توفير المعلومات بشكل شفاف ومفتوح للمواطنين حول قرارات السلطات المحلية وإنفاذها، بالإضافة إلى مساءلة السلطات المحلية عن أدائها وتوفير آليات للرقابة والمراقبة.هذا المبدأ يضمن أن تكون العمليات الحكومية مفتوحة للجمهور، وتبسيط الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على تلك المعلومات[2]، وأن يخضع المسؤولون للمحاسبة عن أفعالهم وقراراتهم.

• تعريف مبدأ الشفافية والمساءلة وأهميتهما

- الشفافية تعني وضوح العمليات والإجراءات الحكومية بحيث يمكن للمواطنين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بصنع القرار والموارد المالية والسياسات العامة. وهي أيضا، تقاسم المعلومات وعلنية صنع السياسات والأنظمة والتشريعات [3]، يتطلب هذا توفير المعلومات بشكل مستمر ومنتظم وإتاحتها للجمهور بطرق يسهل الوصول إليها وفهمها.

- المساءلة تعني أن يكون المسؤولون الحكوميون خاضعين للمحاسبة عن أفعالهم وقراراتهم أمام المواطنين والجهات الرقابية. يتطلب هذا وجود آليات تتيح للمواطنين والهيئات الرقابية

---

[1] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق،٤٥.

[2] - عبدالعظيم محسن الحمدي، الحكم الرشيد في صدر الدولة الإسلامية والاتجاهات المعاصرة، مؤسسة ابرار، صنعا ٢٠١٨،ص٩٠- انظر أيضا المادة ١٠ من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد .

[3] - فارس بن علوش، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، أطروحة دكتوراة، ٢٠١٠م الرياض ص٩.

تقييم أداء المسؤولين ومساءلتهم عند الحاجة.هذا يعني ان يتحمل الفرد مسؤولية مايسند اليه من اعمال وما يتبعها من مهم تتطلبها تلك المسؤولية [١].

- **أهمية الشفافية والمساءلة**

- من خلال الشفافية، تبدأ المسافة بين المواطن وصاحب القرار في التقلص، ويكتسب المواطنون الثقة في أن السلطات المحلية تعمل لصالحهم، مما يزيد من مشاركتهم في الشأن العام. حين تُكشف المعلومات، وتُتاح البيانات، ويُحاسب المسؤول، يشعر الناس أن صوتهم مسموع، وأن مصالحهم ليست مجرد شعارات. فيتولد الإحساس بالانتماء، وتنمو الثقة، ويصبح الشأن العام شأناً شخصياً لكل فرد. هكذا، لا تعود المشاركة خيارًا، بل تصبح واجبًا نابعًا من الإيمان بأن الإصلاح ممكن، وأن السلطة حين تكون مرئية، تُصبح أقرب إلى الناس... وأصدق معهم.

- الشفافية تسهم في الكشف عن الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية، بينما تساعد المساءلة في محاسبة المتورطين فيها. في بيئة يغيب فيها الوضوح، تزدهر الممارسات غير القانونية، وتتوارى الأخلاقيات خلف مصالح ضيقة. لكن حين تُفعّل الشفافية، تبدأ الحقائق بالخروج إلى العلن، وتتساقط الأقنعة عن وجوه اعتادت العمل في الظل. ومع هذا الانكشاف، تتحرك أدوات المساءلة، اذا المساءلة هي الأداة الرئيسة لمكافحة الفساد بانواعه المختلفة [٢]، تُسائل وتُحاسب وتضع كل متورط أمام مسؤوليته. وهنا تبدأ رحلة التغيير الحقيقي، حيث لا يبقى الفساد مجرد ظاهرة مستترة، بل يتحول إلى جريمة مكشوفة تُواجه بإرادة جماعية. فالشفافية لا تفضح فقط، بل تبني بيئة يكون فيها الفساد هو الاستثناء، لا القاعدة.

- من خلال متابعة وتقييم أداء المسؤولين، يمكن تحسين كفاءة وفعالية الإدارة المحلية. في عالم يتسارع فيه التغيير وتزداد فيه مطالب المواطنين، تصبح الشفافية والمساءلة حجر الأساس في بناء أداء حكومي فعّال. فعندما تُتاح المعلومات للجمهور، وتُوضح الخطط

---

[١] - فارس بن علوش، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، أطروحة دكتوراة، ٢٠١٠م الرياض ص٩

[٢] - عبدالعظيم الحمدي، نفس المرجع السابق، ص١٠٠

والقرارات، تُصبح الجهات الحكومية مطالبة بتقديم الأفضل. تبدأ أعين الناس بمتابعة أداء المسؤولين، لا من باب الشك، بل من باب الحق. وتُصبح كل خطوة خاضعة للتقييم، وكل تقصير قابلاً للكشف والمعالجة.

هذه الرقابة لا تُضعف الإدارة، بل تُقوّيها. فهي تحفز على اتخاذ قرارات مدروسة، وترشيد الموارد، وتحسين تقديم الخدمات. كما تدفع المسؤولين للعمل بكفاءة أكبر، وهم يعلمون أن أداءهم ليس سراً خلف الجدران، بل معلن أمام المواطنين. وهكذا، تُبنى إدارة محلية أكثر فعالية، قائمة على الثقة، والوضوح، والاستجابة الفعلية لاحتياجات الناس. الشفافية والمساءلة عامل محفز للمواطنين على المشاركة في صنع القرار، مما يؤدي إلى سياسات أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع.

• آليات الشفافية والمساءلة

- يجب أن تنشر السلطات المحلية تقارير دورية عن الأنشطة والقرارات والسياسات المتبعة، بما في ذلك التقارير المالية وتقارير الأداء. من بين الآليات الجوهرية لترسيخ الشفافية والمساءلة [1]، تبرز أهمية إتاحة المعلومات عبر النشر الدوري للتقارير. فعندما تلتزم السلطات المحلية بنشر تقارير دورية توضح أنشطتها وقراراتها والسياسات التي تنتهجها، فإنها بذلك تفتح نوافذ المعرفة أمام المواطنين، تشمل هذه التقارير بيانات مالية دقيقة، تكشف كيف تُصرف الأموال العامة، وتقارير أداء تُظهر ما تم إنجازه وما لم يُنجز بعد، مما يمنح المواطن قدرة حقيقية على المتابعة والتقييم. بهذا الشكل، لا تبقى القرارات محصورة داخل المكاتب، بل تتحول إلى مادة للنقاش العام، ويُدفع المسؤولون لتحمّل نتائج أعمالهم أمام الجميع. إنها خطوة بسيطة في شكلها، لكنها عميقة الأثر في بناء ثقة مستدامة بين المواطن والمؤسسة، وتُعد من أقوى أدوات منع الانحراف وتعزيز النزاهة. وتوزيع الأدوار بما يكفل سير العمل بوضوح وسهولة [2].

---

[1] - الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم ٥٨ / ٤ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نصت الاتفاقية في المادة ٥٢ فقرة ٥ وغيرها، قيام كل دولة بانشاء نظام فعال لاقرار الذمة المالية بشان الموظفين الحكوميين المعينين، وفرض عقوبات لائمة على حالات عدم الامتثال.انظر، أيضا عبدالعظيم الحمدي، نفس المرجع السابق، ص١٠١

[2] - فارس بن علوش، نفس المرجع السابق.

- استخدام المواقع الإلكترونية والوسائل الإعلامية لنشر المعلومات والوثائق الحكومية بشكل يسهل الوصول إليه من قبل المواطنين. في عصر الرقمنة، أصبح استخدام المواقع الإلكترونية والوسائل الإعلامية من أكثر الآليات فعالية في ترسيخ الشفافية والمساءلة. حين توظف الحكومات المحلية هذه الأدوات لنشر المعلومات والوثائق الرسمية، فإنها تقطع خطوة مهمة نحو جعل المعرفة حقًا متاحًا للجميع، فمن خلال منصات إلكترونية محدثة، يمكن للمواطنين الوصول بسهولة إلى الميزانيات، الخطط التنموية، تقارير الأداء، والقرارات الإدارية، دون حاجة للوساطات أو الانتظار. كما تتيح الوسائل الإعلامية، التقليدية والرقمية، نقل هذه المعلومات على نطاق أوسع، مما يعزز الوعي المجتمعي ويحفّز النقاش العام.

بهذا، لا تظل المعلومات حبيسة الأدراج، بل تتحول إلى مورد مفتوح، يعزز الشفافية، ويمكّن المواطن من ممارسة دوره الرقابي بوعي ومعرفة. إنها آلية تجعل من كل فرد شريكًا في المتابعة، والمساءلة، وصناعة القرار.

- عقد جلسات مجلس الإدارة المحلية علنًا والسماح بحضور المواطنين والمشاركة في المناقشات. من أبرز آليات الشفافية والمساءلة التي تعزز الثقة بين المواطن والإدارة المحلية هي عقد جلسات مجلس الإدارة المحلية بشكل علني، والسماح بحضور المواطنين والمشاركة في المناقشات، فعندما تُفتح أبواب المجالس أمام الناس، يتحول العمل الإداري من نشاط مغلق إلى ممارسة ديمقراطية شفافة، يُشاهد فيها المواطن كيف تُتخذ القرارات، وعلى أي أسس تُبنى السياسات، إن مشاركة المواطنين في هذه الجلسات، سواء بالحضور أو بإبداء الرأي، تُشعرهم بأنهم جزء من العملية التقريرية، لا مجرد متلقين للقرارات. كما تضع المسؤولين أمام مسؤولية مباشرة، تجعلهم أكثر حرصًا على دقة الطرح ووضوح التوجه، بهذا الأسلوب، لا تكون الشفافية مجرد نشر للبيانات، بل تتحول إلى ممارسة يومية تُكرّس ثقافة الحوار، وتُعزز المساءلة الفعلية من القاعدة إلى القمة.

- **تقارير الأداء**

- تحديد ونشر مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) تعد من أبرز آليات الشفافية والمساءلة الفعّالة. من خلال تحديد ونشر هذه المؤشرات، تتمكن السلطات المحلية من قياس مدى تحقيق الأهداف والسياسات بشكل واضح وقابل للتقييم، عند تحديد مؤشرات الأداء

الرئيسية، يتم وضع معايير محددة لقياس النجاح في مجالات مختلفة مثل تحسين الخدمات العامة، استخدام الموارد المالية بكفاءة، وزيادة رضا المواطنين. وعند نشر هذه المؤشرات بشكل علني، يحصل المواطنون على معلومات واضحة حول مدى تقدم الحكومة في تحقيق أهدافها، مما يعزز الثقة ويحفز المشاركة المجتمعية.

كما تساعد هذه المؤشرات في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتوفر قاعدة قوية للمساءلة، إذ يُمكن مقارنة الأداء الفعلي مع الأهداف المحددة مسبقًا. بذلك، تُصبح الحكومة أكثر شفافية، وأكثر قدرة على تبرير قراراتها أمام المواطنين.

- إعداد ونشر تقارير سنوية تقيّم أداء السلطات المحلية وتبين التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. إعداد ونشر تقارير سنوية يعد من أقوى آليات الشفافية والمساءلة، حيث توفر هذه التقارير تقييمًا شاملاً لأداء السلطات المحلية خلال العام. من خلال هذه التقارير، يتم عرض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والسياسات الموضوعة، مما يتيح للمواطنين تقييم مدى فعالية الأداء الحكومي، تشمل هذه التقارير عادةً تقييمًا دقيقًا للإنجازات والتحديات، وتفاصيل حول كيفية استخدام الموارد المالية، وتوضيح أي انحرافات عن الأهداف المحددة وكيفية التعامل معها. كما تساعد هذه التقارير في إبراز المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مما يعزز الشفافية ويشجع على التفاعل البناء بين المواطنين والإدارة المحلية، بنشر هذه التقارير بشكل علني، يُتاح للمواطنين فرصة لمتابعة أداء السلطات المحلية، وبالتالي تعزيز المساءلة وتحفيز السلطات على تحسين أدائها. إنها أداة تضمن أن الحكومة تظل تحت المراقبة المستمرة، ما يساهم في تعزيز الثقة والمصداقية.

- إجراء تدقيق داخلي وخارجي منتظم للحسابات والإجراءات لضمان الشفافية والنزاهة. التدقيق الداخلي والخارجي يُعد من الآليات الحيوية لضمان الشفافية والنزاهة في أي إدارة محلية. من خلال إجراء تدقيق داخلي وخارجي منتظم، يتم فحص الحسابات والإجراءات الإدارية بعناية، مما يضمن أن الموارد العامة تُستخدم بشكل صحيح وفقًا للقوانين والسياسات المعتمدة، التدقيق الداخلي يتم بواسطة فرق داخلية متخصصة تتحقق من فعالية النظام المالي والإداري، وتحدد أي نقاط ضعف قد تؤثر على الأداء أو تؤدي إلى فساد. أما التدقيق الخارجي فيتم بواسطة جهات مستقلة، مما يوفر ضمانات إضافية للشفافية ويمنع أي تعارض محتمل في المصالح، عندما تُنشر نتائج هذه التدقيقات، سواء كانت

إيجابية أو تظهر بعض المخالفات، يُمكن للمواطنين متابعة الوضع واتخاذ الإجراءات اللازمة. هذه العملية تخلق بيئة رقابية مستمرة، تضمن المساءلة وتعزز من نزاهة الإدارة المحلية، مما يساهم في بناء ثقة قوية بين المواطنين والسلطات المحلية.

• آليات الشكاوى والمقترحات

- إنشاء مكاتب لتلقي شكاوى ومقترحات المواطنين حول أداء السلطات المحلية. مكاتب الشكاوى تُعتبر من الآليات الفعّالة لتعزيز الشفافية والمساءلة في السلطات المحلية. من خلال إنشاء مكاتب مخصصة لتلقي شكاوى ومقترحات المواطنين، تُتاح الفرصة للجميع للتعبير عن مخاوفهم، ورفع أي مشاكل قد يواجهونها في التعامل مع الخدمات الحكومية، تتيح هذه المكاتب للمواطنين تقديم شكاوى حول أي تقصير أو فساد أو سوء إدارة قد يحدث، كما يمكنهم تقديم مقترحات لتحسين الخدمات أو الإجراءات. وعندما تكون هذه المكاتب مجهزة بنظام فعال لمعالجة الشكاوى، وتتم متابعة قضاياهم بشكل جاد وشفاف، يشعر المواطنون أنهم شركاء في تحسين الأداء الحكومي، من خلال هذه الآلية، تُتاح الفرصة للمسؤولين لمعالجة القضايا في الوقت المناسب، وتحسين جودة الخدمات. كما تساهم مكاتب الشكاوى في تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة المحلية، حيث يشعر الناس أن هناك جهة مسؤولة تستمع لهم وتستجيب لمطالبهم بشكل مباشر [١].

- توفير خطوط ساخنة ومنصات إلكترونية لتسهيل تقديم الشكاوى والمقترحات وتتبعها. توفير خطوط ساخنة ومنصات إلكترونية يعد من أبرز الآليات التي تعزز الشفافية والمساءلة، حيث تُسهل هذه الأدوات على المواطنين تقديم شكاواهم ومقترحاتهم بسهولة وسرعة. من خلال خطوط ساخنة مخصصة، يمكن لأي شخص الاتصال بشكل فوري للإبلاغ عن مشكلة أو تقديم اقتراح، مما يجعل عملية التواصل مع السلطات المحلية أكثر يسراً وفاعلية،أما المنصات الإلكترونية، فهي توفر وسيلة إضافية للاتصال، حيث يمكن للمواطنين تقديم شكاوى أو مقترحات عبر الإنترنت، ومتابعة حالتها في الوقت الحقيقي. هذه المنصات تتيح أيضًا للمسؤولين تسجيل البيانات بشكل منظم، مما يسهل متابعة القضايا وتحليلها، بوجود هذه الأدوات، يتمكن المواطنون من متابعة الإجراءات المتخذة بشأن

[١] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق.ص٥٠

شكاواهم واقتراحاتهم، مما يعزز من شعورهم بالثقة والمشاركة. كما يساهم هذا النظام في جعل الحكومة أكثر استجابة وشفافية، ويعزز من مساءلة المسؤولين عن تقديم خدمات أفضل وأكثر فعالية.

- ضمان وجود آليات لمتابعة الشكاوى والمقترحات ومعالجتها بفعالية وشفافية يعد من الأسس المهمة لترسيخ الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية. فمجرد تلقي الشكاوى والمقترحات لا يكفي، بل يجب أن يكون هناك نظام فعال لضمان معالجتها بشكل سريع وشفاف، يشمل هذا النظام وضع آليات تتبع دقيقة، بحيث يتمكن المواطنون من متابعة حالة شكواهم أو اقتراحاتهم في أي وقت، من خلال تقارير مرحلية أو إشعارات عبر منصات إلكترونية أو خطوط ساخنة. هذه الآلية تضمن أن كل شكوى أو مقترح يُعالَج في الوقت المحدد، ويُتخذ الإجراء المناسب بناءً على محتوى الشكوى، إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك تقارير علنية حول الإجراءات المتخذة، مما يعزز من الشفافية ويمنع التلاعب أو إهمال القضايا. فعندما يرى المواطنون أن شكاواهم تُحل بجدية وفعالية، ويعرفون تمامًا كيف يتم معالجة قضاياهم، تزداد ثقتهم في النظام وتصبح عملية المساءلة أكثر وضوحًا.

- إنشاء مجالس رقابية مستقلة لمتابعة ومراجعة أداء السلطات المحلية. إنشاء مجالس رقابية مستقلة يُعد من الآليات الأساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في السلطات المحلية. هذه المجالس تعمل كجهات رقابية محايدة، مسؤولة عن متابعة ومراجعة أداء السلطات المحلية بشكل دوري ومستقل، دون تأثيرات أو ضغوط خارجية، تتمثل مهمة هذه المجالس في فحص كيفية تنفيذ السياسات، وتقييم فاعلية الأداء الحكومي، والتحقق من استخدام الموارد العامة بكفاءة وشفافية. كما تقوم بتقديم تقارير مستقلة للرأي العام حول أي تقصير أو مخالفات قد تحدث، مما يسهم في تسليط الضوء على نقاط الضعف في الإدارة المحلية ويضعها تحت المراجعة المستمرة، وجود هذه المجالس يُعزز المساءلة عبر تأكيد عدم وجود أي تواطؤ بين المسؤولين والجهات الرقابية، مما يعزز الثقة العامة في قدرة السلطات المحلية على تطبيق الشفافية. كما تُعد هذه المجالس أدوات حيوية في مكافحة الفساد، حيث إنها تتيح للمواطنين والمتابعين فرصة الاطلاع على تقارير واضحة ومحايدة حول أداء الحكومة المحلية، وتدفع نحو اتخاذ إجراءات تصحيحية عندما يلزم الأمر.

- تمكين المواطنين من اللجوء إلى القضاء في حال ارتكاب المسؤولين لأفعال غير قانونية أو مخالفة للقوانين. الإجراءات القانونية تعد من الآليات الأساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تتيح للمواطنين الحق في اللجوء إلى القضاء إذا ارتكب المسؤولون أفعالًا غير قانونية أو مخالفة للقوانين. تمكّن هذه الآلية الأفراد من اتخاذ خطوات قانونية رسمية ضد أي فساد أو إساءة استخدام للسلطة، من خلال توفير بيئة قانونية داعمة، يمكن للمواطنين تقديم شكاوى ضد المسؤولين الذين ينتهكون القوانين أو يتخذون قرارات غير عادلة. هذا يساهم في حماية حقوق المواطنين ويعزز من ثقافة المسؤولية لدى السلطات المحلية، عندما يعرف المسؤولون أن هناك آليات قانونية تحمي المواطنين وتتيح لهم محاسبتهم أمام القضاء، يصبحون أكثر حرصًا في اتخاذ القرارات. هذا النوع من الرقابة القضائية يعزز من نزاهة النظام الإداري، ويُحسن من مستوى الشفافية ويقوي من ثقافة المساءلة في المجتمع.
- قد تواجه الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة مقاومة من قبل بعض الجهات التي تستفيد من الوضع القائم. تتكرر مثل هذه المشاهد كثيرًا، في أروقة مؤسسات حكومية وخاصة، حيث تصبح الشفافية عبئًا ثقيلًا على كاهل من اعتادوا العمل خلف الكواليس. ورغم أن تعزيز الشفافية والمساءلة يُعتبر خطوة نحو التطوير وتحقيق العدالة، إلا أنه كثيرًا ما يواجه مقاومة شرسة، ليس فقط من أفراد، بل من منظومات كاملة تعوّدت على الغموض كمصدر للقوة. هذه المقاومة ليست دائمًا معلنة. أحيانًا تكون صامتة، تتجسد في تأجيل القرارات، أو دفن الوثائق، أو إثارة الشكوك حول من يطالب بالشفافية. فالذين يستفيدون من الوضع القائم لا يرون في الشفافية أداة إصلاح، بل تهديدًا مباشرًا لمصالحهم ومكاسبهم المتراكمة.

- قد تفتقر السلطات المحلية إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتطبيق آليات الشفافية والمساءلة بفعالية.

- في بعض المجتمعات، قد تكون هناك نقص في الثقافة السياسية التي تدعم الشفافية والمساءلة، مما يجعل من الصعب تنفيذ هذه المبادئ بشكل كامل. والمقصود هنا ثقافة المساهمة، يكون المواطن فيها على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال فيها، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات او

المظاهرات او تقديم الاحتجاجات فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية حزب سياسي او جماعة ضغط.[١]

- قد تواجه بعض السلطات المحلية تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية التكنولوجية، مما يعيق إتاحة المعلومات بشكل فعال.

يشكل مبدأ الشفافية والمساءلة أساسًا حيويًا لنظام الحكم الذاتي، معنى ذلك وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها مع بعضها، وموضوعيتها، ووضوح لغتها، ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر[٢].حيث يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية، مكافحة الفساد، تحسين الأداء الحكومي، وتشجيع المشاركة المجتمعية. من خلال تطبيق آليات فعالة للشفافية والمساءلة مثل إتاحة المعلومات، تقارير الأداء، آليات الشكاوى والمقترحات، والإجراءات القانونية، يمكن تحقيق إدارة محلية أكثر كفاءة وعدالة. ورغم التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه المبادئ، فإن الالتزام بها يظل ضروريًا لتحقيق الحكم الرشيد وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

الفرع الرابع: مبدأ التفويض المساواة

يعد مبدأ التفويض ومبدأ المساواة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم المحلي. هذان المبدآن يضمنان توزيع السلطات والمسؤوليات بشكل عادل وفعال، من خلال التفويض، يمكن تحقيق إدارة أكثر كفاءة وفعالية واستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي. ومن خلال المساواة، يتم ضمان توزيع عادل للفرص والخدمات بين جميع المواطنين، مما يعزز من العدالة الاجتماعية والثقة في النظام المحلي. على الرغم من التحديات التي تواجه تطبيق هذين المبدئين، فإن الالتزام بهما يظل ضروريًا لتحقيق حكم ذاتي رشيد ومستدام يلبي تطلعات المواطنين ويعزز من مشاركتهم في صنع القرار.. في هذا الموضوع، سنستعرض بالتفصيل مبدأ التفويض ومبدأ المساواة، وأهميتهما وآلياتهما في نظام الحكم الذاتي.

---

[١] - د. ثامر الخزرجي ، نفس المرجع السابق، ص ١٠٢

[٢] - فارس بن علوش، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، أطروحة دكتوراة، ٢٠١٠م الرياض ص١٦

أولا: مبدأ التفويض (Devolution): يتعلق هذا المبدأ بنقل الصلاحيات والمسؤوليات من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية، مما يمكنها من تحديد احتياجات المجتمع الذاتي وتطوير السياسات والبرامج التي تلبي تلك الاحتياجات بشكل فعال.

- التفويض هو عملية نقل السلطات والمسؤوليات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية أو من مستوى إداري أعلى إلى مستوى أدنى، بهدف تحسين كفاءة وفعالية الإدارة العامة. يتم ذلك من خلال منح السلطات المحلية الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي.

- تاتي أهمية مبدأ التفويض لتحسين الكفاءة والفعالية، حيث يسمح التفويض للسلطات المحلية باتخاذ قرارات سريعة ومناسبة للظروف المحلية، مما يعزز من كفاءة وفعالية الإدارة. التفويض يُعد من الركائز الأساسية لقيام نظام الحكم الذاتي، حيث يمنح السلطات المحلية الصلاحيات اللازمة لاتخاذ قرارات تتناسب مع خصوصية واحتياجات مجتمعاتها. فعندما تُمنح الجهات المحلية حرية التحرك دون انتظار التوجيهات المركزية في كل صغيرة وكبيرة، تصبح قادرة على الاستجابة بشكل أسرع وأكثر فاعلية للتحديات اليومية، هذا النوع من الاستقلال الإداري يسمح بإدارة الموارد بمرونة، وتنفيذ السياسات بناءً على الواقع المحلي، لا على تصورات بعيدة قد لا تعكس الاحتياجات الحقيقية للسكان. كما يساهم التفويض في تحفيز الابتكار المحلي، ويمنح المسؤولين المحليين شعورًا أكبر بالمسؤولية تجاه نتائج قراراتهم، ومن خلال هذه الآلية، تتحقق كفاءة أعلى في العمل، وتُعزز فعالية الإدارة، ما يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى الخدمات العامة، وتوطيد العلاقة بين المواطن والسلطة المحلية كجزء من نظام حكم ذاتي فعّال ومتوازن.

- يمكن للمواطنين المشاركة بشكل أكبر في صنع القرار على المستوى المحلي، مما يزيد من شعورهم بالمسؤولية والانتماء. التفويض للسلطات المحلية لا يقتصر فقط على نقل الصلاحيات، بل يتجاوز ذلك ليُعزز المشاركة المجتمعية في صنع القرار على المستوى المحلي، وهو ما يُعد من الركائز الجوهرية لقيام نظام حكم ذاتي فعّال، فعندما تُمنح السلطات المحلية صلاحيات حقيقية، تصبح أقرب إلى الناس، وأكثر تفاعلاً مع قضاياهم اليومية، مما يفتح الباب أمام المواطنين للمساهمة بآرائهم ومقترحاتهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات التي تمس حياتهم مباشرة، هذه المشاركة لا تُشعر المواطن فقط بأنه مسموع، بل تمنحه

إحساسًا عميقًا بالمسؤولية والانتماء تجاه مجتمعه، فيتحول من متلقٍ سلبي إلى فاعل ومؤثر في مسار التنمية المحلية. ومع ازدياد هذا التفاعل، تنمو ثقافة المشاركة الديمقراطية، ويتعزز الاستقرار الاجتماعي من خلال شعور الجميع بأنهم شركاء في القرار والمصير.

- يساعد التفويض في توزيع الموارد بشكل أكثر توازناً وعدالة بين المناطق المختلفة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. التفويض يلعب دورًا محوريًا في تعزيز العدالة في توزيع الموارد، وهو ما يُعد من الركائز الأساسية لقيام نظام حكم ذاتي ناجح. فعندما تُمنح السلطات المحلية الصلاحيات الكافية، تصبح أكثر قدرة على فهم الأولويات الحقيقية لمناطقها، وتحديد الاحتياجات الفعلية لكل فئة أو منطقة على حدة، هذا التمكين يُمكّن الجهات المحلية من توجيه الموارد نحو المشاريع والخدمات التي تُحدث أثرًا مباشرًا في حياة السكان، بدلًا من الاعتماد على قرارات مركزية قد لا تعكس التفاوتات الجغرافية والاجتماعية. والنتيجة هي توزيع أكثر توازنًا وعدالة للموارد، يعالج الفجوات التنموية ويُقلل من التهميش، ومن خلال هذه العدالة في التوزيع، يُصبح التفويض أداة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة تُراعي الخصوصية المحلية، وتُرسخ مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المناطق، ما يعزز من استقرار المجتمع ويدعم بناء نظام حكم ذاتي قائم على الإنصاف والمسؤولية المشتركة.

- آليات تطبيق مبدأ التفويض، تتم بوضع تشريعات وقوانين واضحة تحدد الصلاحيات والمسؤوليات التي يمكن تفويضها للسلطات المحلية. من أبرز آليات تطبيق مبدأ التفويض، تأتي التشريعات والقوانين كخطوة أساسية، إذ لا يمكن للتفويض أن يُمارس بفعالية دون إطار قانوني واضح ومحدد، عبر وضع قوانين وتشريعات واضحة، تُحدد بدقة الصلاحيات التي يمكن نقلها من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية، والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل جهة، يتم ضمان سير العملية بشكل منظم ومشروع، هذه القوانين لا تنظم فقط ما يجوز تفويضه، بل تضع أيضًا حدود هذا التفويض، وآليات المراقبة والمساءلة، مما يمنع التعارض بين المستويات الإدارية المختلفة، ويُوفر أساسًا قانونيًا لحماية حقوق كل طرف، وبهذا الشكل، تتحول عملية التفويض من مجرد توجه إداري إلى ممارسة راسخة ومؤطرة قانونيًا، تضمن الشفافية، وتحفظ التوازن بين المركز والمحيط في إطار من الانسجام والتكامل، وهو ما يُعزز من نجاح نظام الحكم الذاتي واستقراره [1].

---

[1] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق،ص٦٨

- إنشاء آليات للمتابعة والتقييم لضمان أن التفويض يتم بشكل فعال وأن السلطات المحلية تستخدم الصلاحيات الممنوحة لها بطريقة تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة. المتابعة والتقييم تُعد من الآليات الحيوية لتطبيق مبدأ التفويض بفعالية، إذ لا يكتمل نقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية دون وجود نظام رقابي يضمن حسن استخدام هذه الصلاحيات لتحقيق الأهداف المرجوة.

من خلال إنشاء آليات متابعة وتقييم منتظمة، يمكن مراقبة مدى التزام السلطات المحلية بتنفيذ مهامها وفق المعايير المحددة، وقياس أثر القرارات والإجراءات المتخذة على الواقع المحلي. وتشمل هذه الآليات تقارير دورية، مؤشرات أداء، زيارات ميدانية، واستطلاعات رأي، تُسهم في تكوين صورة شاملة عن مستوى التقدم والفعالية، كما تساعد هذه المتابعة في الكشف المبكر عن أي خلل أو تجاوزات، وتوفر فرصًا للتصحيح والتحسين المستمر، مما يحافظ على التوازن بين الاستقلال المحلي والمساءلة الوطنية. وبهذا، يتحول التفويض من مجرد نقل للسلطة إلى أداة حقيقية للتنمية الفعالة والمستدامة، ضمن إطار شفاف ومنضبط.

- قد تعاني السلطات المحلية من نقص في الكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة إليها بشكل فعال. نقص الكفاءات يُعد من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق مبدأ التفويض بشكل فعّال، إذ قد تعاني السلطات المحلية من ضعف في الموارد البشرية المؤهلة أو قلة الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتنفيذ المهام الجديدة الموكلة إليها، عند نقل الصلاحيات من المستوى المركزي إلى المحلي، يُفترض أن تكون لدى السلطات المحلية القدرة على إدارة الموارد، وتخطيط السياسات، وتقديم الخدمات بكفاءة. ولكن في بعض الحالات، تفتقر هذه الجهات إلى الكفاءات المتخصصة أو التدريب الكافي، مما يؤدي إلى تباطؤ الأداء، واتخاذ قرارات غير مدروسة، أو حتى فشل في تنفيذ البرامج بشكل فعّال، هذا التحدي يُبرز الحاجة إلى الاستثمار في بناء القدرات المحلية من خلال التدريب المستمر، وتبادل الخبرات، وتوفير الدعم الفني، حتى تتمكن السلطات المحلية من الاضطلاع بمسؤولياتها بثقة وكفاءة. فتجاوز هذا العائق يُعد شرطًا أساسيًا لإنجاح تجربة التفويض وتحقيق أهداف الحكم الذاتي بشكل عملي ومستدام [1].

[1] - نفس المرجع السابق،

- قد تواجه عملية التفويض مقاومة من بعض الجهات المركزية التي ترى في نقل السلطات تهديداً لنفوذها. المقاومة للتغيير تُعد من التحديات البارزة التي قد تعرقل تنفيذ مبدأ التفويض، خصوصًا من قبل بعض الجهات المركزية التي ترى في نقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية تهديدًا مباشرًا لنفوذها أو تقليصًا لدورها التقليدي، هذا النوع من المقاومة قد يظهر في شكل تأخير في إصدار التشريعات، أو فرض قيود على تنفيذ القرارات المحلية، أو حتى تقليل الدعم المالي والإداري اللازم لإنجاح عملية التفويض. في كثير من الأحيان، تنبع هذه المقاومة من الخوف من فقدان السيطرة أو من عدم الثقة في قدرة السلطات المحلية على إدارة شؤونها بكفاءة، ومع غياب الإرادة السياسية للتغيير، تصبح عملية التفويض شكلية وغير مكتملة، مما يُفرغ مبدأ الحكم الذاتي من مضمونه الحقيقي. ولتجاوز هذا التحدي، لا بد من تعزيز ثقافة الشراكة بين المستويات المختلفة للحكم، وترسيخ مبدأ أن التفويض لا يعني الانفصال، بل هو توزيع عقلاني للسلطة يهدف لتحقيق تنمية أكثر عدلاً وفعالية على مستوى الوطن ككل.

ثانيا: مبدأ المساواة (Equality): يشير هذا المبدأ إلى ضرورة ضمان المساواة والعدالة في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد بين الجميع في المجتمع المحلي، دون تمييز أو تفرقة بناءً على أي اعتبارات. يقوم مبدأ المساواة على ضمان حصول جميع المواطنين على نفس الفرص والحقوق في الوصول إلى الخدمات العامة والمشاركة في عملية صنع القرار، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي.

- أهمية مبدأ المساواة: يساهم مبدأ المساواة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان توزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين جميع المواطنين. مبدأ المساواة يُعد حجر الأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ يضمن أن يحصل جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفياتهم أو مواقعهم الجغرافية، على فرص متكافئة في الوصول إلى الموارد والخدمات العامة، من خلال تطبيق هذا المبدأ، يُصبح توزيع الخدمات – كالتعليم، والصحة، والبنية التحتية – أكثر عدلاً، بما يعالج الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة. كما يُسهم في الحد من التمييز والإقصاء، ويُعزز شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة الكاملة، عندما تُصاغ السياسات العامة بناءً على مبدأ المساواة، تُصبح

أكثر شمولًا، وتستجيب لاحتياجات الجميع لا لفئة بعينها، مما يُسهم في بناء مجتمع متوازن ومستقر، يقوم على تكافؤ الفرص ويُحقق التنمية المستدامة بعدالة وإنصاف.

- يزيد من ثقة المواطنين في النظام الذاتي عندما يرون أنهم يعاملون على قدم المساواة وأن حقوقهم محمية. تعزيز الثقة يُعد من النتائج المباشرة لتطبيق مبدأ المساواة في إطار النظام الذاتي، حيث يشعر المواطنون بأنهم يُعاملون بإنصاف، وأن لا أحد يتمتع بامتيازات على حساب الآخر، بغض النظر عن انتماءاتهم أو مناطقهم، عندما يلمس الأفراد أن حقوقهم مصونة، وفرصهم متكافئة، وأن السياسات تُطبق بعدل على الجميع، تتعزز ثقتهم في المؤسسات المحلية وفي النظام الذاتي ككل. هذا الشعور بالعدالة يُشجع على المزيد من المشاركة المجتمعية، ويُقوي الروابط بين المواطن والسلطة، مما يُسهم في استقرار النظام واستدامته.

- آليات تطبيق مبدأ المساواة تبدا من صياغة سياسات وقوانين تضمن حصول جميع المواطنين على نفس الفرص والخدمات بدون تمييز. وضع سياسات وقوانين عادلة يُعد من أهم آليات تطبيق مبدأ المساواة، وهو أمر جوهري لتعزيز نظام الحكم الذاتي. إذ تُمثل هذه السياسات الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُرسّخ مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، من خلال صياغة قوانين تضمن الوصول المتساوي إلى التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات العامة، والعمل، تُصبح المؤسسات المحلية أداة حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما أن خلوّ هذه السياسات من أي شكل من أشكال التمييز، سواء على أساس الجنس أو العرق أو الانتماء الجغرافي أو الاجتماعي، يُعزز من الشعور بالمواطنة الكاملة، هذه القوانين العادلة تُسهم في تقليص الفجوات بين الفئات والمناطق، وتمنع احتكار الفرص أو تهميش مجموعات بعينها، مما يُرسّخ مبدأ المساواة كأحد أعمدة نظام الحكم الذاتي الفعّال، القائم على العدالة، والإنصاف، والشمول [1].

- إنشاء هيئات رقابية لضمان تنفيذ السياسات بشكل عادل ومعاقبة أي ممارسات تمييزية. الرقابة والمساءلة تُعد من الآليات الأساسية لضمان تطبيق مبدأ المساواة بفعالية ضمن نظام الحكم الذاتي، إذ تُعزز من عدالة تنفيذ السياسات وتُسهم في كشف ومعالجة أي ممارسات تمييزية، من خلال إنشاء هيئات رقابية مستقلة، يتم متابعة كيفية تطبيق

[1] - نفس المرجع السابق.

القوانين والسياسات المحلية والتأكد من أنها تُنفذ بطريقة عادلة ومنصفة لجميع المواطنين. هذه الهيئات تُتيح إمكانية التحقق من الشكاوى، وتُجري تحقيقات شفافة في حال وجود تجاوزات أو انحرافات عن مبدأ المساواة، كما أن وجود آلية للمساءلة يُجبر المسؤولين المحليين على الالتزام بالمعايير العادلة، ويمنع استغلال السلطة أو التمييز بين الأفراد أو المناطق. وبذلك، تُصبح الرقابة والمساءلة أدوات ضرورية لتعزيز الثقة في الحكم الذاتي، وضمان أن هذا النظام يخدم جميع المواطنين على قدم المساواة، دون استثناء أو تفضيل.

- تحديات مبدأ المساواة: قد تكون هناك تحيزات ثقافية واجتماعية تعيق تحقيق المساواة بشكل كامل. التحيزات الثقافية والاجتماعية تُعد من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق مبدأ المساواة في إطار الحكم الذاتي، إذ قد تُؤثر الموروثات والعادات السائدة في المجتمعات المحلية على طريقة تطبيق السياسات، حتى وإن كانت هذه السياسات مصاغة بشكل عادل ومنصف، في بعض الحالات، قد تُفضّل المجتمعات فئات معينة على حساب أخرى بسبب الانتماء القبلي أو العرقي أو النوع الاجتماعي، مما يؤدي إلى تمييز غير معلن يُمارَس في التوظيف، أو توزيع الخدمات، أو اتخاذ القرارات المحلية. هذا النوع من التحيز يُقوّض مبدأ المساواة ويُضعف فعالية الحكم الذاتي، وللتغلب على هذا التحدي، لا بد من نشر الوعي حول أهمية المساواة، وتعزيز ثقافة الحقوق والمواطنة، إلى جانب تطبيق صارم للقوانين التي تُجرّم التمييز، حتى لا تتحول الإدارة المحلية إلى أداة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية بدلًا من معالجتها.

- قد يؤدي نقص الموارد إلى صعوبة في توفير نفس الفرص والخدمات لجميع المواطنين بشكل متساوٍ. نقص الموارد يُعد من التحديات الجوهرية التي تُعيق تطبيق مبدأ المساواة ضمن نظام الحكم الذاتي، إذ إن تحقيق العدالة في توزيع الفرص والخدمات يتطلب توفر إمكانيات مالية وبشرية وتقنية كافية لدى السلطات المحلية.

عندما تعاني بعض المناطق من ضعف في الميزانية أو شُحّ في الكوادر والخدمات الأساسية، يصبح من الصعب ضمان حصول جميع المواطنين على نفس مستوى التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، وغيرها من الحقوق الأساسية. هذا التفاوت يُنتج فجوات تنموية، ويُكرّس التمييز بين المناطق الغنية والفقيرة.

ولتجاوز هذا التحدي، لا بد من اعتماد آليات دعم وتضامن بين المناطق، وتوفير تمويل مركزي عادل يُمكّن الجهات المحلية ذات الموارد المحدودة من تلبية احتياجات مواطنيها، حتى يتحقق مبدأ المساواة فعليًا، وتُبنى بيئة حكم ذاتي أكثر شمولًا وعدالة.

- قد تواجه جهود تحقيق المساواة مقاومة من قبل بعض الفئات التي تستفيد من الوضع القائم أو التي تعاني من تحيزات متجذرة. الممارسات التمييزية تُشكّل تحديًا كبيرًا أمام تحقيق مبدأ المساواة في إطار الحكم الذاتي، حيث قد تُقاوِم بعض الفئات محاولات الإصلاح لأنها تستفيد من الامتيازات التي يوفرها الوضع القائم، هذه الفئات قد تستخدم نفوذها الاجتماعي أو السياسي للحفاظ على مصالحها، مما يؤدي إلى عرقلة تطبيق السياسات العادلة، أو التأثير على توزيع الموارد والخدمات بما يخدم مصالح ضيقة على حساب العدالة الاجتماعية [1]. وفي الوقت ذاته، قد تُمارس بعض الجهات المحلية التمييز دون وعي، نتيجة تحيزات متجذرة في الثقافة أو العُرف، تُفضّل مجموعة على أخرى في التوظيف أو تقديم الخدمات أو المشاركة في صنع القرار، لمواجهة هذا التحدي، يجب تعزيز الشفافية والمساءلة، وتطبيق القوانين التي تُجرّم التمييز بشكل صارم، إلى جانب التوعية المجتمعية المستمرة، من أجل تفكيك الممارسات غير العادلة وبناء نظام حكم ذاتي قائم على المساواة الفعلية، لا الشكلية فقط.

---

[1] - نفس المرجع السابق.

الباب الثاني

الحكم الذاتي في قواعد القانون الدولي العام والقانون العام الداخلي

تمهيد

كما اسلفنا القول نشأ الحكم الذاتي كنتيجة طبيعية لتطور الوعي البشري بحقوق الفرد والجماعة في تقرير مصيرهم. من المجتمعات القديمة إلى الدول الحديثة، يعكس الحكم الذاتي سعي الشعوب لتحقيق العدالة والحرية والمساواة في إدارة شؤونها، وهو اليوم حجر أساس في الأنظمة السياسية التي تسعى إلى التوفيق بين التنوع والوحدة. يُعتبر الحكم الذاتي وسيلة لضمان توازن السلطات داخل الدولة، والحفاظ على استقرارها مع تلبية احتياجات المجتمعات المختلفة.

الفصل الأول

الحكم الذاتي في قواعد القانون الدولي العام

في القرون الحديثة، ساهمت الحركات القومية والليبرالية في تعزيز مفهوم الحكم الذاتي. مع انهيار الإمبراطوريات الكبرى، بدأت الأقليات والشعوب المضطهدة في المطالبة بإدارة شؤونها بنفسها، مما أدى إلى ظهور نظم حكم ذاتي داخل الدول الفيدرالية أو حتى استقلال بعض الأقاليم كليًا.

الفرع الأول: نطاق تطبيق الحكم الذاتي في القانون الدولي العام

في العصر الحديث، لعبت الأطر القانونية والدولية دورًا هامًا في ترسيخ الحكم الذاتي. مثلًا، اعترفت الأمم المتحدة بمبدأ "حق الشعوب في تقرير المصير"، الذي أصبح أساسًا للمطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال. كما تطورت نظم الفيدرالية واللامركزية، حيث باتت الحكومات المركزية تُفوِّض سلطات واسعة للأقاليم أو المقاطعات لضمان التماسك السياسي.

مع مرور الزمن، أصبحت الحركات الشعبية والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية عوامل رئيسية في ظهور الحكم الذاتي. وقد كان أكثر بروزا مثلاً، عندما بدأت الدول الاستعمارية تتخلى تدريجيا عن مستعمراتها لصالح حكم ذاتي يضمن لها تبعية تلك الأقاليم وتظل العلاقة بينهما علاقية داخلية، وأيضا ظهرت العديد من المدن التي أطلق عليها "مدن حرة" في أوروبا، حيث تمكنت من الحصول على حقوق الحكم الذاتي من النبلاء أو الملوك، نتيجة للمفاوضات أو الصراعات المسلحة.

الفرع الثاني: السيادة في إقليم الحكم الذاتي

يُعد مفهوم الحكم الذاتي من القضايا الجوهرية في النظام القانوني والسياسي المعاصر، حيث يُمثل شكلًا من أشكال توزيع السلطة داخل الدولة ، بما يضمن قدرًا من الاستقلالية الإدارية والسياسية لأقاليم أو جماعات معينة، دون المساس بوحدة الدولة وسيادتها في مراحله الاولى. ويثير هذا المفهوم إشكاليات متعددة عند ربطه بمبدأ السيادة، خصوصًا في

ظل تعدد النماذج السياسية وتباين السياقات القانونية، مما يدفع إلى ضرورة النظر في موقع إقليم الحكم الذاتي ضمن إطار القانون الدولي العام.

أولًا: مفهوم السيادة في القانون الدولي

السيادة، في أبسط صورها، تعني السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل من أطراف خارجية، وهي مبدأ أساسي في القانون الدولي، يكرّسه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية التي تنص على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. إلا أن هذا المفهوم تطوّر بمرور الزمن، فلم يعد يُفهم كسلطة مطلقة، بل بات يُقيّد باحترام حقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي، ومبدأ تقرير المصير.

ثانيًا: الحكم الذاتي كترتيب داخلي لا يمس السيادة

في هذا السياق، يُفهم الحكم الذاتي كترتيب قانوني وسياسي داخلي تمنحه الدولة المركزية لإقليم أو جماعة متميزة، ويهدف إلى منحها صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها، دون أن يصل ذلك إلى درجة الاستقلال أو الانفصال التام. و بموجب قواعد القانون الدولي العام، فإن منح الحكم الذاتي لا يُعد تفريطًا في السيادة، بل يُعتبر تعبيرًا عن مرونتها [1].

إن الدولة ذات السيادة تحتفظ بالسلطة العليا، حتى وإن فوّضت جزءًا من اختصاصاتها للإقليم، إذ تبقى العلاقات الخارجية، والدفاع، والسياسة النقدية، وسن التشريعات العليا من اختصاص السلطة المركزية. وبالتالي، فإن الإقليم لا يُعد كيانًا ذا سيادة مستقلة، بل طرفًا يتمتع بصلاحيات ذاتية ضمن السيادة العامة للدولة كمرحلة اولى.

ثالثًا: الأساس القانوني الدولي للحكم الذاتي

يستمد الحكم الذاتي مرجعيته من عدة قواعد في القانون الدولي، لا سيما مبدأ تقرير المصير الداخلي، الذي يُقر بحق الشعوب في إدارة شؤونها ضمن الدولة الواحدة، دون الانفصال عنها، وهو مبدأ منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مبدأ عدم التدخل، والذي يؤكد أن الترتيبات الداخلية، ومنها الحكم الذاتي،

[1] - المحامي صالح باحتيلي نفس المرجع السابق،ص٦٥

تقع ضمن الاختصاص الحصري للدولة، ولا يجوز فرضها من الخارج، ويستمد الحكم الذاتي مرجعيته من اتفاقيات دولية خاصة، مثل بعض الاتفاقات بين الدول والأقليات أو الجماعات داخلها، التي تُنظّم أوضاع الحكم الذاتي كجزء من اتفاق سلام أو ترتيبات انتقالية.

رابعًا: سيادة الدولة المركزية وحدود الاستقلال الذاتي

رغم تمتع الأقاليم الذاتية بحريات واسعة في التشريع والتنظيم المحلي، فإنها لا تمتلك صفة الدولة ولا تُمنح الشخصية القانونية الدولية. فهي لا تستطيع التوقيع على اتفاقيات دولية، أو إعلان الحرب، أو إقامة تمثيل دبلوماسي مستقل. ومع ذلك، قد تُمنح بعض الصلاحيات المحدودة في إطار التعاون الخارجي، كعقد اتفاقات ثقافية أو اقتصادية غير سيادية، بشرط موافقة السلطة المركزية.

خامسًا: التوازن بين السيادة والوحدة والديمقراطية

إن منح الحكم الذاتي، في إطار احترام وحدة الدولة، يُعد وسيلة فعالة لضمان الاستقرار السياسي، والتنوع الثقافي، وتحقيق العدالة الإقليمية. وهو توازن دقيق بين وحدة الدولة من جهة، وحق المجتمعات المحلية في تقرير شؤونها الداخلية من جهة أخرى. لذا، يُعتبر الحكم الذاتي صيغة وسطى تحمي السيادة الوطنية من التفكك، وتُلبي مطالب الشعوب بالمشاركة والتمكين المحلي.

في ضوء ما سبق، يُمكن القول إن الحكم الذاتي لا يتعارض مع مبدأ السيادة كما هو مقرّ في القانون الدولي العام، بل يُعززه عبر تقديم نموذج أكثر مرونة وشمولًا في إدارة الدول متعددة القوميات أو الأقاليم . فالإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي يظل جزءًا لا يتجزأ من الدولة ذات السيادة، ويعمل ضمن إطارها الدستوري والقانوني الا اذا أراد تغيير الوضع والانتقال إلى حالة تقرير المصير. وهذه الحالة هي شكل من اشكال التدرج او الانتقال، وفي هذه الحالة يكون منح الحكم الذاتي لإقليم – يكون عادة خاضعا للاحتلال او الاستعمال او لاي شكل من اشكال التبعية – ويكون الحكم الذاتي في هذه الحالة عادة كفترة انتقالية تمهيدا لممارسة شعب ذلك الإقليم في نهايتها لحقه الطبيعي والقانوني في تقرير المصير في

حرية كاملة [1]،ومن ثم، فإن الحكم الذاتي، حين يُمارس ضمن احترام القانون الدولي والمبادئ الدستورية، يُمثل أحد أنجع الآليات لتحقيق التوازن بين التنوع والوحدة، وبين اللامركزية والسيادة.

[1] - ٢٥- د. محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠م. ص١٩

الفصل الثاني
الحكم الذاتي في قواعد القانون العام الداخلي

الفرع الأول: طبيعة الرابطة القانونية بين هيئات الحكم الذاتي والسلطة المركزية

يُعدّ الحكم الذاتي أحد أبرز صور اللامركزية السياسية والإدارية التي تتّخذها الدول لتأمين التوازن بين سلطة المركز ومتطلبات التنوع الجغرافي والثقافي داخل الإقليم. وفي القانون العام الداخلي، ترتكز العلاقة بين هيئات الحكم الذاتي والسلطة المركزية على أساس دستوري وقانوني واضح، يضمن وحدة الدولة وسيادتها من جهة، ويمنح الأقاليم المحلية صلاحيات موسعة لإدارة شؤونها من جهة أخرى.

أولًا: المفهوم القانوني للعلاقة

العلاقة بين الهيئات الذاتية والسلطة المركزية ليست علاقة تعاقدية أو مساواة، بل هي علاقة تفويض دستوري، تتأسس على مبدأ وحدة الدولة وتُحدّدها نصوص الدستور والقوانين الأساسية. فالمركز يظل المصدر النهائي للسلطة، بينما تُمنح الهيئات المحلية صلاحياتها وفقًا لما يُحدده القانون، مما يعني أن السلطة المفوّضة ليست مستقلة عن الإرادة العليا للدولة.

ثانيًا: خصائص العلاقة القانونية

- الطابع المؤسسي للرابطة: تُمارس الهيئات الذاتية سلطاتها من خلال مؤسسات منتخبة أو معينة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي. الطابع المؤسسي للرابطة يُعد من أبرز خصائص العلاقة القانونية بين هيئات الحكم الذاتي والسلطة المركزية، إذ تُمارَس السلطات الذاتية من خلال مؤسسات منظمة، سواء كانت منتخبة مباشرة من المواطنين المحليين أو معينة وفق ضوابط قانونية. وتتمتع هذه المؤسسات بالشخصية المعنوية، مما يُكسبها قدرة قانونية مستقلة في التصرّف وإبرام العقود وممارسة اختصاصاتها بمعزل عن التدخل المباشر من السلطة المركزية، كما يُمنح لها استقلال إداري ومالي، يسمح لها بوضع ميزانياتها، وتسيير شؤونها، وتحديد أولوياتها التنموية والخدمية، مع التزامها بالشفافية والمساءلة. هذا الطابع المؤسسي لا يعني انفصالًا عن الدولة، بل يرسّخ فكرة أن الحكم

الذاتي هو امتداد للدولة في بُعدها المحلي، يُدار بأسلوب لا مركزي يوازن بين المرونة الإدارية والوحدة الوطنية.

- خضوع الهيئات الذاتية للرقابة: سواء كانت رقابة إدارية (من قبل وزارة الداخلية أو الجهة المشرفة) أو قضائية (عن طريق المحاكم الإدارية أو الدستورية). خضوع الهيئات الذاتية للرقابة يُعد عنصرًا جوهريًا في العلاقة القانونية التي تربط بين السلطات المحلية والسلطة المركزية، ويهدف إلى ضمان التزام هذه الهيئات بأحكام القانون، وعدم تجاوز صلاحياتها الممنوحة. تتخذ هذه الرقابة شكلين رئيسيين:

أولًا- الرقابة الإدارية:

وهي تُمارس عادة من قبل وزارة الداخلية أو الهيئات المركزية المختصة، وتتمثل في متابعة مشروعية القرارات الصادرة عن الهيئات الذاتية، والتأكد من انسجامها مع السياسات الوطنية، وقد تصل أحيانًا إلى إمكانية إلغاء أو إيقاف بعض القرارات التي تُخالف القانون أو تمس المصلحة العامة.

ثانيًا- الرقابة القضائية:

وهي رقابة مستقلة تمارسها المحاكم الإدارية أو الدستورية، حيث يمكن الطعن في قرارات الهيئات الذاتية أمام القضاء إذا تعارضت مع الدستور أو تجاوزت الصلاحيات القانونية. وتُعد هذه الرقابة الضمانة الأهم لحماية مبدأ سيادة القانون وتكريس التوازن بين الحكم الذاتي ووحدة الدولة، وبهذا، فإن خضوع الهيئات الذاتية للرقابة لا يُعد تقييدًا لاستقلالها، بل هو آلية ضرورية لضمان حسن الأداء، وحماية الحقوق، وتحقيق التنسيق الفعّال مع السلطة المركزية، توزيع الاختصاصات: يتم وفق مبدأ التخصيص، حيث يُحدَّد مجال تدخل كل جهة على نحو يمنع التداخل أو التضارب في الصلاحيات.

ثالثًا- أشكال العلاقة حسب النموذج الدستوري

في الدول الموحدة (كالنموذج الفرنسي)، تحتفظ الدولة بوحدة السلطة التشريعية، وتُفوّض صلاحيات تنفيذية وإدارية فقط. في الدول الموحدة، كما هو الحال في النموذج الفرنسي، تتسم العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات الذاتية بطابع واضح يقوم على وحدة السلطة

التشريعية. فالدولة المركزية تحتفظ بالاختصاص الحصري في سنّ القوانين والتشريعات، بينما يتم تفويض الهيئات المحلية بصلاحيات تنفيذية وإدارية فقط، لممارسة مهامها في إطار ما يُحدده القانون الوطني، هذا الشكل من العلاقة يُعبر عن فلسفة الدولة الموحدة التي ترى في المركز مصدرًا للشرعية، وتمنح الأقاليم هامشًا من الاستقلال في التسيير الإداري والخدمي، دون المساس بالبنية التشريعية العامة للدولة. تُمارس السلطات المحلية مهامها ضمن حدود مرسومة بدقة، مع خضوعها لرقابة إدارية مركزية تضمن احترام قواعد النظام العام وعدم الانحراف عن السياسات العامة للدولة، ورغم محدودية الصلاحيات الممنوحة، إلا أن هذا النموذج يسمح بقدر من اللامركزية الفعالة التي تُسهّل إدارة الشأن المحلي، دون أن تُهدد وحدة الدولة أو تفتح المجال لنزعات استقلالية، في الدول ذات الطبيعة الفيدرالية أو شبه الفيدرالية (مثل إسبانيا أو إيطاليا)، تُمنح الأقاليم الذاتية سلطات أوسع تشمل التشريع والتنظيم في ميادين محددة.

الفرع الثاني: تقدير الحكم الذاتي في القانون الداخلي

يمثّل الحكم الذاتي في القانون الداخلي خيارًا تنظيميًا متقدّمًا يُهدف من خلاله إلى تحقيق المشاركة الشعبية، وتوزيع عادل للسلطة، والتنمية المتوازنة. وتقدير هذا النظام يتباين من دولة لأخرى حسب خصوصياتها الدستورية والتاريخية والثقافية.

أولًا: الحكم الذاتي كضمانة للديمقراطية المحلية

يُتيح الحكم الذاتي للمواطنين في الأقاليم المشاركة الفعلية في إدارة شؤونهم المحلية، من خلال انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية والبرلمانات الإقليمية، مما يُعزز من شرعية القرارات المتّخذة محليًا ويُعمّق الثقافة الديمقراطية. كما أن وجود سلطات محلية قوية يُخفف العبء عن المركز ويُساهم في تحسين الخدمات العامة.

ثانيًا: الإطار الدستوري للحكم الذاتي

تعترف دساتير العديد من الدول بمبدأ الحكم الذاتي، وتُفصّله في فصول خاصة تُحدّد: نطاق الصلاحيات الذاتية (التعليم، الصحة، التخطيط العمراني، الثقافة، إلخ).حدود تدخل الدولة المركزية في شؤون الأقاليم ، وسائل تسوية النزاعات بين المركز والهيئات

المحلية، ويُعد هذا التنظير الدستوري مؤشرًا على نضج الدولة وتقديرها للتعددية السياسية والجغرافية، كما يُجنّب البلاد النزاعات حول تقاسم السلطة.

ثالثًا: مزايا وتحديات تطبيق الحكم الذاتي

- المزايا:

تحقيق تنمية محلية موجهة للخصوصيات الاجتماعية والجغرافية، وتحسين كفاءة الإدارة والرقابة على الموارد. وتقوية الشعور بالمواطنة والانتماء الوطني من خلال إشراك الجميع في القرار.

- التحديات:

تفاوت القدرات الإدارية والمالية بين الأقاليم . واحتمال السير باتجاه حق تقرير المصير او الانفصال إذا لم تُضبط العلاقة جيدًا، وصعوبة التنسيق بين المركز والهيئات المحلية، خاصة في السياسات الكبرى (كالاقتصاد، والأمن، والصحة العامة).

رابعًا: الاتجاهات الحديثة في القانون الداخلي

شهدت العقود الأخيرة ميلًا واضحًا نحو تعميق اللامركزية وتوسيع الحكم الذاتي، لا سيما في ظل التغيرات السياسية والتكنولوجية التي فرضت مقاربة أكثر مرونة في إدارة الدولة. وقد بدأت بعض الدول في اعتماد نماذج متقدمة للحكم الذاتي تشمل: توسيع الصلاحيات التشريعية للأقاليم، وإنشاء محاكم دستورية إقليمية، وتخصيص نسب من الضرائب مباشرة للهيئات الذاتية. كما أن المنظمات الدولية – مثل مجلس أوروبا – بدأت تُشجّع على اعتماد "الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي" الذي يُرسّخ مبادئ الحكم الذاتي كحق دستوري وجزء من دولة القانون.

إن الحكم الذاتي، في ضوء القانون العام الداخلي، يُعد نظامًا متكاملًا لإعادة توزيع السلطة داخل الدولة، يُحقق قدرًا كبيرًا من الكفاءة، والعدالة، والمشاركة الشعبية، دون أن يُهدد وحدة الدولة أو سيادتها. العلاقة بين المركز والأقاليمتُبنى على أسس قانونية واضحة، تخضع للرقابة، وتُتيح هامشًا من الحرية للإدارة المحلية في إطار وحدة الدولة. ويُعتبر نجاح هذا النظام رهينًا بتوازن دقيق بين الاستقلال الذاتي، والارتباط بالسلطة المركزية، وضمانات المشاركة والمساءلة.

الباب الثالث
الأسس القانونية لنظام الحكم الذاتي

الأسس القانونية لنظام الحكم الذاتي تشكل الإطار القانوني الذي يحدد سلطات وصلاحيات السلطات المحلية وينظم علاقتها مع الحكومة المركزية والمواطنين. هنا لانقصد مقومات واسس الحكومة المحلية، التي هي الاستقلالية، عدم ارتباطها عضويا بالسلطة المركزية [١]، وعناصر الاستقلال في نظام الحكومات المحلية تختلف حسب الدولة ونظام الحكم السائد فيها. لكن، بشكل عام، هناك تقسيم داخلي للوحدات الإدارية معترف به من قبل إقليم الدولة، وتمتلك تمويل مستقل، وهي ايضا تمتلك الحق في جمع الإيرادات المحلية، مثل الضرائب المحلية والرسوم، الحصول على التمويل من مصادر أخرى، بما في ذلك القروض والمنح. ولها الحق في الإدارة الذاتية، وذلك بانتخاب المسؤولين المحليين بواسطة سكان المنطقة، مثل انتخاب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية، والقدرة على تعيين الموظفين المحليين وإدارتهم.

ان الأسس القانونية لنظام الحكم الذاتي هي على ارتباط بما ذكر، معنى ذلك، ان الدولة عندما تصبح مستقرة تسعى بكل الطرق لان يصدر القانون[٢] تحت رقابتها في شكل تشريع، وكذلك الحال بالنسبة للإقليم الذي أراد خلق إطار قانوني يتضمن الأسس القانونية لنظام الحكم الذاتي، وفي هذا الاتجاه حريا بنا ابتدأ معرفة ماهي مصادر القانون؟

أولا: المصادر المادية للقانون

المصدر المادي للقانون يعبر عن الظروف والعوامل التي تؤثر على مضمون القوانين وتجعلها تعكس احتياجات ومتطلبات المجتمع. فهم هذه المصادر المادية يساعد في فهم

---

(١) - د. مثنى فائق، فرح ضياء، نفس المرجع السابق،١٧٣

(٢) - القانون THE LAW هو نظام من القواعد التي يتم إنشاؤها وتطبيقها من خلال المؤسسات الاجتماعية أو الحكومية لتنظيم السلوك، على الرغم من أن تعريفه الدقيق هو مسألة نقاش طويلة الأمد. تم وصفه بشكل مختلف على أنه علم وفن العدالة. يمكن أن تصدر القوانين التي تنفذها الدولة عن طريق هيئة تشريعية جماعية أو عن طريق مشرع واحد، مما ينتج عنه قوانين، أو عن طريق السلطة التنفيذية من خلال المراسيم واللوائح، أو التي يقررها القضاة من خلال السوابق(الموسوعة الحرة).

الأسباب والدوافع وراء وضع قوانين معينة وكيفية تطويرها لتتناسب مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. وبمعنى ادق المصدر المادي للقانون (أو المصدر الموضوعي) يشير إلى العوامل والمكونات التي تشكل القاعدة القانونية من حيث مضمونها ومحتواها، وليس شكلها. تشمل هذه العوامل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر على كيفية صياغة القوانين وتطبيقها. بعبارة أخرى، المصادر المادية للقانون هي المصادر التي تساهم في تكوين جوهر ومضمون القواعد القانونية. ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي :

- **العرف:** وهي العادات والتقاليد والممارسات التي يتبعها الناس بشكل منتظم وطويل الأمد يمكن أن تتحول إلى قواعد قانونية.
- **المبادئ الدينية والأخلاقية:** في العديد من الأنظمة القانونية، تستند القوانين إلى المبادئ الدينية والأخلاقية التي تؤثر على سلوك الأفراد في المجتمع.
- **السياسات العامة:** السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الحكومات تؤثر على محتوى القوانين، مثل السياسات المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم والإسكان.
- **الأوضاع الاقتصادية:** الظروف الاقتصادية، مثل مستوى التنمية الاقتصادية والتضخم والبطالة، تؤثر على تشكيل القوانين التي تهدف إلى تنظيم الاقتصاد وحماية المستهلكين.
- **العوامل الاجتماعية:** التركيبة السكانية والهيكل الاجتماعي، بما في ذلك الطبقات الاجتماعية والجماعات العرقية والدينية، تؤثر على القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية والمساواة والعدالة الاجتماعية.
- **الأحداث التاريخية:** الأحداث التاريخية الكبرى، مثل الحروب والثورات، قد تترك بصمة عميقة على النظام القانوني وتؤدي إلى تغييرات جوهرية في القوانين.
- **التكنولوجيا:** التقدم التكنولوجي يفرض تحديات جديدة تتطلب قوانين مستحدثة لتنظيم الجوانب المرتبطة بالتكنولوجيا، مثل قوانين الإنترنت وحماية البيانات الشخصية.

ثانيا: المصدر الشكلي او الرسمي:

تعد احكام الفقه الإسلامي ومبادئ الشريعة الإسلامية، مصدرا رئيسيا لدى الكثير من الأنظمة الإسلامية.

المصادر الاصلية: ومنها، التشريع[1] الذي بدوره يقسم الى: (الدستور، القانون، النظام) وعلينا الإشارة إلى ان النظام يقسم الى: (أنظمة تنظيمية، أنظمة تنفيذية، أنظمة أمن).

المصادر التفسيرية: القضاء. الفقه.

المصادر الاحتياطية: العرف. قواعد العدالة.

تضمن المصادر الشكلية للقانون وضوح القوانين وشفافيتها، مما يسهل على الأفراد والمؤسسات فهم حقوقهم وواجباتهم، وتوفر هذه المصادر آلية للتحديث المستمر للقوانين وتكيفها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، تعزز المصادر الشكلية مبدأ سيادة القانون والعدالة، من خلال ضمان أن القوانين تطبق بطريقة متسقة وعادلة.

[1] - التشريع الأساسي: ويتمثل في الدستور وهو مجموعة من القواعد الأساسية التي تحدد طبيعة الدولة، وشكل الحكم، وتوزيع السلطات الثلاث، والعلاقة فيما بينهما، وحقوق الافراد وواجباتهم.

- التشريع العادي: ويطلق عليه بالتشريع الرئيسي، الذي تقوم بوضعة السلطة التشريعية، ويشمل كل القوانين ضمن الاطار العام للدستور، وتعكس المبادئ والقيم الدستورية.

- التشريع الفرعي: هو نوع من التشريعات التي تصدرها السلطات التنفيذية أو الجهات الحكومية المختصة، بموجب تفويض من السلطة التشريعية الرئيسية (البرلمان أو المجلس التشريعي). يهدف التشريع الفرعي إلى توضيح وتفصيل الأحكام العامة التي ترد في التشريعات الأساسية أو القوانين الرئيسية، وهي اللوائح، وعلى سبيل المثال، لوائح لتفتيش، والنظافة، والسلامة، والإجراءات الإدارية. والاوامر، التي تصدر لتنفيذ أحكام القوانين الرئيسية في حالات خاصة. وتعليمات تصدرها الجهات التنفيذية لتوجيه الإدارات والموظفين في كيفية تطبيق القوانين واللوائح. ووفقا للدستور.

الفصل الأول
الأسس الدستورية والقانونية

بالطبع، الدستور هو الوثيقة الأساسية التي تحدد إطار الحكم الذاتي، ومن المهم أن يتضمن الدستور مبادئ واضحة بشأن تقسيم السلطات واستقلالية الوحدات المحلية وحقوق المواطنين. والقوانين الأساسية تعتبر المرجع الأساسي لتحديد الهيكل والتنظيم العام للحكم الذاتي في الإقليم. كل تلك المبادئ والقواعد القانونية تشكل الإطار القانوني التي يجب أن يتبعها النظام الحكومي الذاتي في تنظيم شؤونه واتخاذ قراراته، إن استقلال الوحدات المحلية يعني ان تتمتع الوحدة المحلية بشخصية معنوية مستقلة ضمن حدود إقليمية محددة من الإقليم [1]. ويأتي الاعتراف للوحدة المحلية بهذه الشخصية "المستقلة عن شخصية الدولة" باعتباره مظهرا لوجود شؤون خاصة لهذه الوحدة تميزها عن الشؤون القومية العامة التي تشترك فيها مع سائر الوحدات المحلية الاخرى، ويكون تحديد هذه الشؤون الخاصة من خلال القوانين والتشريعات، إذ يتم قانونا تحديد الحاجات العامة ذات الطابع الاقليمي التي يمكن أن تقوم عليها المرافق العامة المحلية والحاجات ذات الطابع القومي التي تهم الشعب عامة [2] .

تتنوع الدساتير والقوانين الأساسية من دولة إلى أخرى وفقاً للنظام السياسي والثقافي والاجتماعي للبلد. ومع ذلك، فإن العديد منها يحتوي على بنود تحدد تنظيم الحكم الذاتي وصلاحيات السلطات المحلية، بما في ذلك البلديات والمجالس المحلية الأخرى.

عادةً ما تشمل هذه البنود مسائل مثل تكوين الهيئات المحلية، وسبل انتخاب أعضائها أو تعيينهم، وصلاحياتهم وواجباتهم، والإجراءات التي يجب اتباعها لاتخاذ القرارات المحلية.

---

[1] - من نصوص الدستور المادة (١٤٦) تتمتع الوحدات الإدارية بالشخصية الاعتبارية ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً ومتساوياً على مستوى المحافظة والمديرية وتمارس مهماتها وصلاحياتها في حدود الوحدة الإدارية وتتولى اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدة الإدارية، كما تقوم بالإشراف والرقابة والمحاسبة لأجهزة السلطة المحلية وفقاً للقانون،

[2] - د. مثنى فائق، فرح ضياء، نفس المرجع السابق، ص١٧٣

كما قد تتناول أيضًا ضمانات الديمقراطية المحلية وحماية حقوق الأقليات وتوزيع الموارد والمسؤوليات بين السلطات المركزية والمحلية.

نحتاج إلى تحديد فئة من المسائل الأساسية التي تعطي لها قيم التصور السياسي إجابات معقولة [1]. لان المبادئ والقواعد الأساسية التي تشكل الدستور وتحدد كيفية تنظيم السلطة في الدولة والعلاقة بين الحكومة والمواطنين، تعتبر هذه المسائل جزءًا أساسيًا من أي نظام دستوري. وكمثال على هذه المسائل، اقتراح الأساسيات الدستورية ومسائل العدالة الأساسية. معنى ذلك ان هناك حاجة ماسة للغاية للمواطنين للاهتداء إلى اتفاق قابل للتنفيذ حول الأساسيات الدستورية. وتكون هذه الأساسيات من صنفين، المبادي الأساسية التي تحدد البنية العامة لنظام الحكم والعملية السياسية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، نطاق حكم الأغلبية، والمساواة في الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين التي يجب على الأغلبية التشريعية احترامها [2].

يعتبر الدستور والقوانين الأساسية المرجع الأساسي الذي يحدد الهيكل والتنظيم العام للحكم الذاتي، بما في ذلك توزيع السلطات والصلاحيات بين السلطات المركزية والمحلية، فالدستور يُعد المرجع الأساسي والأعلى في أي نظام حكم. يحدد الدستور الإطار العام للنظام السياسي والتنظيم الحكومي، بما في ذلك تنظيم الحكم الذاتي في الإقليم. يتضمن الدستور عادةً مبادئ وقيم توجه عمل الحكومة وتحدد صلاحيات السلطات المحلية والإجراءات التي يجب اتباعها، والقوانين الأساسية تكون عادةً مشتقة من الدستور وتعمل على تفصيل بعض الجوانب الأساسية للحكم المحلي. وتشمل هذه القوانين تنظيم البلديات والمجالس المحلية الأخرى، وصلاحياتها، وهياكلها التنظيمية، والإجراءات التي يجب اتباعها في انتخاب أعضائها واتخاذ القرارات ، وعلى سبيل المثال الهيكل والتنظيم العام للحكم الذاتي يتضمن في هذا الجانب ترتيبات مثل عدد البلديات وتقسيمها الجغرافي، وتحديد السلطات والصلاحيات التي تتمتع بها المجالس المحلية، بما في ذلك صلاحياتها في مجالات مثل التخطيط الحضري، والخدمات العامة مثل الماء والصرف الصحي، والنقل، والتعليم المحلي،

[1] - جون رولز، ترجمة ، نوفل الحاج لطيف، الليبرالية السياسية Political Liberalism ,Johan Rawls جدوال للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠٢٢م، ص٢٩٦

[2] - جون رولز، نفس المرجع السابق،ص٢٩٧

والصحة، وغيرها، ويحدد الدستور والقوانين الأساسية أيضًا الآليات الديمقراطية التي يتم من خلالها انتخاب أعضاء المجالس المحلية واختيار القيادات المحلية الأخرى. وتُحدد هذه الآليات الإجراءات الدقيقة التي يجب اتباعها في عمليات الاقتراع والتصويت وتسجيل الناخبين.

إلى جانب مجموعة من القوانين واللوائح التي تحدد سلطات وصلاحيات السلطات المحلية، وتنظم عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات والخدمات المحلية، والى جانب ذلك توجد أيضا القرارات القضائية التي تلعب دورًا هامًا في تحديد وتفسير القوانين المتعلقة بالحكم الذاتي، وفي حماية حقوق السلطات المحلية والمواطنين وضمان احترام القانون.

تلعب هذه الأسس القانونية دورًا حاسمًا في تنظيم الحكم الذاتي وضمان استقلاليته وفعاليته، وفي تحقيق الديمقراطية وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية وذلك على النحو التالي.

- **ضمان الاستقلالية:** من خلال تحديد صلاحيات السلطات المحلية وحمايتها من التدخلات غير المبررة من السلطات المركزية، يساعد التنظيم القانوني في ضمان استقلالية الحكم الذاتي وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل وفقًا لاحتياجات المجتمع المحلي.

- **تعزيز الفعالية والكفاءة:** من خلال تحديد الإجراءات والآليات القانونية اللازمة لإدارة الشؤون المحلية، يمكن للأسس القانونية أن تسهم في تحسين فعالية الحكم الذاتي وكفاءته في تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية وفقا للقانون.

- **تعزيز الديمقراطية:** يساعد التنظيم القانوني للحكم الذاتي في تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال توفير فرص المشاركة في صنع القرار للمواطنين على المستوى المحلي، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في عمليات اتخاذ القرارات المكفولة قانونا.

- **تلبية احتياجات المجتمع المحلي:** الأسس القانونية، تمكن الحكومات المحلية من تحقيق توازن بين مختلف المصالح والاحتياجات المتنوعة للمجتمع المحلي، وضمان توفير الخدمات العامة بشكل عادل ومنصف لجميع السكان.

ويسهم التنظيم القانوني في ضمان استقلالية الحكم الذاتي وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل وفقًا لاحتياجات المجتمع الذاتي بعدة طرق:

- **تحديد الصلاحيات والسلطات:** يحدد التشريع والتنظيم القانوني بوضوح صلاحيات السلطات المحلية وصلاحياتها في اتخاذ القرارات وإدارة الشؤون المحلية، مما يمنحها درجة كبيرة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات دون تدخلات خارجية.

- **حماية من التدخلات الخارجية:** يقدم التشريع والتنظيم القانوني امكانية حماية الحكومات المحلية من التدخلات غير المبررة أو الإجراءات التعسفية من السلطات المركزية، مما يعزز استقلاليتها وقدرتها على تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

- **توفير الإطار القانوني لاتخاذ القرارات:** يقدم التشريع والتنظيم القانوني الإطار القانوني اللازم لاتخاذ القرارات في الحكومات المحلية، بما في ذلك الإجراءات والآليات القانونية لاتخاذ القرارات بشكل شفاف ومناسب.

- **تعزيز مبادئ الديمقراطية والمشاركة المجتمعية:** يشجع التشريع والتنظيم القانوني على المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرارات وتطوير السياسات المحلية، مما يعزز استقلالية الحكومات المحلية ويساعدها في تلبية احتياجات المجتمع بشكل فعّال. ومؤدى ذلك ان يكون جميع الناس أحرارا، وأن تتوافر لهم قبل كل شي الحرية من تعسف السيطرة الحكومية. فلم يكن يطلب من الحكومة أكثر من أن تدع كل فرد وشانه ومصلحته، ولم يكن يطلب منها اعتماد سياسات بنائية لخير الجماعة، لان خير الجماعة لم يكن أكثر من مجموع مصالح أفرادها. ومادامت هذه المصالح مؤمنة فالجماعة في خير. وليس على الحكومة الا ان تترك الناس يتابعون مصالحهم بحرية وان تحول دون أي مساس بهذه الحرية.[1]

الفرع الأول: المعاهدات الدولية ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان

تلعب المبادئ الديمقراطية، حقوق الإنسان[2]، والمعاهدات الدولية [3] دورًا محوريًا في

[1] - روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص٢٣٤

[2] - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) وثيقة بارزة في تاريخ حقوق الإنسان، وصاغ الإعلان ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٤٨ بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (III) كمعيار مشترك للإنجازات لكافة الشعوب والأمم. ويحدد

[3] - ICCPRالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م.

تشكيل وإعداد التشريعات المحلية. هذه العناصر تساهم في تعزيز الحكم الرشيد، وحماية حقوق الأفراد، وضمان التزام الدول بالمعايير الدولية. و سنسلط الضوء على كيفية الاستفادة من كل من هذه العناصر في صياغة التشريعات المحلية بشكل مفصل.

إن دمج مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية في إعداد التشريعات المحلية يعزز من جودة وكفاءة هذه التشريعات ويضمن امتثالها للمعايير الدولية. هذه العملية تساهم في تحقيق الحكم الرشيد، وحماية حقوق الأفراد، وتعزيز التنمية المستدامة. من خلال هذا النهج الشامل، يمكن للدول أن تضمن تحقيق العدالة والمساواة والازدهار لمواطنيها.

أولا: الاستفادة من مبادئ الديمقراطية في إعداد التشريعات المحلية:

أ. تعزيز المشاركة الشعبية: مبادئ الديمقراطية تتطلب أن تكون عملية صنع القرار شفافة، مما يتيح للمواطنين فرصة المشاركة والمساءلة، و إشراك المواطنين في عملية التشريع من خلال استشارات عامة واستفتاءات تعزز من قبول التشريعات ومشروعيتها.

ب. تمثيل كافة الفئات: الديمقراطية تضمن أن تكون التشريعات ممثلة لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك الأقليات والمجموعات المهمشة. وتعزيز نظام الضوابط والتوازنات بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة يضمن أن تكون التشريعات عادلة ومتوازنة.

ج. الحكم الرشيد: ويأتي ذلك من خلال ضمان عدم تركيز السلطة في يد جهة واحدة مما يعزز من فعالية وشرعية التشريعات. اضافة إلى ذلك تعد التشريعات المستندة إلى المبادئ الديمقراطية حامي جيد للحريات الأساسية مثل حرية التعبير، والتجمع، والدين.

٢- ICESCRالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية١٦ ديسمبر١٩٦٦م.

ثانيا: الاستفادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إعداد التشريعات المحلية

أ. حماية الحقوق الأساسية: التشريعات المحلية يجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، وإعداد تشريعات على هذا النمط، تحمي الأفراد من التمييز بكافة أشكاله وتعزز المساواة بين الجميع.

ب. تعزيز العدالة الاجتماعية: صياغة قوانين تحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في العمل، التعليم، والصحة[1] ، إلى جانب ضمان الحقوق المدنية والسياسية للأفراد مثل حق المشاركة في الحياة السياسية وحرية الرأي والتعبير.

ج. آليات التنفيذ والرقابة: إنشاء مؤسسات مستقلة مثل لجان حقوق الإنسان، التي تراقب تنفيذ التشريعات وتضمن امتثالها لحقوق الإنسان، والتعليم والتوعية، يعززان الوعي بحقوق الإنسان بين المواطنين والمسؤولين لضمان تطبيق فعال للتشريعات.

ثالثا: المعاهدات الدولية:

قد تلتزم الدول بتوجهات وتوصيات المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان وتطوير الحكم الذاتي، وتضع في اعتبارها هذه الأسس القانونية في نظام الحكم الذاتي، وتستفيد الدول من المعاهدات الدولية في إعداد التشريعات المحلية بعدة طرق لضمان توافقها مع الالتزامات الدولية وتحسين إطارها القانوني. و سنتعرف على كيفية الاستفادة من المعاهدات في إعداد التشريعات المحلية:

١. الامتثال للالتزامات الدولية، فعند التصديق على معاهدة دولية، تلتزم الدولة بتنفيذ أحكامها. لذلك، يجب على الدول تعديل أو صياغة تشريعاتها المحلية لتتوافق مع هذه الالتزامات. على سبيل المثال:

---

[1] - وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون اول من نادى بمبدا الحرية الاقتصادية الفردية. ومالبث ان تابعهم فيه النفعيون بزعامة جريمي بيثام ، الذي اصبح بدفاعه عن هذا المبدا صلة الوصل بين فكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.(- روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب ، تكوين الدولة ،، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص٢٣٤).

معاهدات حقوق الإنسان: تتطلب من الدول وضع تشريعات تضمن حماية حقوق الأفراد وفقًا للمعايير الدولية، ومعاهدات البيئة، قد تستدعي إصدار قوانين تحمي البيئة وتلتزم بالمعايير الدولية للتنمية المستدامة.

٢. تحديث وتطوير التشريعات المحلية، فهذه المعاهدات توفر معايير دولية حديثة يمكن استخدامها كمرجعية لتحديث التشريعات المحلية. على سبيل المثال، المعاهدات التجارية التي تحيل إلى تحديث قوانين التجارة المحلية لتسهيل التجارة الدولية وحماية حقوق المستثمرين، معاهدات العمل، هذه المعاهدات تساعد في تطوير تشريعات العمل بما يضمن حقوق العمال ويحسن شروط العمل، وفقا للمعايير الدولة،

٣. تحسين الإطار القانوني المحلي، المعاهدات غالبًا ما تتضمن أفضل الممارسات والمعايير العالمية، مما يساعد في تحسين جودة التشريعات المحلية وجعلها أكثر فعالية وشفافية. على سبيل المثال، معاهدات مكافحة الفساد، هذه المعاهدات توفر إرشادات يمكن أن تستخدمها الدول في صياغة قوانين مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

٤. تعزيز التعاون الدولي، من خلال تكييف التشريعات المحلية لتتوافق مع المعاهدات، وهذا التعاون يمكن أن يشمل التعاون القضائي: مثل تسليم المجرمين وتبادل المعلومات في مكافحة الجريمة، التعاون الاقتصادي مثل إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة التجارة.

٥. يعزز من حماية المصالح الوطنية، فالتشريعات المحلية المستندة إلى المعاهدات الدولية تساعد في حماية المصالح الوطنية على الساحة الدولية. على سبيل المثال، حماية الملكية الفكرية، حيث تساهم المعاهدات مثل اتفاقية باريس في حماية حقوق الملكية الفكرية للمواطنين والشركات الوطنية في الخارج.

٦. تسهيل الانضمام إلى المنظمات الدولية، الامتثال للمعايير الدولية من خلال التشريعات المحلية يمكن أن يسهل انضمام الدولة إلى المنظمات الدولية والاستفادة من المزايا التي توفرها هذه العضوية.

٧. توحيد التشريعات مع الدول الأخرى، حيث تعمل المعاهدات على توحيد التشريعات بين الدول الأعضاء، مما يسهل التبادل التجاري والتعاون القانوني. على سبيل المثال، معاهدات النقل الدولي، التي تقوم بتوحيد قوانين النقل، وذلك يسهل حركة البضائع والخدمات عبر الحدود.

• خطوات الاستفادة من المعاهدات في التشريعات المحلية:

مراجعة المعاهدات المصدقة: تحديد المعاهدات التي صادقت عليها الدولة وفهم الالتزامات الناشئة عنها، ومقارنة التشريعات المحلية الحالية بأحكام المعاهدات لتحديد الثغرات والاختلافات، إعداد أو تعديل التشريعات المحلية لتتوافق مع المعايير الدولية.

التدريب وبناء القدرات: تدريب المسؤولين وصانعي القرار على المتطلبات الجديدة والمعايير الدولية، والقيام بمراجعة دورية للتشريعات المحلية لضمان استمرار الامتثال للمعاهدات والتكيف مع أي تغييرات دولية، وباختصار، تعتبر المعاهدات الدولية أدوات قيمة لتحسين وتطوير التشريعات المحلية، مما يعزز الامتثال للمعايير الدولية، ويحسن من جودة وكفاءة الأطر القانونية الوطنية.

الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في الأسس القانونية لنظام الحكم الذاتي

تتفاوت الاسس القانونية لنظام الحكم الذاتي من دولة إلى أخرى بناءً على العديد من العوامل، وسنقدم تلك العوامل بشكل عام ثم بعد ذلك سنقدم تفصيل كل عامل على حدة وهي:

- **التاريخ السياسي:** يؤثر التاريخ السياسي والقانوني للدولة في تشكيل نظام الحكم الذاتي، حيث يمكن أن تكون هناك تقاليد أو ممارسات قديمة مرتبطة بالحكم الذاتي تؤثر على التشريعات والمؤسسات الحالية، فتجد لذلك انعكاس في التشريع.

- **الثقافة:** تلعب القيم والعادات والتقاليد الثقافية دورًا مهمًا في تشكيل نظام الحكم الذاتي، حيث يتم تأثير التشريعات والممارسات بالقيم الثقافية للمجتمع.

-**الاحتياجات السياسية والاقتصادية:** تلعب الاحتياجات والظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع دورًا في تحديد صلاحيات الحكومات المحلية ومسؤولياتها، حيث يمكن توجيه التشريعات والسياسات نحو تلبية احتياجات السكان المحليين بشكل أفضل.

أولا: دور العوامل التاريخية في التأثير على نظام الحكم الذاتي

يؤثر التاريخ السياسي والقانوني للدولة في تشكيل نظام الحكم الذاتي، حيث يمكن أن تكون هناك تقاليد أو ممارسات قديمة مرتبطة بالحكم الذاتي تؤثر على التشريعات والمؤسسات الحالية. وقد تكون لها أثر إيجابي أو سلبي على هذا النظام، وسنتعرف على ذلك من خلال بعض الأمثلة:

- العوامل الإيجابية

التقاليد الديمقراطية القديمة: في الدول التي لها تقاليد ديمقراطية قديمة في مجال الحكم الذاتي، قد تكون لديها مؤسسات قوية ومجتمعات مدنية ناشطة تعزز الشفافية والمشاركة المجتمعية.

التنظيم القديم للحكم الذاتي: في بعض الحالات، قد تكون هناك تنظيمات قديمة للحكم الذاتي مبنية على العادات والتقاليد المحلية والمجتمعية، مما يسهل تكييفها مع الظروف الحديثة، بمعنى إدخال الحداثة عليها.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يمكن للنمو الاقتصادي والاجتماعي أن يعزز دور الحكومات المحلية في تقديم الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية، وبالتالي تعزيز استقلاليتها وفعاليتها.

- العوامل السلبية:

التدخل الأجنبي: في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي التدخل السياسي من قبل النظام المركزي أو العوامل الخارجية إلى ضعف استقلالية الحكومات المحلية وتقييد صلاحياتها و ارباكها.

التقاليد الاستبدادية: في بعض الثقافات والتقاليد، قد تكون هناك ثقافة للسلطة المركزية والتحكم الاستبدادي[1]، مما يقلل من دور الحكم الذاتي و يعيق تطويره. فإن محترفي السياسة يقبضون على ناصية السلطة تحت راية قائد مستبد. ويكسون تسلطهم بغلاف خادع من الانتخابات الديمقراطية. ويتألب هؤلاء المتسلطون في عصبة حزبية تثري بتقاسم مغانم الحكم، و تتضافر لمكافحة كل خطر على سلطتها او ثروتها، و تتأزر للقضاء على أي قائد جديد، يحاول أن ينشئ حزبا ليتخذه أداة لإحداث انقلاب، لانتزاع السلطة من أيدي العصبة المهيمنة.[2]

---

[1] - يرى مونتسكيو ان هناك ثلاثة اشكال للحكم ، الجمهورية، والملكية، والاستبداد، وعنده يكون الحكم الاستبدادي، يكون الحكم المطلق للطاغية على عبيد متساوين في العبودية "شخص واحد، بدون قوانين ولا قواعد، يقود الجميع بإرادته ونزواته، ويكفي تلقي الأوامر". والشعب يخضع لاستبداد سيد مطلق.

[2] - روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص٢٣٨

التقسيمات العرقية أو الدينية: قد تؤدي التوترات العرقية أو الدينية إلى زعزعة الاستقرار في الحكم الذاتي وتقويض الثقة في مؤسساته.

ثانيا: دور العوامل الثقافية في التأثير على نظام الحكم الذاتي

تلعب القيم والعادات والتقاليد الثقافية دورًا مهمًا في تشكيل نظام الحكم الذاتي، حيث يتم تأثير التشريعات والممارسات بالقيم الثقافية للمجتمع. العوامل الثقافية لها تأثير كبير على نظام الحكم الذاتي، وقد تكون لها أثر إيجابي أو سلبي. وهذه بعض النقاط المهمة حول ذلك:

- **العوامل الإيجابية:**

- التقاليد الديمقراطية: في المجتمعات التي تتمتع بثقافة ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان، يمكن أن تعزز هذه القيم الحكم الذاتي والمشاركة المجتمعية.

الانفتاح والتسامح الثقافي: في الثقافات التي تشجع على التنوع والتعددية الثقافية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية المتنوعة.

- المسؤولية المجتمعية: في بعض الثقافات، تكون للفرد مسؤولية كبيرة تجاه مجتمعه، مما يعزز مشاركته في عملية صنع القرار الذاتي وتنمية المجتمع.

- **العوامل السلبية:**

التقاليد الاستبدادية: في المجتمعات التي تتسم بالتقاليد الاستبدادية أو التوترات القبلية، يمكن أن تكون هناك مقاومة للتغيير وضعف في الحكم الذاتي.

التفضيلات القبلية أو العرقية: قد تؤدي التفضيلات العرقية أو القبلية إلى تمييز وظلم ضد بعض الفئات في المجتمع، مما يعيق دور الحكومات المحلية في تطبيق المبادئ والقيم والمثل، و يعيق تقديم الخدمات بشكل عادل.

المقاومة للتغيير: في بعض الثقافات، قد تكون هناك مقاومة للتغيير ومقاومة لفكرة الابتعاد عن السلطة المركزية، مما يقيد قدرة الحكومات المحلية على الابتكار وتحسين الخدمات المحلية.

ثالثا: الاحتياجات والظروف السياسية والاقتصادية

الاحتياجات السياسية والاقتصادية: تلعب الاحتياجات والظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع دورًا في تحديد صلاحيات الحكومات المحلية ومسؤولياتها، حيث يمكن توجيه التشريعات والسياسات نحو تلبية احتياجات السكان المحليين بشكل أفضل.

الاحتياجات والظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع لها تأثير كبير على نظام الحكم المحلي. على النحو التالي:

التنمية الاقتصادية: في المجتمعات التي تواجه تحديات اقتصادية، يمكن أن يكون للحكم الذاتي دورا مهما في تطوير الاقتصاد الذاتي وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية، و "يساعد الحكم الذاتي على تحقيق توزيع أكثر توازناً للموارد وتنفيذ سياسات تتناسب مع الخصوصيات المحلية، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.".[١]

التوزيع العادل للثروات: في المجتمعات التي تعاني من التفاوت الاقتصادي، يمكن للحكم الذاتي أن يلعب دورًا في تحقيق التوزيع العادل للثروات وتقليل الفجوات الاجتماعية.

الاستجابة للاحتياجات المحلية: يمكن للحكومات المحلية أن تكون أكثر قدرة على التعامل مع الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية وتقديم الخدمات التي تلبي تلك الاحتياجات بشكل أفضل من السلطات المركزية.

الاستقلالية المالية: تلعب الاستقلالية المالية دورًا هامًا في قدرة الحكومات المحلية على تحقيق أهدافها، وتطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات الأساسية، وبناء المجتمعات المزدهرة.

الظروف السياسية: في الأنظمة السياسية المستقرة والديمقراطيات الناشئة، قد يكون للحكومات المحلية فرصة أكبر للمشاركة في صنع القرار وتحقيق الديمقراطية، ومع ذلك، في الأنظمة غير الديمقراطية أو الأنظمة ذات النزعة الاستبدادية، قد يتم تقييد صلاحيات الحكومات المحلية وتعرض استقلاليتها للخطر.

[١] - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

الفصل الثاني
سلطات الحكم الذاتي واختصاصاتها

السلطة شخص او مجموعة اشخاص يمارسون صلاحية عامة، سلطات نظام الحكم الذاتي الشامل المستقل تماماً وانظمته القانونية، الذي نحن بصدد الحديث عنه، هو نموذج اللامركزية السياسية حيث تتمتع الوحدات المحلية باستقلالية كبيرة عن الحكومة المركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات، وقولنا الحكومة المركزية، أي حكومة مركزية في المستقبل، معنى ذلك وجود سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، هذه السلطات تشكل اطارا متكاملا لنظام الحكم الذاتي يعزز من كفاءة وفعالية الحكومة المحلية، ويساهم في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة. ويضمن هذا النظام توزيع الصلاحيات بوضوح، وتوفير التمويل اللازم، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية.

الطبيعة القانونية لسلطات الحكم الذاتي ترتكز على مجموعة من القواعد الدستورية والقانونية التي تحدد مهام كل سلطة، وتضمن التوازن والفصل بين السلطات، وتعزز مبدأ سيادة القانون. في نظم الحكم المحلي، تتباين طبيعة السلطات المحلية بناءً على التشريعات والأنظمة القانونية المعمول بها في كل دولة. ومع ذلك، يمكن تقديم بعض الفروق التقليدية بين الهيئات المحلية والهيئات الأخرى كالتالي:

- **التركيز على الشؤون المحلية:** الهيئات المحلية معنية بإدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات للسكان في المناطق التي تخدمها. بينما قد تكون الهيئات الأخرى، مثل الهيئات الوطنية، تعنى بقضايا أوسع نطاقًا تتعلق بالسياسات الوطنية أو الإقليمية.
- **القرب من المواطنين:** تعتبر الهيئات المحلية أقرب إلى المواطنين وأكثر قربًا من الواقع اليومي لحياتهم، وبالتالي فهي تتمتع بفهم أعمق لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المحلية.
- **الديمقراطية المحلية:** يتميز الحكم الذاتي بالديمقراطية المحلية حيث يتم انتخاب أعضاء المجالس المحلية والبلديات والبرلمان الذاتي عادة بشكل مباشر من قبل السكان المقيمين في المنطقة، مما يزيد من شرعية قراراتها ويعزز المشاركة المجتمعية.

- **المرونة والتكيف:** تتمتع الهيئات المحلية بمزيد من المرونة والتكيف لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتغيرة، حيث يمكنها التفاعل بشكل أسرع وأكثر فعالية مع التحديات والفرص المحلية.

- **الشفافية والمساءلة المحلية:** تعزز الهيئات المحلية الشفافية والمساءلة المحلية، حيث يتمكن المواطنون من مراقبة ومراجعة أداء السلطات المحلية بشكل أكبر نسبيًا مما يمكنهم من مراقبة السلطات على المستويات الوطنية أو الإقليمية.

إن الطبيعة القانونية لسلطات الحكم الذاتي ترتكز على مجموعة من القواعد الدستورية والقانونية التي تحدد مهام كل سلطة، وتضمن التوازن والفصل بين السلطات، وتعزز مبدأ سيادة القانون. الطبيعة القانونية لسلطات الحكم الذاتي تعكس الإطار الذي تعمل فيه هذه الهيئات وتنظم علاقاتها بالدولة والمجتمع والأفراد. الهيئات الحكومية تُصنف عادةً ضمن ثلاث سلطات رئيسية: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. هنا سنتناول الطبيعة القانونية لكل من هذه السلطات.

الفرع الأول : السلطة التشريعية

أولا: ماهية السلطة التشريعية ونماذج التشريعات

- ماهية السلطة التشريعية

"التشريع في الاصطلاح الشرعي والقانوني هي سن القوانين التي تعرف عنها الاحكام لأعمال المكلفين وما يحدث لهم من الاقضية والحوادث. فإن كان مصدر هذا التشريع هو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بواسطة رسله وكتبه فهو التشريع الإلهي، وان كان مصدرة الناس فهو التشريع الوضعي" [1].

ان مصدر الأحكام الشرعية "القوانين" في الإسلام هو الشارع سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ [2] دائما فما اتى به النص فأمره واضح من حيث ضرورة تطبيقه، وما لم يأت به النص عينا او صراحة

[1] - د. فتحي عبد الكريم، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، الناشر مكتبة وهبة، ١٩٨٤، ص ١٩٨

[2] - اغلب دساتير البلاد الإسلامية تعتمد هذا النص ومنها الدستور الوطني، مادة (٣) الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات.

فيجب البحث عن حكم الله فيه من مجموع نصوص الشريعة، وذلك باستعمال قواعد الاجتهاد وأصول الاستنباط والاهتداء بالقواعد التشريعية [1].
والقوانين الإسلامية نوعان: قوانين سنها الله سبحانه وتعالى بايات قرانيه، او الهمها رسوله واقره عليها وهذه تشريع الهي محض، وقوانين سنها مجتهدو المسلمين من الصحابة وتابعيهم والأئمة المجتهدين أستنباطا من نصوص التشريع الإلهي وروحها ومعقولها ومما ارشدت اليه من مصادر، وهذه تعتبر تشريعا وضعيا باعتبار مرجعها ومصدرها النهائي، وتعتبر تشريعا وضعيا باعتبار جهود المجتهدين في استنباطها [2].
السلطة التشريعية (مجلس النواب) [3]، تمثل العمود الفقري للنظام الديمقراطي، حيث تساهم في صياغة القوانين التي تنظم المجتمع وتراقب أداء الحكومة، مما يعزز من مبدأ الفصل بين السلطات ويضمن حقوق الأفراد وحرياتهم.

الطبيعة القانونية للسلطة التشريعية هي السلطة المسؤولة عن سن القوانين والتشريعات. تتمثل في البرلمانات والمجالس التشريعية المختلفة، وتعمل ضمن إطار قانوني، ووفقًا لدستور الدولة الذي يحدد صلاحياتها وآليات عملها. القوانين التي تصدرها هي ملزمة لجميع الأفراد والهيئات في الإقليم، وفي علاقتها بالسلطات الأخرى تمارس رقابة على السلطة التنفيذية من خلال آليات مثل الاستجواب وسحب الثقة.

- نماذج تشريعات بناء نظام الحكم الذاتي

تختلف تشريعات الحكم الذاتي من دولة إلى أخرى وفقًا للنظام القانوني والدستوري لكل دولة، وتشمل عادة مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم ووظائف السلطات المحلية وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها. من بين هذه التشريعات يمكن أن نذكر:

١- قوانين الحكم المحلي: تحدد هذه القوانين هيكلية وتنظيمية السلطات المحلية، بما في ذلك هيئات المجالس واللجان والوكالات المحلية، وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

---

[1] - د. فتحي عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص١٩٩

[2] - د. فتحي عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص١٩٨

[3] - مادة(٦٢) مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة وهو الذي يقرر القوانين ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي كما يمارس الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور.

٢- **قوانين الانتخابات المحلية:** تنظم هذه القوانين عمليات الانتخابات المحلية، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتسجيل الناخبين وتحديد الدوائر الانتخابية والشروط اللازمة للترشيح.
٣- **قوانين المالية المحلية:** تنظم هذه القوانين تمويل السلطات المحلية وإعداد الميزانيات المحلية وتحديد الضرائب المحلية والرسوم والمصادر الأخرى للدخل المحلي.
٤- **قوانين الخدمات العامة المحلية:** تتعلق هذه القوانين بتوفير الخدمات العامة على المستوى المحلي مثل التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية والبيئة.
٥- **قوانين البلديات والمقاطعات:** تنظم هذه القوانين هيكلية ووظائف البلديات والمقاطعات وتحدد صلاحياتها واختصاصاتها.
هذه بعض القوانين التي تشكل جزءًا من التشريعات الخاصة بالحكم الذاتي، ومن المهم أن تكون هذه التشريعات متماشية مع الدستور والتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية لضمان تحقيق الشفافية والمساءلة وحقوق المواطنين في الحصول على الخدمات الأساسية والمشاركة في صنع القرار.

ثانيا: التحديات التي تأخر تطور التشريعات الحكومية لصالح الحكم الذاتي
إن عملية تطوير التشريعات الحكومية لصالح الحكم الذاتي تواجه العديد من التحديات، ومن أبرز هذه التحديات:
توازن السلطات: تحقيق التوازن بين سلطات الحكومة المركزية والحكومات المحلية قد يكون تحديًا، حيث يجب أن تكون التشريعات واضحة بشأن الصلاحيات والمسؤوليات المحددة لكل مستوى من المستويات الحكومية.
الموارد المالية: توفير التمويل المناسب للحكومات المحلية يمثل تحديًا كبيرًا، خاصة في ظل الضغوط المالية المتزايدة والتبعات الاقتصادية للأزمات الطارئة.
التحديات القانونية والتنظيمية: يتطلب تطوير التشريعات الحكومية للحكم الذاتي معالجة العديد من التحديات القانونية والتنظيمية، مثل تحديث القوانين القديمة وإنشاء قوانين جديدة تلبي احتياجات المجتمعات المحلية.
المشاركة المجتمعية: تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار يمثل تحديًا، حيث يجب أن تكون التشريعات قادرة على تعزيز دور المواطنين والمنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرار المحلي.

التكنولوجيا والابتكار: تغيرات التكنولوجيا والابتكار تتطلب تحديث التشريعات الحكومية لتكون متوافقة مع التطورات التكنولوجية واستخدامها في تحسين جودة الخدمات المحلية.
التغيرات الديموغرافية والبيئية: يجب أن تتعامل التشريعات مع التحديات المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية والبيئية، مثل النمو السكاني والهجرة والتأثيرات المناخية على المستوى المحلي.
هذه بعض التحديات الرئيسية التي تواجه عملية تطوير التشريعات الحكومية لصالح الحكم الذاتي، وتتطلب مواجهتها جهودًا مستمرة من جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة على المستوى المحلي.

ثالثا: دور التشريع في تحقيق التنمية

يُولى اهتمام متزايد في التشريعات الحكومية لصالح الحكم الذاتي للتنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
تلعب التشريعات الحكومية دوراً مهماً لصالح الحكم الذاتي في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. من خلال توجيه الاهتمام والموارد نحو القضايا البيئية المحلية، ويمكن للحكومات المحلية أن تساهم في الحفاظ على البيئة وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية في منطقتها بشكل أفضل.

علاوة على ذلك، يمكن للتشريعات الحكومية دعم الاقتصاد الذاتي من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية وتوفير فرص العمل في الأنشطة الاقتصادية المحلية، مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحد من الاعتماد على الموارد الخارجية.

من ناحية أخرى، يمكن للتشريعات الحكومية تعزيز التوازن الاجتماعي من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استدامة واستقراراً، ويعتبر تعزيز التشريعات الحكومية لصالح الحكم الذاتي أحد الآليات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومن ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة في التشريعات الحكومية لضمان استخدام السلطات المحلية لصلاحياتها بشكل مسؤول وفعال، وعلاوة على ذلك ومن خلال التشريعات يمكن تعزيز التعاون البيني والتنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية لتحقيق الأهداف الوطنية والمحلية بشكل متكامل.

تلك الاتجاهات تعكس التحديات والفرص التي يواجهها تطوير التشريعات الحكومية لصالح الحكم الذاتي، وتوجيه الجهود نحو الضغط في هذا الاتجاه، لتحقيق الأهداف المبتغاة، وعلى راسها تحسين جودة الخدمات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: السلطة التنفيذية

نتعرف على الطبيعة القانونية للسلطة التنفيذية من خلال المسؤولية عن تنفيذ القوانين وإدارة شؤون الدولة اليومية، وتتمثل السلطة التنفيذية في الحكومة ورئيس الدولة (مثل الرئيس أو الملك) بالإضافة إلى الوزراء والمسؤولين الحكوميين الآخرين. وتختلف تفاصيل تشكيل السلطة التنفيذية وصلاحياتها من دولة لأخرى، حسب الدستور والنظام السياسي المعمول به في كل دولة [١]. والسلطة التنفيذية هيئة دستورية تمارس الوظيفة السياسية والإدارية للدولة. وتعمل من ضمن إطار قانوني معين وهي مستقلة عن سلطات الدولة الأخرى وتعمل من خلال نظام يحقق التوازن بين هذه السلطات ويمنع كل تبعية بينها على أساس المراتب، ووفقًا للقوانين واللوائح التي يصدرها البرلمان، وتلتزم بتنفيذ السياسات العامة المحددة، وتخضع في علاقاتها مع السلطات الأخرى لمراقبة السلطة التشريعية وتعمل بتنفيذ الأحكام القضائية التي تصدرها السلطة القضائية. السلطة التنفيذية على مستوى الحكم الذاتي تلعب دوراً حيوياً في تحسين حياة المواطنين من خلال تنفيذ القوانين، وتقديم الخدمات العامة، وإدارة الشؤون المالية، ودعم التنمية المحلية، والاستجابة للطوارئ، والتفاعل مع المجتمع. تساهم هذه السلطة في ضمان فعالية الحكم الذاتي وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعزز من استقرار المجتمع ورفاهيته.

أولا: تطبيق القانون وحفظ النظام العام

تُعتبر السلطة التنفيذية أحد الأركان الأساسية في نظام الحكم، وتلعب دوراً محورياً في تطبيق القانون والنظام. وهي الجهاز الذي يضمن أن القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية يتم تنفيذها بشكل فعّال وعملي، والسلطة التنفيذية على المستوى المحلي هي

---

[١] - انظر أيضا (الدستور) المادة(١٠٥) يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور.

المسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات التي تُسن من قبل السلطات التشريعية وتحويلها إلى واقع عملي، فهي الجهة التي تضمن تحويل القوانين النظرية إلى إجراءات وتدابير فعلية.

- دور السلطة التنفيذية في تطبيق القانون

السلطة التنفيذية تلعب دورًا محوريًا في تحويل القوانين والتشريعات إلى واقع ملموس من خلال تنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية، وممارسة الرقابة والإشراف على أداء المؤسسات العامة والخاصة. تحقيق هذا الدور يتطلب تنسيقًا مستمرًا، وموارد كافية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان الكفاءة والشفافية في تنفيذ القوانين وتحقيق الأهداف التنموية.

أ. تنفيذ التشريعات: بعد إقرار القوانين من قبل السلطة التشريعية، تصبح السلطة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذها. هذا يشمل إعداد اللوائح التنفيذية التي توضح كيفية تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، هذه اللوائح تفسر بنود القوانين وتحدد الإجراءات العملية لتطبيقها، ثم تقوم بتحويل القوانين إلى سياسات عامة تستجيب لمتطلبات التنمية وتلبي احتياجات المجتمع، وتقوم بالإشراف على الهيئات الحكومية من خلال الوزارات والهيئات التنفيذية المختلفة التي تتولى تطبيق القوانين ضمن مجالات اختصاصها. مثلاً، وزارة الصحة تتولى تطبيق قوانين الصحة العامة، ووزارة التعليم تُشرف على تنفيذ سياسات التعليم.

ب. الرقابة والإشراف: تقوم أجهزة التفتيش التابعة للسلطة التنفيذية بمراقبة مدى التزام الأفراد والمؤسسات بالقوانين. على سبيل المثال، مفتشو العمل يتابعون التزام الشركات بقوانين العمل، ثم في حال اكتشاف مخالفات، تُطبّق السلطة التنفيذية العقوبات المنصوص عليها في القانون، والتي قد تشمل الغرامات، والإيقاف، وأحياناً الإحالة للقضاء.

- تطبيق القانون والنظام في الحياة اليومية

أ. التنظيم اليومي: تتولى السلطات التنفيذية تنظيم حركة المرور لضمان السلامة على الطرقات. يشمل ذلك تطبيق قوانين المرور وتحديد السرعات. وتطبيق قوانين الصحة العامة، مثل إجراءات النظافة، والتطعيمات، ومراقبة الأوبئة.

ب. الخدمات العامة: تتأكد السلطة التنفيذية من تقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي بشكل منتظم ومستدام، وإدارة إصدار التراخيص للمشروعات المختلفة وضمان التزامها بالمعايير القانونية والتنظيمية.

- **دور السلطة التنفيذية في حفظ النظام العام**

دور السلطة التنفيذية في حفظ النظام العام يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار في المجتمع. من خلال الأجهزة الأمنية، وإدارة الطوارئ، وحماية الصحة العامة، والتعاون الدولي، وتضمن السلطة التنفيذية بيئة آمنة ومستقرة تتيح للأفراد العيش والعمل بسلام. تحقيق هذا الهدف يتطلب تنسيقاً مستمراً، واستجابة فعالة للتحديات المختلفة، والالتزام بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

أ. الشرطة والأمن: تتولى قوات الشرطة، التي تتبع السلطة التنفيذية، مسؤولية الحفاظ على النظام العام والأمن. وتقوم الشرطة بالتحقيق الاستدلالي في الجرائم، واعتقال المشتبه بهم، وضمان السلامة العامة، وعلاوة على ذلك، تعمل أجهزة الأمن على منع وقوع الجرائم من خلال الدوريات، والمراقبة، ونشر الوعي بين المواطنين.

ب. إدارة الطوارئ والأزمات: تُعد السلطة التنفيذية الخطط وتنفذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل، والكوارث الصحية مثل الأوبئة، وتنظم عمليات الإغاثة وتقديم المساعدات للمناطق المتضررة، وتنسيق جهود الإنقاذ والإغاثة بين مختلف الوكالات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، وتوفير المساعدات الطارئة مثل الغذاء والماء والمأوى للمتضررين من الكوارث. وإجراء تدريبات وتمارين منتظمة للتأكد من جاهزية الفرق المختلفة للاستجابة السريعة والفعالة في حالات الطوارئ.

ثانيا: إدارة الشؤون المالية

تعتبر إدارة الشؤون المالية واحدة من أهم وظائف السلطة التنفيذية في نظام الحكم الذاتي، حيث تتضمن عملية تخطيط وتخصيص الموارد المالية لضمان توفير الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية المحلية.

وتلعب السلطة التنفيذية في نظام الحكم الذاتي دورًا حيويًا في إدارة الشؤون المالية من خلال إعداد الميزانية، تنفيذها، والرقابة عليها. يساهم هذا الدور في تحقيق التنمية

المستدامة وضمان تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية، مع التأكيد على الشفافية والمساءلة في جميع مراحل الإدارة المالية.

- إعداد الميزانية المحلية

أولا: من خلال التخطيط المالي، حيث تبدأ العملية بتقييم الموارد المالية المتاحة، بما في ذلك الإيرادات المحلية مثل الضرائب، الرسوم، وحصص الإقليم من استثمارات النفط والغاز والثروة السمكية، والمساعدات الحكومية، ثم تأتي مرحلة تحديد الأولويات، ويتم تحديد الأولويات المالية بناءً على احتياجات المجتمع الذاتي وأهداف التنمية المحلية.

ثانيا: وهذه المرحلة هي مرحلة إعداد الميزانية، حيث تقوم السلطة التنفيذية بصياغة مشروع الميزانية السنوية، الذي يتضمن تفصيل النفقات المتوقعة والإيرادات المحتملة، وغالباً ما تتشاور السلطة التنفيذية مع ممثلي المجتمع الذاتي وأعضاء المجالس المحلية للتأكد من أن الميزانية تعكس احتياجات المجتمع.

- تنفيذ الميزانية

أولا: مرحلة توزيع الموارد وتخصيص النفقات هي مرحلة تأتي بعد الموافقة على الميزانية، تقوم السلطة التنفيذية بتخصيص الموارد المالية للقطاعات المختلفة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والأمن، وتقوم بإدارة الإنفاق، حيث تراقب السلطة التنفيذية عملية الإنفاق لضمان الالتزام بالميزانية وعدم تجاوزها.

ثانيا: التحصيل والإيرادات، جمع الضرائب والرسوم: تتولى السلطة التنفيذية جمع الضرائب والرسوم المحلية مثل ضرائب الممتلكات، ورسوم الخدمات العامة، وإدارة الإيرادات الأخرى، تشمل إدارة الإيرادات من مصادر أخرى مثل الغرامات، والإيجارات، والمساعدات الحكومية أو الدولية.

- الرقابة المالية

أولا: الرقابة الداخلية، تقوم السلطة التنفيذية بإجراء مراجعات مالية دورية للتأكد من صحة الإنفاق والالتزام بالميزانية، والى جانب ذلك تقوم بالتدقيق الداخلي الذي يشمل مراجعة السجلات المالية والتأكد من كفاءة العمليات المالية.

ثانيا: الرقابة الخارجية، وهو ما يطلق عليه المراجعة المحاسبية، الذي يتم من خلال تعيين جهات خارجية مستقلة لمراجعة الحسابات والتأكد من الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية، والى جانب ذلك تقوم بتقديم التقارير المالية الدورية إلى المجالس المحلية أو الهيئات الرقابية لضمان الشفافية والمساءلة.

- التمويل والتطوير

أولا: البحث عن مصادر تمويل إضافية، حيث تسعى السلطة التنفيذية للحصول على القروض أو المنح من الحكومة المركزية أو المنظمات الدولية لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة، وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل المشاريع المحلية مثل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

ثانيا: تطوير الاستراتيجيات المالية، وذلك من خلال استثمار الفوائض المالية في مشاريع تدر عوائد مستقبلية للمجتمع المحلي، التخطيط المستقبلي، بقصد تطوير استراتيجيات مالية طويلة الأجل لضمان الاستدامة المالية وتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك تتولى السلطة التنفيذية إدارة الديون المحلية، بما في ذلك مراقبة مستوى الديون وضمان القدرة على سدادها. وإذا لزم الأمر، تقوم السلطة التنفيذية بإعادة هيكلة الديون لضمان تحقيق التوازن المالي والاستدامة.

الفرع الثالث: السلطة القضائية

الطبيعة القانونية للسلطة القضائية، أنها هي المسؤولة عن تفسير القوانين والفصل في النزاعات القانونية. وتتمثل في المحاكم بمختلف درجاتها. وتعمل وفقًا للدستور والقوانين التي تحدد اختصاصاتها وإجراءاتها. تضمن استقلالية القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، تتمتع بالاستقلالية في علاقتها بالسلطات الاخرى، وتقوم بمراجعة دستورية القوانين والقرارات التنفيذية إذا كانت محل نزاع قانوني [1].

[1] - انظر أيضا، المادة(١٤٩) القضاء سلطة مستقلة قضائيا وماليا وإداريا والنيابة العامة هيئة من هيئاته وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

القضاء هو الجهة الموكل به وظيفة إقام العدلة، وذلك من خلال الفصل في المسائل المعروضة على هيئاتها(المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها في السلم القضائي) من دون تحيز، على أساس الوقائع المطروحة عليها، ووفقا للقواعد المعمول بها [1]، نستهل القول بان استقلال القضاء هو مبدأ أساسي يهدف إلى ضمان أنه يعمل بعيداً عن أي تأثيرات أو ضغوط من السلطة التنفيذية أو التشريعية أو أي جهة أخرى، حيث يمكن للقضاة اتخاذ قراراتهم بناءً على القانون والحقائق المطروحة أمامهم دون الخوف من الانتقام أو التأثير الخارجي، ولا يجوز لأية جهة في الدولة أن تتدخل بأعمال القضاء او تمارس الضغط عليه من اجل إصدار قرارات تؤذي الضمير الإنساني وتشوه مبادئ العدالة [2]، ودور القضاء في تنظيم الحكم الذاتي يتمثل في تطبيق القوانين والتشريعات التي تنظم عمل السلطات المحلية، وضمان الامتثال للدستور والقوانين واللوائح في سياق الحكم المحلي. إليك بعض الجوانب التي يتضمنها دور القضاء في هذا الصدد:

تفسير القوانين المحلية: يقوم القضاء بتفسير القوانين واللوائح التي تنظم عمل السلطات المحلية، ويوضح مدى امتثالها للدستور والقوانين الوطنية.

مراقبة الشرعية والتنفيذية: يتولى القضاء مراقبة شرعية أعمال السلطات المحلية، ويتحقق من تنفيذها للقوانين والقرارات بشكل سليم ومناسب.

فحص الاعتراضات والنزاعات: يقوم القضاء بفحص الاعتراضات والنزاعات التي تنشأ بين السلطات المحلية وبين الأفراد أو الجهات الأخرى، ويصدر القرارات بناءً على القوانين والأدلة المتاحة.

حماية حقوق المواطنين: يتولى القضاء حماية حقوق المواطنين في سياق الحكم الذاتي، بما في ذلك حقوق الملكية وحقوق المشاركة في الحياة العامة وحقوق الوصول إلى الخدمات الأساسية.

ضمان المساءلة والشفافية: يساهم القضاء في ضمان المساءلة والشفافية في أعمال السلطات المحلية، من خلال مراقبة الأداء وفحص الشكاوى والبت في النزاعات بشكل عادل ومنصف.

---

[1] - د. حسن مصطفى البحري، النظم السياسية المقارنة،٢٠٢٠م ، ص٣٣٧

[2] - د. حميد حنون خالد، لأنظمة السياسية، المكتبة القانونية بغداد،٢٠١٠م، ص١١١

أولا: استقلالية القضاء ودوره في حماية حقوق السكان المحليين

استقلالية القضاء هي مبدأ أساسي في أي نظام قانوني يهدف إلى ضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات. يعني هذا المبدأ أن السلطة القضائية يجب أن تكون مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية، مما يتيح للقضاة اتخاذ القرارات بناءً على القانون والأدلة، دون تدخل أو تأثير خارجي.

دور القضاء في حماية حقوق السكان المحليين يتضمن العديد من الجوانب

- دور القضاء في ضمان تطبيق القانون في نظام الحكم الذاتي

في نظام الحكم الذاتي، يلعب القضاء دورًا حاسمًا في ضمان تطبيق القوانين واللوائح التي تحمي حقوق السكان المحليين. يشمل ذلك الإشراف على تنفيذ القوانين التي تنظم عمل السلطات المحلية وتحدد صلاحياتها وواجباتها. يوفر القضاء بذلك إطارًا قانونيًا يضمن الشفافية والمساءلة وحماية الحقوق الفردية والجماعية، مما يعزز من ثقة المواطنين في النظام الذاتي ويعزز من كفاءة وفعالية الإدارة المحلية، وهناك اجماع لدى الفقه بان الرقابة القضائية هي وحدها التي تحقق ضمانة حقيقية لحماية الأفراد من تعسف الإدارة [١].

• الأهمية القانونية للقضاء في نظام الحكم الذاتي

١. الرقابة على دستورية القوانين واللوائح

يتمتع القضاء بسلطة مراجعة دستورية القوانين واللوائح التي تصدرها السلطات المحلية. هذا يضمن أن جميع التشريعات واللوائح تتماشى مع الدستور الوطني ولا تتعارض مع الحقوق الأساسية للمواطنين. إذا وجد القضاء أن قانونًا أو لائحة محلية تتعارض مع الدستور، يمكنه إلغاؤها أو تعديلها لضمان حماية الحقوق الدستورية.

٢. يقوم القضاء بتفسير القوانين المحلية وتوضيح مدى انطباقها على القضايا المختلفة. يساعد هذا في تقليل النزاعات والتناقضات في فهم القوانين، ويوفر توجيهًا واضحًا للسلطات المحلية في تطبيقها. كما يسهم في توحيد تطبيق القانون على مستوى المناطق المختلفة، مما يضمن العدالة والمساواة.

---

[١] - د. حميد حنون خالد، نفس المرجع السابق ص١١٢

٣. يتولى القضاء مهمة الفصل في النزاعات التي تنشأ بين السلطات المحلية والأفراد أو بين الجهات المحلية المختلفة. من خلال هذا الدور، يضمن القضاء أن حقوق الأفراد محمية وأن السلطات المحلية تلتزم بالقوانين واللوائح المقررة. هذه النزاعات قد تشمل قضايا تتعلق بالعقود، حقوق الملكية، التراخيص، والضرائب المحلية.

٤. يسهم القضاء في مكافحة الفساد على المستوى المحلي من خلال التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالفساد وسوء الإدارة ضمن السلطات المحلية. يتيح النظام القضائي للمواطنين والجهات الرقابية تقديم شكاوى ودعاوى ضد المسؤولين المحليين المتورطين في أنشطة غير قانونية. من خلال المحاكمات العادلة والإجراءات القضائية، يمكن محاسبة المسؤولين وضمان نزاهة الإدارة المحلية.

• وسائل وآليات القضاء في حماية القانون

١. تُعَد المحاكم المحلية من الأدوات الأساسية التي يستخدمها النظام القضائي في معالجة القضايا على المستوى المحلي. تكون هذه المحاكم مختصة بالنظر في القضايا المتعلقة بالأنظمة والقوانين المحلية، وتعمل على تطبيق العدالة بشكل فوري وفعّال.

٢. تُعنى الرقابة القضائية بمراجعة قرارات وتصرفات السلطات المحلية للتأكد من مدى قانونيتها وامتثالها للتشريعات. يمكن للأفراد أو الجهات المتضررة من قرارات السلطات المحلية تقديم دعاوى أمام المحاكم للطعن في تلك القرارات والمطالبة بإلغائها أو تعديلها.

٣. تختص المحكمة الإدارية بالنظر في النزاعات التي تنشأ بين الأفراد والجهات الإدارية المحلية. تتعامل هذه المحكمة مع قضايا متنوعة مثل الطعون ضد القرارات الإدارية، قضايا التعويض عن الأضرار الناجمة عن أعمال الإدارة المحلية، والنزاعات المتعلقة بالضرائب والرسوم المحلية.

• التحديات التي تواجه القضاء في نظام الحكم الذاتي

١. قلة الموارد: تعاني العديد من الأنظمة القضائية المحلية من نقص في الموارد البشرية والمادية، مما يؤثر على كفاءة وسرعة الفصل في القضايا. يتطلب تحسين هذا الجانب توفير مزيد من التمويل والتدريب للعاملين في القطاع القضائي.

٢. التدخل السياسي: قد تواجه الأنظمة القضائية المحلية تحديات تتعلق بالتدخل السياسي من قبل السلطات التنفيذية أو المحلية، مما يهدد استقلالية القضاء ويؤثر على نزاهته. يتطلب التصدي لهذا التحدي تعزيز مبدأ فصل السلطات وضمان استقلالية القضاء.

٣. التعقيد القانوني: تتميز بعض القضايا المحلية بالتعقيد نتيجة لتداخل القوانين واللوائح المختلفة. يتطلب معالجة هذه القضايا توفر قدر كبير من الخبرة القانونية والتخصصية لدى القضاة والمحامين.

• سبل تعزيز دور القضاء في نظام الحكم الذاتي

١. تعزيز استقلالية القضاء: تعتبر استقلالية القضاء عن السلطات التنفيذية والتشريعية من أهم المبادئ التي تضمن نزاهة وعدالة النظام القضائي. يجب وضع آليات وضمانات قوية تحمي القضاء من أي تدخلات خارجية وتضمن استقلاليته.

٢. تطوير القدرات القضائية: يحتاج النظام القضائي إلى تعزيز قدراته من خلال التدريب المستمر للقضاة والعاملين في المجال القانوني. يمكن تحقيق ذلك عبر برامج تدريبية متخصصة وورش عمل تركز على أحدث التطورات القانونية والعملية.

٣. تحسين البنية التحتية القضائية: يتطلب تعزيز دور القضاء في النظام الذاتي توفير بنية تحتية مناسبة تشمل مباني المحاكم، المعدات التقنية، والموارد البشرية الكافية. هذا يساهم في تسهيل عملية التقاضي وتسريع الفصل في القضايا.

٤. تشجيع الشفافية والمساءلة: يجب تعزيز الشفافية والمساءلة داخل النظام القضائي لضمان نزاهته وثقة المواطنين به. يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر القرارات القضائية وإتاحة المعلومات القانونية للعامة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات رقابية مستقلة تتابع أداء القضاء.

وبناء على ذلك، يمكننا القول ان القضاء يلعب دورًا جوهريًا في نظام الحكم الذاتي من خلال ضمان تطبيق القوانين وحماية حقوق السكان المحليين. يعد القضاء الضامن الرئيسي للعدالة والمساواة والشفافية في المجتمعات المحلية [1]. على الرغم من التحديات التي تواجه النظام القضائي، يمكن تعزيز دوره من خلال تحسين استقلاليته، وتطوير قدراته، وتحسين

[1] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق،ص٨٦

بنيته التحتية، وتشجيع الشفافية والمساءلة. فقط من خلال هذه الإجراءات يمكن بناء نظام ذاتي قوي وفعال يستجيب لتطلعات واحتياجات المواطنين.

• دور القضاء في فحص القرارات الإدارية وتوفير وسائل الطعن فيها

يتناول دور القضاء في نظام الحكم الذاتي عدة جوانب تتعلق بفحص القرارات الإدارية وتوفير وسائل الطعن فيها. ويمكننا القول عن ذلك من خلال هذه الأبعاد على النحو التالي:

١- دور القضاء في فحص القرارات الإدارية

الشرعية والمشروعية، معنى ذلك ان القضاء الإداري يقوم بفحص مدى توافق القرارات الإدارية مع القانون والدستور. وهذا يشمل التحقق من صحة الإجراءات المتبعة في إصدار القرارات ومدى احترامها لمبادئ العدالة والإنصاف، والقضاء يحدد ما إذا كان القرار الإداري قد صدر ضمن الصلاحيات القانونية الممنوحة للجهة الإدارية أم تجاوزتها، يضاف إلى ذلك التأكد من التناسب والمعقولية، حيث يقوم القضاء بفحص مدى معقولية وتناسب القرار الإداري مع الأهداف المرجوة منه. ويعني ذلك تقييم ما إذا كانت الوسائل المستخدمة في القرار تتناسب مع الأهداف المرجوة منه، وأيضا يتحقق القضاء من عدم تعسف السلطة الإدارية في استخدام سلطاتها.

وينبغي ان يتحقق القضاء من الأثر الناتج عن القرارات الإدارية، ووفقا لذلك يقوم القضاء بفحص التأثيرات الناجمة عن القرارات الإدارية على الأفراد والجماعات، ويضمن أن هذه التأثيرات لا تنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين.

٢- توفير وسائل الطعن في القرارات الإدارية

- التظلم الإداري: يمكن للمواطنين الطعن في القرارات الإدارية من خلال تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار. يجب أن تكون هذه العملية سهلة وواضحة للمواطنين، حتى يتسنى لهم اللجوء إلى القضاء، لحماية حقوقهم.

- القضاء الإداري: يمكن اللجوء إلى المحاكم الإدارية للطعن في القرارات الإدارية غير المشروعة. يلعب القضاء الإداري دوراً حاسماً في حماية حقوق المواطنين من خلال مراجعة وفحص القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية.

- الرقابة القضائية: تشكل الرقابة القضائية على القرارات الإدارية ضمانة أساسية لاحترام مبدأ سيادة القانون. تقوم المحاكم الإدارية بمراجعة القرارات والتحقق من توافقها مع القوانين والأنظمة السارية.

- آليات التنفيذ: بعد صدور الحكم القضائي، يجب أن تكون هناك آليات واضحة وفعالة لتنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بإلغاء أو تعديل القرارات الإدارية. يضمن القضاء أن تنفذ الأحكام بشكل فعال دون تأخير أو تعسف.

٣- تعزيز الشفافية والمساءلة

- النشر والعلنية: يساهم القضاء في تعزيز الشفافية من خلال إلزام السلطات الإدارية بنشر القرارات الإدارية وإتاحتها للعامة. يتيح ذلك للمواطنين الاطلاع على القرارات وفهمها وبالتالي يكونون في وضع أفضل للطعن فيها إذا كانت غير عادلة.

-المساءلة: يلعب القضاء دوراً في تعزيز المساءلة من خلال محاسبة المسؤولين الإداريين عن القرارات غير المشروعة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى عقوبات قانونية او تأديبية بحق المسؤولين المتورطين في انتهاك القوانين والأنظمة.

وبناء على كل ما سبق، يعتبر دور القضاء في نظام الحكم الذاتي محورياً في ضمان الشرعية والمشروعية للقرارات الإدارية، وتوفير وسائل فعالة للطعن فيها. ويساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في العملية الإدارية، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية، ويسهم في بناء نظام حكم ذاتي قائم على سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

يلعب القضاء دورًا محوريًا في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين في إطار نظام الحكم الذاتي. تتجسد أهمية القضاء في ضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام القانوني ويضمن حماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية. نستعرض في هذا الموضوع بالتفصيل كيف يسهم القضاء في حماية هذه الحقوق ضمن نظام الحكم الذاتي.

- **دور القضاء في حماية الحقوق الأساسية**

- الرقابة الدستورية والقانونية، حيث يعمل القضاء على تفسير القوانين المحلية بطريقة تتماشى مع الدستور والمواثيق الدولية التي تعترف بالحقوق الأساسية. هذا الدور يضمن

أن السلطات المحلية لا تسيء تفسير القوانين أو تطبقها بشكل يخالف حقوق المواطنين، ثم أنه من خلال الرقابة على دستورية القوانين، أي من خلال الرقابة القضائية، يمكن للقضاء إلغاء القوانين أو القرارات المحلية التي تتعارض مع الدستور. هذا يشمل حماية الحقوق المختلفة، مثل حرية التعبير، حرية التجمع، وحقوق الملكية.

- الفصل في النزاعات وحماية الحقوق المدنية، بمعنى الحفاظ على مبدأ التقاضي العادل، حيث يتيح للأفراد اللجوء إلى المحاكم للطعن في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات المحلية. وهي ضمانة بممارسة هذا الحق، ووسيلة إنصاف متاحة للأفراد الذين يشعرون أن حقوقهم قد تم انتهاكها، ويمكن للقضاء إصدار أحكام تعويضية لصالح الأفراد الذين تضرروا من قرارات أو إجراءات تعسفية من السلطات المحلية. هذه الأحكام تعزز من شعور العدالة وتردع الانتهاكات المستقبلية.

- حماية الحريات الشخصية، المتمثلة في حرية التعبير والتجمع، وهنا يلعب القضاء دورًا هاما في حماية حرية التعبير والتجمع السلمي من أي تدخل غير مبرر من السلطات المحلية. يتم ذلك من خلال إصدار أحكام تضمن عدم تقييد هذه الحريات إلا في الحالات التي يجيزها القانون.

- دور القضاء في حماية الحق في الخصوصية:

يضمن القضاء حماية حق الأفراد في الخصوصية، فيتدخل لمنع أي اعتداء غير قانوني على الحياة الخاصة للأفراد، مثل التفتيش غير القانوني أو التنصت، ومن ذلك يقوم بالتصدي للانتهاكات "المساءلة والمحاسبة"، بهدف تحقيق العدالة، حيث يقوم بمساءلة المسؤولين المحليين الذين يرتكبون انتهاكات للحقوق الأساسية، مثل التعسف في استخدام السلطة. ويضمن هذا الدور عدم إفلات المسؤولين من العقاب. ويلعب القضاء أيضا دورًا في التحقيق والمحاكمة لتلك الجرائم التي يرتكبها أفراد أو مسؤولون تزعزع من امن واستقرار نظام الحكم المحلي. يتم ذلك من خلال إجراءات قانونية تضمن العدالة والإنصاف.

إلى جانب ذلك يقوم القضاء بإصدار الأوامر القضائية الوقائية لمنع حدوث انتهاكات متوقعة للحقوق الأساسية. تشمل هذه الأوامر منع التعسف في الاعتقال أو التفتيش، وضمان حقوق المتهمين في محاكمة عادلة.

وأيضا يملك القضاء حق إلغاء القرارات التعسفية الصادرة عن السلطات المحلية ويعتبر انتهاكًا للحقوق الأساسية، قرارات الإخلاء القسري، مصادرة الممتلكات دون تعويض عادل، وغيرها من الإجراءات التعسفية.

واخير يعزز ويساهم القضاء من سيادة القانون، بتعزيز الوعي القانوني، من خلال أحكامه وقراراته في نشر الوعي بالحقوق الأساسية وتعزيز ثقافة احترام القانون. ويتم ذلك ايضا عبر نشر الأحكام القضائية وتوضيح الأسس القانونية التي استندت إليها، وأيضا يقوم القضاء من خلال الأحكام القضائية بتقديم توجيهات للسلطات المحلية حول كيفية احترام حقوق المواطنين وتجنب الانتهاكات. هذه التوجيهات تساعد في تحسين الأداء الإداري وتوجيه السلطات نحو ممارسات قانونية سليمة.

وبناء على كل ذلك، يلعب القضاء دورًا جوهريًا في حماية الحقوق الأساسية ضمن نظام الحكم الذاتي. من خلال الرقابة الدستورية، والفصل في النزاعات، وحماية الحريات الشخصية، والمساءلة والمحاسبة، وإصدار الأوامر القضائية، ويضمن القضاء تطبيق العدالة وسيادة القانون. وتعزيز هذا الدور يقوي من ثقة المواطنين في النظام القانوني ويضمن تحقيق مجتمع عادل يحترم حقوق الجميع.

ثانيا:التحديات التي تواجه القضاء في مراقبة تطبيق القوانين المحلية

يواجه القضاء بصدد مراقبة تطبيق القوانين المحلية عدة تحديات، من بينها:
تفاوت التفسير والتطبيق: قد يحدث تفاوت في تفسير القوانين المحلية بين القضاة، مما يؤدي إلى اختلاف في تطبيقها. هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم اليقين والتردد في تطبيق القوانين بشكل متساوٍ ومنصف، إلى جانب التدخلات السياسية، وتأثير تدني الثقافة القانونية في المجتمع.

- **تأثير التدخلات السياسية على دور القضاء في مراقبة تطبيق القوانين المحلية**

قد تتعرض السلطة القضائية لضغوطات سياسية تهدف إلى التأثير على قراراتها وتوجيهها وفقًا لأجندات سياسية معينة، مما يعرض استقلاليتها ونزاهتها للخطر. تأثير التدخلات السياسية على دور القضاء في مراقبة تطبيق القوانين في نظام الحكم الذاتي يمثل قضية معقدة وذات أبعاد متعددة. تتداخل هذه التدخلات مع النظام القضائي بطرق

يمكن أن تؤدي إلى تآكل الثقة العامة، وضعف العدالة، وتفاقم الفساد. وهنا نقدم تحليل موجز حول هذا الموضوع من خلال عدة محاور رئيسية:

١- مفهوم التدخلات السياسية واستقلالية القضاء: استقلالية القضاء تعني قدرة النظام القضائي على أداء مهامه دون تأثير أو ضغط من السلطات التنفيذية أو التشريعية. هذه الاستقلالية هي أساس سيادة القانون والعدالة. التدخلات السياسية تعني محاولات المسؤولين الحكوميين أو الأحزاب السياسية للتأثير على قرارات وأعمال النظام القضائي بطرق تخدم مصالحهم الخاصة، سواء من خلال الضغط المباشر أو غير المباشر.

٢- تأثير التدخلات السياسية على القضاء المحلي: تعيين القضاة بناء على الولاءات السياسية: ان تعيين قضاة بناءً على انتماءاتهم أو ولاءاتهم السياسية بدلاً من كفاءتهم المهنية يؤدي إلى نظام قضائي غير محايد وغير مستقل، وينتج عن ذلك ممارسة الكثير من الضغوط على القضاة، وغالبا ما يواجه القضاة المعينون بطرق سياسية ضغوطًا لاتخاذ قرارات تتماشى مع مصالح من عينهم، مما يضعف نزاهتهم واستقلاليتهم.

- التدخلات السياسية يمكن أن تؤدي إلى توجيه الأحكام والقرارات القضائية لصالح جهات معينة، مما ينتهك مبدأ العدالة ويؤدي إلى تطبيق غير عادل للقوانين، وقد يتم التلاعب بجداول القضايا لتأجيل أو تسريع محاكمات بناءً على الأجندات السياسية، مما يؤثر على سير العدالة وفعالية النظام القضائي، وبذلك تعمل على تقويض استقلالية القضاء، ويعوق من قدرتهم على تطبيق القانون بنزاهة.

٣- التأثير على الشفافية والمساءلة: التدخلات السياسية قد تؤدي إلى التلاعب بالقضايا، ومن ثم إخفاء الفساد، وبذلك تمنع محاسبة المسؤولين المتورطين في الفساد من خلال التلاعب بالقضايا أو تعطيل التحقيقات. ويؤدي ذلك بدوره إلى غياب الشفافية و إلى عدم معرفة الجمهور بما يجري داخل النظام القضائي، مما يعزز الشعور بالظلم وانعدام الثقة. يمكن أن تؤدي التدخلات السياسية إلى ضعف المساءلة وانعدام المحاسبة الحقيقية للمسؤولين، مما يخلق بيئة مشجعة على الفساد وسوء الإدارة.

٤- الثقة العامة في النظام القضائي: فقدان الثقة في النظام القضائي من قبل الجمهور، والشعور بالظلم: عندما يلاحظ الجمهور أن القضاء يخضع لتأثيرات سياسية، فإن الثقة بالنظام القضائي تتضاءل، مما يؤدي إلى شعور عام بالظلم وعدم الإنصاف، وفقدان الثقة

في القضاء يمكن أن يؤدي بدوره إلى تزايد النزاعات والمشاكل المجتمعية، حيث يلجأ الناس إلى طرق غير قانونية لحل مشاكلهم وفي الغالب يفضلون اللجوء إلى طرق قبلية بدائية. ردود الفعل المجتمعية: التدخلات السياسية في القضاء يمكن أن تؤدي إلى احتجاجات واضطرابات مجتمعية، مما يزعزع الاستقرار ويؤثر على الأمن المحلي.

٥- التدخلات السياسية وتأثيرها على تحقيق العدالة والتنمية المحلية: التدخلات السياسية تؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب، ومن ثم عرقلة سير العدالة، ويزيد من انتشار الجرائم، والتلاعب بالقضاء يضر بالنسيج الاجتماعي ويؤدي إلى تراجع في سيادة القانون على المدى الطويل. تأثير على التنمية المحلية، ضعف نظام العدالة يؤدي إلى تدهور الخدمات العامة، حيث قد يفتقر المسؤولون المحليون إلى الحافز للامتثال للقوانين واللوائح، وتقوض التدخلات السياسية الجهود التنموية من خلال خلق بيئة غير مستقرة وغير موثوقة، مما يعيق الاستثمار والتنمية المستدامة.

التدخلات السياسية في النظام القضائي تؤدي إلى نتائج سلبية عميقة تؤثر على فعالية القضاء في مراقبة تطبيق القوانين، خاصة في السياق المحلي. من الضروري تعزيز استقلالية القضاء وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات لضمان نظام قضائي عادل وفعال يحظى بثقة الجمهور ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة. بدون ذلك، ستظل التحديات التي تواجه الحكم الذاتي قائمة، مما يعيق التقدم نحو مجتمع عادل ومستقر[1].

- تأثير الثقافة القانونية على دور القضاء في مراقبة تطبيق القوانين المحلية، الثقافة القانونية، التي تشمل القيم والمعتقدات والممارسات المتعلقة بالقانون والنظام القضائي في مجتمع معين، تلعب دورًا حاسمًا في كيفية تطبيق القانون ومراقبته. يمكن أن تؤدي بعض جوانب هذه الثقافة إلى تأثيرات سلبية على دور القضاء في مراقبة تطبيق القوانين في الحكم المحلي.

قد تواجه السلطات المحلية والقضاء تحديات في تعزيز ثقافة قانونية قوية بين السكان، مما يؤثر على قدرتهم على فهم القوانين المحلية والامتثال لها.

تأثير الثقافة القانونية سلبًا على دور القضاء في مراقبة تطبيق القوانين في الحكم الذاتي يعد موضوعًا معقدًا يتداخل فيه العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والقانونية. فيما

---

[1] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق،ص٩٢

يلي توضيح موجز لهذا الموضوع من خلال النظر في التأثيرات المختلفة للثقافة القانونية على النظام القضائي ودوره في الحكم الذاتي.

١- مفهوم الثقافة القانونية: الثقافة القانونية تشير إلى المعتقدات والقيم والممارسات والمعايير المتعلقة بالقانون والنظام القضائي في مجتمع معين. تشمل الثقافة القانونية كيفية فهم الناس للقوانين والانظمة، وكيفية تفاعلهم معها، ومدى احترامهم لها.

- مكونات الثقافة القانونية ، او المعرفة القانونية تظهر من خلال فهم الأفراد للقوانين والأنظمة وكيفية تطبيقها، ومن خلال القيم القانونية والاعتقادات الراسخة حول العدالة والحقوق والواجبات، ومن خلال الممارسات القانونية، أي كيفية تطبيق القانون واحترامه في الحياة اليومية.

٢- تأثير الثقافة القانونية على استقلالية القضاء: عندما يفتقر المواطنون إلى المعرفة القانونية الكافية، فإنهم قد يكونون غير قادرين على التمييز بين الأحكام العادلة وغير العادلة، فيؤدي إلى تذمرهم من القضاء، او عدم ثقتهم في نزاهة القضاة، وعدم فهم القوانين وكيفية تطبيقها بالشكل الصحيح، يقلل من الضغوط الشعبية لتحسين النظام القضائي، ليكون مستقلاً ونزيهاً، يمكن للسياسيين والمسؤولين استغلال نقص المعرفة القانونية لتمرير قرارات تخدم مصالحهم الشخصية على حساب العدالة، مما يقوض استقلالية القضاء، مستغلين جهل الناس بالقانون.

- القيم والتقاليد الثقافية: في بعض الثقافات، قد تكون التقاليد والمحسوبيات أكثر تأثيرًا من القوانين المكتوبة، مما يؤدي إلى تفضيل العلاقات الشخصية على تطبيق القانون، وكذلك من التأثيرات السلبية على استقلال القضاء، الثقة المفرطة في السلطات التقليدية، اي الاعتماد على السلطات التقليدية كما هو الحال عندنا (مثل الزعماء القبليين) بدلاً من النظام القضائي الرسمي، الذي يؤدي بدوره إلى ضعف دور القضاء في تطبيق القوانين. ويسود ذلك غالبا في المجتمعات التي تتدنى فيها الثقافة القانونية، تلك المجتمعات التي يتم فيها تفضيل حل النزاعات من خلال الوساطات العائلية أو القبلية بدلاً من النظام القضائي الرسمي، وفي ثقافات معينة، يمكن أن يكون للمحسوبية والمجاملات دور كبير في اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى قرارات قضائية متحيزة وغير عادلة.

٣- تأثير الثقافة القانونية على الشفافية والمساءلة: عندما تكون الثقافة القانونية سلبية، قد لا يثق المواطنون في قدرة النظام القضائي على تحقيق العدالة، فتنخفض الثقة في النظام القضائي، مما يؤدي إلى تراجع المساءلة، حيث لا يتم تحدي القرارات القضائية أو مراقبتها بشكل فعال، ، وقد يتجنب الأفراد التبليغ عن الجرائم في ثقافات معينة بسبب الخوف من المجتمع او الخوف من الانتقام أو عدم الثقة في النظام القضائي، مما يعوق جهود المساءلة والشفافية.

- الفساد والمحسوبية: إن ثقافة التسامح مع الفساد والمحسوبية تؤدي إلى تشجيع الفساد، ومن ثم انتشار هذه الممارسات داخل النظام القضائي، مما يعيق تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال، وغياب ثقافة المساءلة والشفافية يمكن أن يؤدي إلى ضعف الرقابة على المسؤولين والقضاة، مما يسمح بحدوث الفساد دون عقاب.

٤- تأثير الثقافة القانونية على تحقيق العدالة: التدخلات الثقافية التي تفضل التسويات غير الرسمية أو العلاقات الشخصية يمكن أن تعرقل سير العدالة، مما يسمح للجناة بالإفلات من العقاب ويزيد من انتشار الجرائم، معنى ذلك أنه قد تؤدي التقاليد الثقافية والتأثيرات الاجتماعية إلى تجاهل الجرائم ضد بعض الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، مما يعوق تحقيق العدالة لهم.

- تأثيرات طويلة الأمد: التأثيرات الثقافية السلبية يمكن أن تؤدي إلى ضعف الثقة بالنظام القضائي على المدى الطويل، مما يثبط المواطنين من اللجوء إلى القضاء لحل النزاعات، عندما تكون الثقافة القانونية ضعيفة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تآكل سيادة القانون، حيث يصبح الالتزام بالقوانين اختيارياً بدلاً من أن يكون إلزامياً.

٥- يؤدي الثقافة القانونية المتدنية إلى تأثيرات سلبية ، وإلى ضعف تطبيق القانون، والابتعاد كثيرا عن القضاء، ويؤدي ذلك بدوره إلى ضعف الإدارة المحلية، او الحكم الذاتي على حد سواء، فيتم تفضيل المحسوبية والفساد على الكفاءة والنزاهة، وتنعكس الثقافة القانونية سلبا وايجابا على التنمية وعلى الاستثمار، لان البيئة القانونية غير المستقرة يمكن أن تثني المستثمرين عن الاستثمار في المجتمعات المحلية، مما يعيق التنمية الاقتصادية.

- تلك التاثيرات تخلق بيئة غير مستقرة وغير موثوقة، مما يعوق الجهود التنموية ويؤدي إلى تراجع التنمية المستدامة، وأيضا ضعف تطبيق القوانين وانتشار الفساد والمحسوبية في

النظام القضائي يؤدي إلى تدهور جودة الحياة للسكان المحليين، حيث يعانون من ضعف الخدمات العامة وفقدان الحماية القانونية الفعالة.

بكل تأكيد، تلعب الثقافة القانونية دورًا كبيرًا في تشكيل فعالية واستقلالية النظام القضائي في الحكم المحلي. عندما تكون الثقافة القانونية سلبية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف تطبيق القوانين، وانتشار الفساد، وضعف المساءلة، وتآكل الثقة في النظام القضائي. التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي، يشير إلى أنه لتحقيق نظام قضائي فعال وعادل في الحكم الذاتي، يجب تعزيز الثقافة القانونية الإيجابية التي تدعم سيادة القانون، واستقلالية القضاء، والشفافية والمساءلة [١].

تحسين الثقافة القانونية يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات، والمؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام لنشر الوعي القانوني وتعزيز القيم التي تدعم العدالة والنزاهة، فقط من خلال هذه الجهود يمكن تحقيق نظام قضائي قوي ومستقل يساهم في التنمية المستدامة وتحقيق العدالة للجميع، جهود يمثل المجتمع المدني ركيزتها الرئيسية بلا تناقض ولا تضاد، فالتناقض في المجتمع المدني هو الذي يبرر به هيجل [٢] "النزعة التسلطية المطلقة للدولة" [٣].

ويجب على القضاء التفاعل مع الجهات المحلية بشكل فعال لفهم التحديات والاحتياجات الخاصة بكل منطقة، وهو أمر يمكن أن يكون تحديًا في بعض الأحيان نظرًا لاختلاف الثقافات والتقاليد المحلية.

التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي، يشير إلى أنه يتطلب لتجاوز هذه التحديات تعزيز استقلالية السلطة القضائية، وتوفير الموارد اللازمة، وتحسين الثقافة القانونية،

---

[١] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق،ص٩٣

[٢] - جورج فيلهلم فريدريش هيغل (بالألمانية: Georg Wilhelm Friedrich Hegel) (ولد ٢٧ أغسطس ١٧٧٠ — ١٤ نوفمبر ١٨٣١) فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا. يعتبر هيغل أحد أهم الفلاسفة الألمان، حيث يعتبر أهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. طور المنهج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود الأطروحة ثم نقيضها ثم التوليف بينهما. كان هيغل آخر بناة «المشاريع الفلسفية الكبرى» في العصر الحديث. كان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة.

[٣] - د. محمد عثمان الخشت، نفس المرجع السابق ص١٢

بالإضافة إلى تعزيز التواصل والتفاعل بين السلطات المحلية والقضائية لضمان تطبيق القوانين بشكل فعال ومنصف.

الباب الرابع

المسار التاريخي ومقومات قيام الحكم ذاتي في حضرموت.

تمهيد

فلسفة الحاجة إلى الحكم الذاتي ترتكز على مجموعة من المبادئ التي تشمل الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الكفاءة في الإدارة والحكم، وزيادة المشاركة الديمقراطية. التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، واحترام الحقوق الإنسانية والديمقراطية. وتمكين الأقاليم والجماعات من إدارة شؤونها بشكل يعكس احتياجاتها وتطلعاتها، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، بالذات عندما يسود الفساد في أجزاء من البلاد، وتسود ثقافة القبول به. ولذلك، تمثل فكرة أولوية الحق مقوما أساسيا من مقومات ما اسميه " الليبرالية السياسية" ولها دور مركزي في نظرية العدالة انصافا باعتبارها احدى صيغ هذه الليبرالية [١]. ان احترام الحقوق والحريات الأساسية تأتي في مقدمة أولويات الحكم الذاتي، وهكذا تقدم الليبرالية السياسية تصورا سياسيا ينطبق على المؤسسات الرئيسة للحياة السياسية والاجتماعية، وليس على مختلف أوجه الحياة. وبطبيعة الحال، يجب ان ينسجم مضمون هذا التصور مع المضمون الذي تعززه تاريخيا الليبرالية، فعلى سبيل المثال، يجب ان تؤكد على بعض الحقوق والحريات الأساسية، وتمنحها أولوية معينة، وما إلى ذلك [٢]. ويرى الكثير من فقهاء القانون ان الحق في الحكم الذاتي، على كل ذلك ان يستند إلى وصفين، وهما الحكم الذاتي الدولي International Autonomy والحكم الذاتي الداخلي Internal autonomy ، فالحكم الذاتي الدولي ينشأ بواسطة وثيقة دولية، سواء أكانت معادة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها، أو عن طريق اتفاقيات تبرمها منظمة الأمم المتحدة [٣].

---

[١] - جون رولز، نفس المرجع السابق، ص٢٤١

[٢] - جون رولز، نفس المرجع السابق، ص٢٤٣

[٣] - ٢٥- د. محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠م. ص٢١

فلسفة الحاجة إلى الحكم الذاتي تتجسد في مجموعة من الأسباب التي تدفع باتجاه الحصول على درجة من الاستقلالية للمجتمع في إدارة شؤونهم. هذه الفلسفة تنبثق من الرغبة في تحقيق قدر أكبر من السيطرة على القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، والحفاظ على هويتهم الثقافية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا لا يتأتى الا من خلال حكومة مركزية، وتستند فلسفة نظام الحكومة المحلية إلى الدوافع والاهداف التي أنشئ هذا النظام أصلا من اجلها وكذلك من خلال العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي كان لها الدور في تكوينها وبلورتها وقدرة أنظمة الحكومات المحلية على التكيف بغية ضمان ديمومة واستمرار هذه الأنظمة والحفاظ عليها [1].

عندما جاء قانون السلطة المحلية كان خطوة متقدمة في تلك المرحلة وفي تلك الظروف التي كانت توصف بمرحلة الدكتاتوريات، وهي المرحلة التي استشرى فيها الفساد، كانت تلك الخطوة بحجم تطلعات النخب التحررية آنذاك، بمعنى إن تلك النخب في تلك الفترة لم تكن تطمح لا أكثر من ذلك ولم يكن هو أقل من سقف مطالبها، فتم تطبيق نظام الإدارة المحلية، فكانت النخب التي ارتفع صوتها في الأقاليم ليس لديها طموح أكثر من سلطة محلية تمارس بعض وظائف الدولة المركزية كتقديم الخدمات واقتراح بعض الاحتياجات، على الرغم من وجود ارث تاريخي ورغبة عند الكثير من المواطنين، في بعض الأقاليم ، تسير باتجاه إقامة كيانات ذات حكم محلي، إلا أنها لم تجد من يتبناها من النخب السياسية او المفكرين او المثقفين من تلك الأقاليم، الذين فضلوا مؤازرة السلطة المركزية للحصول على المزايا والفرص في شغل أفضل المراكز، وجاء قانون السلطة المحلية، بناء على نصيحة (إعادة انتاج السلطة) تحت عنوان عريض هو نقل الصلاحيات والمشاركة الواسعة، ، للقضاء على احلام بعض الناس، وبقدر ما كان اقل من تطلعات سكان الأقاليم التي تحلم بإقامة حكم ذاتي او حكم ذاتي كحد ادنى، فقد كان بمثابة بشارة للمناطق التي ليس لها حلم اكثر من لامركزية إدارية ومجالس محلية منزوعة الدسم.

لقد كانت اسواء نصيحة قدمها مستشارو النظام السابق وقتها للقيادة، وكانوا يعتقدون بذلك انهم ثبتوا العرش والنظام الجمهوري بطعم صغير جدا، اللامركزية الإدارية، ولو كانت النصيحة حكم ذاتي واسع الصلاحيات او حتى حكم ذاتي لبعض المناطق، لكان

[1] - د. مثنى فائق، د. فرج ضياء، نفس المرجع السابق، ص١٤٨

استقر الحال، لكن هم بذلك ومن غير قصد، كانوا قد دقوا اخر مسمار في نعش خارطة المشاركة. وهي ظروف مواتية الان، ولم يتبق الا اثارة اهتمام الحكومة المركزية، بوضعها أمام الأمر الواقع، وامام خيارين احلاهما مر بالنسبة للحكومة المركزية، لذا فإن صنع السياسة العامة يتطلب النجاح في اثارة اهتمام الحكومة بالحدث الطبيعي او التصرف البشري، واعترافها بانه خلق مشكلة عامة جديرة بالاهتمام الرسمي، وبالتالي قيامها بإدراج المشكلة في جدول أعمالها كتعبير عن الالتزام بمحاولة إيجاد حل لها [١]. وقد تأتي اللامركزية بغير قصد، او ما يطلق عليه الانقلاب الصامت. ومن الناحية المثالية، تحدث اللامركزية باعتبارها عملية متأنية وعقلانية ومنظمه، ولكنها كثيرًا ما تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وسقوط النظام، وما ينتج عن ذلك من صراعات على السلطة. وحتى عندما يحدث ذلك ببطء، هناك حاجه إلى التجريب والاختبار والتعديل وتكرار التجارب الناجحة في سياقات أخرى [٢]. وحتى لو كانت ان هناك أقاليم لا تفكر في اللامركزية السياسية، لا يعني ذلك ان تضل الأقاليم الأخرى التي ترغب في اللامركزية السياسية خاضعة للمركزية، وقد تقتصر اللامركزية في المسؤوليات على المقاطعات على تلك المقاطعات أو الدول التي تريد أو تكون قادرة على تحمل المسؤولية [٣]. وعلى ذلك، لايمنع القانون الدولي شعب حضرموت من التمسك بحقهم في الحكم الذاتي، بل أنه يشكل دعامة لحق حضرموت في تقرير المصير الداخلي، خاصة اذا تم في إطار سلمي، شعبي، ومن خلال التفاوض مع الدولة، وهو مايجعل الحكم الذاتي خيارا قانونيا وسياسيا ممكنا وقابلا للنقاش، حتى وإن لم يكن معترفا به في الدستور اليمني. بالتالي، شعب حضرموت لا يمكنه فرض الحكم الذاتي من طرف واحد كحق دولي مطلق، لكن يمكنه، المطالبة به ضمن إطار الدولة، واستنادًا إلى الحق في المشاركة السياسية وتقرير المصير الداخلي، وبدعم شعبي ومجتمعي كبير، يمكن الدفع نحو إصلاح دستوري أو اتفاق سياسي يضمن الحكم الذاتي، يستند إلى ، سوابق سياسية ضمن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني (٢٠١٣) التي أشارت إلى النظام الفيدرالي كوضع انتقالي،

---

[١] - د. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن ٢٠٠٤م ،ص ١٦٤

[٢] - الموسوعة الحرة

[٣] - نفس المرجع السابق.

ويوجد إجماع نسبي في حضرموت حول الحاجة لحكم محلي موسع (أو شبه ذاتي) لضمان إدارة أفضل للموارد والتنمية. الحكم الذاتي غالبًا ما يُعتبر حلاً وسطًا مشروعًا ومقبولًا دوليًا لتسوية النزاعات الداخلية، خصوصًا إذا كان مدعومًا بمطالب شعبية قوية وسلمية، ويهدف إلى ضمان مشاركة محلية أوسع..ومدعوما بظروف غير عادية مرت بها حضرموت تتمثل في اقصاء سياسي ممنهج منذ ان تمت عملية الضم والالحاق لحضرموت من قبل دولة جنوب اليمن سابقا في ١٩٦٧م. ووفقًا للمواثيق الدولية، وتحديدًا ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، فإن:مبدأ تقرير المصير يُعتبر حقًا أساسيًا لكل الشعوب. وتنص المادة (١) من العهدين الدوليين على أن:"لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وبموجب هذا الحق لها أن تُقرر بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الأول

المسار التاريخي لمحاولات اقامة حكم ذاتي في حضرموت

التاريخ والثقافة السياسة كواحد من العوامل البنائية التي اثرت في تطور نظام الحكم الذاتي بحضرموت. بالتأكيد، التاريخ والثقافة السياسية يشكلان عوامل بنائية مهمة تؤثر على تطور نظام الحكم الذاتي في الكيانات الناشئة بشكل عام وحضرموت بشكل خاص.

إن عوامل وخبرات التنشئة المتنوعة التي اكتسبها القادة الحضارم على مدى سبعين عاما، ابتدأ باشتراكية عدن ثم دكتاتورية صنعا، كانت كفيلة بإن تشتت تركيزهم عن قضية الهوية الحضرمية، من وقتها أمسى المجتمع الحضرمي بلا بوصلة، وهو ما حدث فقد كانوا القادة بمثابة قارب النجاة للأنظمة المتعاقبة المتمسكة بحضرموت، كلما شارفت أنظمتهم على الغرق. اما التنشئة السياسية فتنطوي هي الأخرى على أهمية خاصة لاسيما في عملية ربط الإنسان بأهداف النظام السياسي وتفاعله مع قرارات السلطة السياسية، والمشاركة في صياغة السياسة العامة.[١] وقد كانوا اكثر مبالغة في التمسك بأهداف النظام السياسي في عدن وصنعا، ولعل من الطروحات القديمة في الفكر اليوناني القديم (لدى افلاطون على الأخص) هي فكرة المحافظة على النظام أساسا من خلال السيطرة على الوسائل التي تفرق بين افراد المجتمع، حيث يمكن السيطرة على دوافع الانسان.[٢]ولذلك ، يتوقف تماسك كل مجتمع انساني على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة أي على كل ما تنطوي عليه فكرة الثقافة في الواقع.[٣]

الفرع الأول: الهوية الثقافية والقومية

الهوية الثقافية والقومية من العوامل الحاسمة في تشكيل ملامح نظام الحكم الذاتي بحضرموت. فهي ليست فقط أداة لتعزيز الانتماء الاجتماعي والشرعية السياسية، ولكنها

[١] - د. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن ٢٠٠٤م ،ص ١٢٢

[٢] - نفس المرجع السابق، ص١٢١

[٣] - نفس المرجع السابق. ص١٢١

أيضاً توفر إطارًا لفهم التحديات والفرص التي تواجه المجتمعات المحلية بحضرموت، والهوية الثقافية والقومية، وتعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في دراسة المجتمعات والسياسة، بالإضافة إلى هذه الاشكال من المفهوم الميتافيزيقي التي تقف عند الأمم وتحدد كل امة على انفراد بهوية قومية ثابتة تعبر عن ذاتها في تاريخ خاص بها، هناك اشكال أخرى من هذا المفهوم تتجاوز ذلك وتدمج مجموعة كبيرة من الأمم في منطقة جغرافية معينة في هوية عامة واحدة تميزها عن مجموعة أخرى من الأمم والشعوب في منطقة أخرى [١]، ان الهوية الثقافية والقومية، لها تاثيرها على تماسك المجتمع، ولها تأثيرات عميقة على إقامة نظم الحكم الذاتي. سأقدم هنا ملخصاً شاملاً لهذه العلاقة وأثرها.

الهويات الثقافية والقومية هي الأطر التي يتعرف بها الأفراد والجماعات على أنفسهم وعلى الآخرين. تشمل هذه الهويات اللغة، الدين، التقاليد، القيم، والأعراف الاجتماعية. عند النظر إلى إقامة نظم الحكم الذاتي، تصبح هذه الهويات أدوات قوية يمكن استخدامها لتعزيز الشرعية والقبول الشعبي، ولكنها أيضاً قد تكون مصدراً للتوتر والصراع إذا لم تتم إدارتها بحكمة. وسنذهب إلى تحليل كيفية استخدام الهوية الثقافية والقومية لتعزيز إقامة نظم حكم ذاتي فعال وشامل.

الهوية الثقافية: تشمل مجموعة من القيم، الممارسات، التقاليد، والمعتقدات التي تميز وتجمع مجموعة معينة من الناس. تشمل اللغة، الدين، الفنون، التقاليد الغذائية، والملابس. أهميتها: تعزز الشعور بالانتماء والتضامن بين الأفراد والأمان الاجتماعي. وتساعد في بناء مجتمع متماسك،

الهوية القومية: تتعلق بالشعور بالانتماء إلى أمة معينة، تتضمن الفخر بتاريخ الأمة، ورموزها الوطنية، والأهداف المشتركة، والقيم المشتركة. أهميتها: تعمل كقوة موحدة تجمع الأفراد حول مشروع وطني مشترك.

إن الهوية الثقافية والقومية في حضرموت تعد من أهم عوامل تعزيز قيام نظام حكم ذاتي متكامل، ومن خلال وجود نظام الحكم الذاتي هذا، يتم تبني السياسات التي تعكس وتحترم الهوية الثقافية للسكان المحليين، وبالتالي يعزز من شرعية قيام ابعد من نظام حكم

---

[١] - د. نديم البيطار، حدود الهوية القومية، دار الوحدة، ١٩٨٢م، ص٥٢.

ذاتي ويزيد من قبول الناس حول الأهداف المستقبلية لحضرموت. على سبيل المثال، فرض نظام خاص او قوانين خاصة بالحكم الذاتي.

كما أنه يفسح المجال لإدراج الرموز التاريخية في المناهج والصكوك الرسمية، وكذلك الاحتفالات الثقافية المحلية، الأمر الذي يعزز من الشعور بالانتماء ويساعد في بناء ثقة المواطنين في الحكومة المحلية عند قيامها ويعزز من إيجاد التفاف شعبي عند تحقق مقدمات الانتقال إلى شكل الحكم الذاتي.

التمثيل الثقافي: التأكد من تمثيل جميع المجموعات الثقافية في المؤسسات المحلية يساعد في تعزيز الشمولية والمساواة. ويمكن فعل ذلك من خلال تشكيل لجان استشارية تضم ممثلين عن مختلف الثقافات المحلية يحدث تراص طوعي لإنجاح نظام حكم ذاتي.

السياسات التشاركية: اعتماد سياسات تشاركية تمكن المواطنين من مختلف الهويات من المساهمة في صنع القرار يعزز التماسك الاجتماعي ويعزز فعالية هذه العوامل.

- ومن أكثر التحديات التي يجب الوقوف أمامها التوترات العرقية والثقافية، حيث يجب إدارة التنوع بشكل جيد.وعلى السياسات المحلية أن تكون شاملة ومتوازنة لتجنب التهميش والإقصاء. قد تشعر بعض المجموعات بالاستبعاد إذا لم تكن هوياتها ممثلة بشكل كافٍ. من الضروري تبني سياسات تضمن تمثيل جميع المجموعات الثقافية، وهي خطوات بسيط لكن تختصر مراحل وتوفر الكثير من الزمن.

ومع كل ذلك، فلابد من بذل المزيد من الجهد المنظم المبني على أسس علمية، بعيدا عن الأساليب البدائية في بناء المجتمعات، بتلك الأساليب غالبا ما تتعثر كثيرا تلك التجمعات لعدم قيامها على أسس علمية، ولأنه يقودها اشخاص غير متخصصين، فتحل ثقافة عدم الطاعة للدولة وثقافة الفوضى، ويتحول الوضع إلى اللادولة، ولأن الأمر يتعلق ببناء مؤسسات دولة عصرية لا تمت بصلة للنظام القبلي البدائي الذي اصبحنا منه على بعد قرون ، فإن العمل المنظم أيضا يستدعي قبل كل شي وضع استراتيجيات لتعزيز الهوية الثقافية والقومية في المؤسسات المحلية لصالح قيام نظام الحكم الذاتي من خلال: إدماج التعليم الثقافي في المناهج الدراسية المحلية لتعزيز فهم الهوية الثقافية والقومية، وبتنظيم ورش عمل وبرامج توعوية لتعزيز التفاهم المتبادل، وتطوير سياسات شاملة تضمن تمثيل جميع المجموعات الثقافية في المؤسسات المحلية، بدعم المبادرات التي تعزز الهوية الثقافية

والتنوع، تعزيز الحوار بين المناطق المختلفة لبناء جسور من التفاهم والتعاون، بتنظيم منتديات ومؤتمرات تجمع بين مختلف المجموعات الثقافية.
التنمية المستدامة: دعم المشاريع الاقتصادية التي تستفيد من التراث الثقافي وتساهم في التنمية المستدامة، بتعزيز الصناعات الثقافية والحرف التقليدية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

- نماذج الأقاليم المتعددة الثقافات

مثال: إقليم كاتالونيا في إسبانيا
التاريخ والثقافة: كاتالونيا تتمتع بثقافة ولغة خاصة بها، مما يجعلها نموذجًا مثاليًا لدراسة تأثير الهوية الثقافية في إقامة حكم ذاتي فعال ومفيد.
السياسات الثقافية: الحكومة المحلية في كاتالونيا دعمت التعليم باللغة الكتالونية، وعززت الفعاليات الثقافية، وشجعت الصناعات الإبداعية.
وكان من نتائج ذلك زيادة في المشاركة السياسية والشعور بالانتماء، مع تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال السياحة الثقافية.
مثال: منطقة كيبك في كندا
التاريخ والثقافة: كيبك تتميز بهويتها الفرنسية الفريدة داخل كندا الأنغلوفونية، مما أتاح لها تطوير نظام حكم ذاتي يعكس هذه الهوية وبذلك أصبحت أفضل الأقاليم داخل كندا.
السياسات الثقافية: الحكومة المحلية في كيبك دعمت التعليم باللغة الفرنسية، وخصصت ميزانيات للأنشطة الثقافية، وشجعت الأدب والفنون الفرنسية.
ومن نتائج ذلك تعزيز الهوية الثقافية واللغة الفرنسية، مما ساهم في استقرار المنطقة وزيادة الشرعية السياسية.

ومما لاريب فيه فإن الهوية الثقافية والقومية تلعب دورًا محوريًا في بناء نظام حكم ذاتي فعال ومستدام. من خلال تبني سياسات تعكس وتحترم التنوع الثقافي، بها يمكن تعزيز الشرعية والقبول الشعبي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي. تحقيق هذا الهدف يتطلب إدارة حكيمة للتنوع وتبني نهج شامل يضمن تمثيل جميع المجموعات الثقافية. وهي مهام من اختصاص القيادة او الحكومة المحلية التي ينبغي ان تكون واعية

للتحديات المحتملة وتعمل على تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل لضمان تحقيق الاستقرار والتقدم في مناطقها المتعددة الثقافات.

ويرى دوركهايم أن في داخل كل فرد مكونات ومعطيات جمعية، تتمثل بالضمير الجمعي، تتشكل من أنساق قيم وأفكار وعادات ورموز تعبّر عن شخصية الفرد، وتعبّر عن الجماعة التي ينتمي إليها. وهذا الضمير الجمعي هو النواة البانية للهوية الجمعية، -يشير مفهوم الضمير الجمعي عنده إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف بين أعضاء المجتمع، التي تشكل نسقًا له طابع مميز [١].

ان التقاليد والقيم السياسية لها تأثيرا إيجابيا لصالح اقامة نظام الحكم الذاتي او سلبيا، تلك التقاليد والقيم السياسية التي تشكلت عبر التاريخ في المجتمعات المحلية بحضرموت وفي مخيلة القادة التي تتعلق بعملية التنشئة السياسية لصالح الأنظمة التي صادرات هوية حضرموت، وهي من أخطر المسائل التي رحلت ملف حضرموت إلى ابعد من الزمن القياسي، ماهي التنشئة السياسية؟ هي عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة وعن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع،[٢] بهدف السيطرة على دوافع الناس وقضاياهم المحلية. وكانت كفيلة بان تشتت تركيز قادة حضرموت عن قضية الهوية الحضرمية، الأمر الذي يحتاج إلى تحديث الذاكرة الجمعية، واستعادة ضبط الهوية الثقافية والقومية، حتى يتسنى بها التأثير على هياكل السلطة المحلية بمحاولة استدراجها نحو الحكم الذاتي كامل الصلاحيات كمرحلة أولية، الذي سيكون له انعكاساته على الكيانات الداخلية وعلى العلاقة ايضا بالحكومة المركزية.

للهوية الثقافية والقومية التأثير القوي على هياكل السلطة المحلية باتجاه ارساء اسس الحكم الذاتي، ولها أيضا التأثير على توطيد العلاقة بين المجتمعات المختلفة داخل حضرموت. وكذلك لا يفوتنا القول ان للانتماءات الثقافية والقومية الدور الفعال نحو

---

[١] - عبدالغني عماد مراجعة كتاب: سوسيولوجية الهوية، جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، ٢٥ يوليو ٢٠١٩، مركز حرمون للدراسات المعاصرة .

[٢] - د. ثامر كامل محمد الخزرجي، ص ١٢٣

تشكيل سياسات خاصة بالهوية الحضرمية والتراث الثقافي لتعزيز تماسك الهيئات الداخلية والتعايش السلمي داخل المجتمع الحضرمي.

الفرع الثاني: التجارب التاريخية والسياسية

لقد اثرت التجارب التاريخية والسياسية سلبا وإيجابا، وكذلك الاستعمار والحروب الأهلية والثورات، في تأخر استكمال مشروع الحكم الذاتي بحضرموت، ومن جانب أخرى وفي بعض المراحل كانت من عوامل تسريع اكتمال بناء نظام الحكم الذاتي واسع الصلاحيات، لولا فقدان التنظيم القانوني لبناء هذا المشروع، ومما لا ريب فيه كان الاحداث المتعاقبة التي شهدتها البلاد، فال حسن لصالح تحقيق أحلام أكبر من مجرد حكم ذاتي واسع الصلاحيات، بل هي أقرب إلى إعلان حكم ذاتي.

- **التحولات السياسية والاقتصادية:** بلا شك تؤثر التحولات السياسية والاقتصادية مثل الديمقراطية والانفصال والانتقال الديمقراطي، لصالح فرض نظام حكم ذاتي منفرد، بغير ضوابط دستور الدولة، ولأنه شريك في الجغرافية سيتم تفصل نصوص جديدة لصالح بقاءه حتى لا يذهب ابعد من ذلك. تلك التحولات كان لها تأثير طفيف في هياكل الحكم الذاتي والمجتمع الذاتي وفي علاقاته مع الحكومة المركزية، ولكن مازالت ذات قيمة في النشاط المستقبلي لعملية التنظيم القانوني لقضية حضرموت.

- **التنوع الثقافي واللغوي:** يمكن أن يؤثر التنوع الثقافي واللغوي في أقليم ما على تطور نظام الحكم الذاتي، وهي تحدي قد يكون من الصعب تجاوزه، حيث قد تحتاج السلطات المحلية إلى توفير خدمات وبرامج مكلفة لاستيعاب تلك الثقافات واللهجات والحفاظ عليها لكي تكون فعالة في تلبية احتياجات مجتمعات متعددة الثقافات واللغات.

بشكل عام، يمثل التاريخ والثقافة السياسية عاملًا أساسيًا يشكل السياق الثقافي والتاريخي الذي يؤثر في عملية الوصول إلى نظام الحكم الذاتي في حضرموت ويدفع به إلى أكثر من ذلك، إلى تشكيل سياسات ومؤسسات تعكس تلك العوامل وتلبي احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية بحضرموت.

ان المسار التاريخي لنظام الحكم الذاتي في حضرموت تأثر بالعديد من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. وسنلقي نظرة عامة على بعض الجوانب الرئيسية لهذا المسار:

أولا: الاستعمار والاستقلال: اثرت مرحلة الاستعمار على مجرد وضع افكار بتشكيل حكم ذاتي قابل للتطور، فكانت الفترة الاستعمارية فترة توقف لأي نشاط يهدف إلى بناء حكم ذاتي على كافة الأصعدة، مرحلة اعاقت بالفعل محاولة البدء في بناء مشروع حكم ذاتي كان يوجد في مخيلة الحضارم.

بعد الاستقلال بدأت تبرز الرغبة في الحاجة لحكم ذاتي يحصن حضرموت ضد المرحلة التي بدأت ملامحها سيئة للغاية وتنذر بمستقبل مجهول، على اثر ذلك شهدت حضرموت بعد الاستقلال مباشرة حراك سياسي يدعو إلى احداث تحولات سياسية واقتصادية باتجاه إقامة حكم ذاتي، اوحكم ذاتي في حده الأدنى ، فتشكلت بدايات هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت تبدو للحضارم وكأنها بداية لإقامة كيان شبة مستقل عن جنوب اليمن، لكن الحقيقة ليست كذلك، بل كانت بداية بأدراج حضرموت ضمن مخطط كبير اطلق عليه المحافظات الست، يحمل مشروعا متعجرفا وافكارا غريبة فطنها رواد السياسة والإقتصاد الحضارم، فأنسحبوا بهدوء إلى الدول المجاور، وانتهى الأمر بحضرموت محافظة اسمها الخامسة لا يذكر منها الا مدينة اسمها المكلا يغلب عليها الطابع العشوائي، وهي ليست ذات أهمية للنظام الجديد الغريب الذي حكم جنوب اليمن آنذاك. ثم انغمس الساسة الحضارم، الواحد تلو الاخر، وفي كل المراحل التالية، في برنامج إعادة التنشئة السياسية الجديدة، التي أشرف عليها الاشتراكيون، ثم تلقفتهم الديكتاتورية التي ورثت دولة الاشتراكيين، فخاضوا معها تجربة جديدة في التنشئة السياسية في صورة مغايرة تماما عن الأولى حتى وصلوا إلى الحد الذي أنساهم قضيتهم الرئيسية. هذه التنشئة اكسبتهم اتجاهات وقيم سياسية دافعوا بها عن تلك الأنظمة السياسية وعن مشاريعها التي لا تعترف بقضية حضرموت كشرك في جغرافيا الدولة [1].

ثانيا: النظام السياسي والحكم الشمولي: في العديد من الدول الفقيرة، كانت هناك تقليدات للحكم الشمولي أو الديكتاتوري، حيث كانت السلطة متمركزة بشكل كبير في يد الحكومة المركزية. وكذلك الحال بالنسبة لحضرموت مع الحكومة المركزية، وقد أثر هذا على

[1] - انظر الصورة رقم ٣ في ملف الصور.(الموسوعة الحرة).

الحالة في حضرموت وأثر على عملية الانتقال إلى نظام الحكم الذاتي. وكان لغياب الدولة العادلة بالغ الأثر على حالة مستقبل حضرموت.

ان الدولة تعد شكلا للسلطة لأنها تجعل الطاعة امرا مقبولا من قبل عامة الناس، اذ ان السبب الأساس الذي وجدت من أجله الدولة هو تقديم تمثيل حقيقي لأسس السلطة التي تجعل القدرة على التمييز بين الحكام والمحكومين امرا ممكنا على أساس ليس بالضرورة أن يكون مستندا إلى القوة [١]، ويعتقد (جورج بوردو) إن "الدولة يمكن ان ترفع من شأن الحياة السياسية حين يكون لها دور في التقريب بين الأشخاص الذين يحدث بينهم تباعد بسبب ميولهم وقدراتهم المختلفة" [٢]. لا ان تحط من شان الحياة السياسية، فيكون دورها سلبي وتسلطي.

ان خضوع الأقاليم التي تتكون منها الدولة إلى سلطة مركزية موحدة يعني وضع مصير البلاد بيد جماعة قليلة لا تمثل سوى نسبة بسيطة من مجموع السكان. الأمر الذي يترتب عليه الحاق الضرر بمبادئ الديمقراطية لان المركز يبقى متحكما بسياسة الأقاليم . حتى وان كانت السلطات في هذه الأقاليم قد جاءت عن طريق صناديق الاقتراع [٣].

أن تأثير النظام الشمولي والحكم الدكتاتوري على إقامة حكم ذاتي يكون في الغالب سلبيًا و يفاقم من الامر، عندما تكون هناك أقاليم لا تعترف بالتبعية المركزية التاريخية، او تعد نفسها شريك في الخارطة، فينتقل سقف مطالبها من حكم ذاتي واسع الصلاحيات إلى الحق في الحكم الذاتي او الحق في تقرير المصير، وأقرب مثال من وقعنا العربي حالة إقليم كردستان العراق وجنوب السودان وجنوب اليمن، وحضرموت موضوع الدراسة، ولذلك فإن المبالغة في الشمولية يمكن أن تؤثر على العديد من الجوانب المختلفة للحياة المحلية. وهذه بعض الأثار الرئيسية:

تقويض الديمقراطية المحلية: يقوم النظام الشمولي والحكم الدكتاتوري عادةً بتقويض الديمقراطية المحلية، ومازالت كثير من الأنظمة متخلفة، وتستمد بقاءها من ذلك،

---

[١] - د. عبد العزيز عليوي عبد، دور السلطة التنفيذية في التجارب الاتحادية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٢-٢٠٢١م.

[٢] - د. عبد العزيز عليوي عبد، نفس المرجع السابق.

[٣] - د. عبد العزيز عليوي عبد، نفس المرجع السابق.

كان ذلك هو مفهوم قديم، فأصبح المفهوم الجديد للدولة هو أنها مؤلفة من الشعب ككل. واقترن هذا بمفهوم للحكومة انها وكيلة للشعب تنبثق من ارادته وتتحمل المسؤولية تجاهه.[1]

الحكم الشمولي يعمل على تركيز السلطة بشكل كبير في يد الحكومة المركزية أو القيادة الدكتاتورية، او القيادات الدكتاتورية الصغيرة المفوضة، الأمر الذي يمكن أن يقلل من حرية السكان المحليين في اختيار ممثليهم واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم او في اختيار الشكل الأنسب، وهو ما حدث بالفعل لحضرموت في مرحلة كانت من أصعب المراحل في تاريخ حضرموت. ان كرت جدلية السيادة والوحدة الوطنية وعدم مخالفة الدستور، الذي يتم رفعه من الدكتاتوريين الجدد أبناء الديمقراطية العقيمة، لا يعد عائقا قانونيا، لأنه لا يمثل الحقيقة القانونية لمشروعية أو عدم مشروعية تلك الحجج.

السيطرة السياسية والإدارية: يؤدي النظام الشمولي والحكم الدكتاتوري إلى السيطرة الواسعة من قبل الحكومة المركزية أو الحاكم الدكتاتوري على جميع جوانب الحياة المحلية، بما في ذلك التعيينات في الإدارة المحلية وتحديد السياسات وتوجيه النفقات المالية. ذلك يعني أن الحكومة الدكتاتورية تتحكم بشكل كامل في جميع الجوانب الإدارية والتشغيلية للمرافق العامة، مثل الكهرباء، المياه، النقل، الصحة، التعليم، وغيرها. مع وجود شريحة واسعة من الموظفين في المرافق التي تحتاج إلى تخصصات علمية، لا يمتلكون المعرفة او الخبرة الكافية و القدرة على الابتكار، لسبب بسيط أنه لا توجد مدارس النخبة أو البوليتكنيك (كانت توجد اقسام البوليتكنيك لكن كمتاحف للنزهة). مع ان مدارس النخبة (في فرنسا) مثل مدرسة البوليتكنيك هي الحوض الذي يجند منه المستخدمون القياديون للمشاريع الكبرى، او موظفو المناصب العليا للدولة.[2]

تقييد حرية التعبير والمشاركة المدنية: قد يكون للنظام الشمولي والحكم الدكتاتوري تأثير سلبي على حرية التعبير والمشاركة المدنية في الشؤون المحلية. ويمكن أن يتعرض المعارضون

---

[1] - - روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب ، تكوين الدولة ،، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص١٤٦

[2] - نيكولاس بولانتزاس ، نظرية الدولة، ترجمة، ميشيل كيلو، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ص٢٢٧

للاضطهاد والتضييق على حرية التجمع والتنظيم، مما يجعل من الصعب على السكان المحليين التعبير عن آرائهم والمطالبة بتغييرات في المجتمع المحلي، ولتحقيق تقدم بسيط يتطلب الكثير من الوقت وتزامن الكثير من الظروف والعوامل المساعدة.

الفساد وسوء الإدارة: يمكن أن يؤدي النظام الشمولي والحكم الدكتاتوري إلى انتشار الفساد وسوء الإدارة في المؤسسات المحلية، حيث يفتقر النظام إلى آليات فعالة للرقابة والتوازن والشفافية. وهذا بدوره يؤدي إلى إهدار الموارد وعدم تلبية احتياجات المجتمعات المحلية بشكل فعال، وفي كثير من الأحيان تتعمد تلك الأنظمة في غض الطرف عن حالة استشرى الفساد و سوء الإدارة لتلهي المجتمع الذاتي عن القضايا الرئيسية.

تأثير على التنمية المستدامة: يمكن أن يكون للنظام الشمولي والحكم الدكتاتوري تأثير سلبي على التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، حيث يفتقر النظام إلى رؤية طويلة الأمد وإلى التخطيط الشامل والشراكات المؤسسية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، التي تلامس احتياجات المجتمع الذاتي الحقيقية، بعيدا عن اسلوب الاستقطاب، الذي غالبا ما يكون أسلوب من أساليب تلك الأنظمة.

ثالثا: التحولات الديمقراطية والإصلاحات: في السنوات الأخيرة، شهدت البلاد تحولات نحو الديمقراطية وإصلاحات في نظام الحكم، بعد ان بلغت فيها الدكتاتورية مرحلة لم تعد تحتمل نفسها، ولم يكن امامها الا هذا الطرق لتضيف إلى نفسها فترة إضافية خارج العمر الافتراضي لها، الأمر الذي انعكس إيجابا باتجاه تحولات ديمقراطية، وأول من قطف ثمار هذا التحولات كانت حضرموت، وهو ما أدى إلى توسيع دائرة المشاركة المدنية وتعزيز الشفافية وشبه الحكم الرشيد في حضرموت.

التحولات الديمقراطية والإصلاحات اثرت وبشكل إيجابي لصالح إقامة شبه حكم ذاتي فعّال وشامل في حضرموت لعدة أسباب:

- **تعزيز المشاركة المدنية:** يشجع التحول نحو الديمقراطية والإصلاحات على زيادة المشاركة المدنية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. يتيح ذلك للمجتمعات المحلية فرصة في اتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرة على حياتهم ومستقبلهم، وبذلك تدفعهم نحو تعجيل استكمال مشروع نظام الحكم الذاتي بكل جرأة.

تعزيز الشفافية والمساءلة: يعزز التحول الديمقراطي والإصلاحات من فرص إقامة حكم ذاتي مكتمل الأركان، الذي ينعكس على الواقع العملي من خلال التمكين من تعزيز فرص الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي على المستوى المحلي. ذلك يجعل من السهل رصد أداء السلطات المحلية وتقديمها للحساب عن أفعالها، وبذلك يسهم في تحسين جودة الحكم المحلي. ومن ثم رضا وقبول الناس باستكمال مشروع حضرموت، وباستكمال ركن السيادة، كواحد من أهم الأركان، وقد جرت غالبية الفقه على اعتبار "السيادة" الركن الثالث للدولة بعد "الشعب" و "الإقليم" [١].

تعزيز حكم القانون: يساهم التحول الديمقراطي في تعزيز حكم القانون الذي يعد ضمانة لحماية حقوق المواطنين، وتنفيذ القوانين بشكل عادل ومتساوٍ للجميع في منطقة الحكم الذاتي، ويكون له انعكاساته على احترام الحقوق الأساسية على المستوى المحلي في عموم حضرموت.

تشجيع التنمية المستدامة: التحول نحو الديمقراطية والإصلاحات، يفتح الطريق لوضع اللمسات الأخيرة لقيام حكم ذاتي واسع الصلاحيات في حضرموت، تلك الظروف تعمل على ازدياد ثقة المستثمرين الحضارم في ان الأمور تسير لصالح خلق مناخ مؤاتي للاستثمار، الأمر الذي يشجع على تقدم التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ومن ثم يسهم في تمكين المجتمعات المحلية قبض زمام المبادرة والمشاركة الشاملة في عملية التخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، ويعزز ذلك من فرص التعاون والشراكات بين السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على تحقيق التنمية وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية بشكل فعّال في عموم حضرموت.

بشكل عام، فإن التحولات الديمقراطية والإصلاحات تخلق بيئة مواتية لإقامة حكم ذاتي فعّال ومستدام، حيث تعزز من المشاركة المدنية ومن الشفافية والمساءلة وتعزز الحكم الرشيد الذي برزت فيه حضرموت كنموذج، وتحقق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وتعطي فرصة أفضل لتسوية النزاعات السياسية الداخلية بدون إراقة الدماء.

رابعا: التحديات الاقتصادية والاجتماعية: تواجه الدول الفقيرة تحديات اقتصادية واجتماعية مثل الفقر والبطالة ونقص الخدمات الأساسية. وهذه كانت من أكبر التحديات

[١] - د. فتحي عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص ٦١

التي تواجه النهوض بحكم ذاتي مكتمل في حضرموت، أن هذه التحديات تؤثر على قدرة حكومة (قيادة) حضرموت المحلية تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، في زمن قياسي لكثرتها، وبالتالي استكمال تطوير نظام الحكم الذاتي بشكل فعال. فحضرموت ورثت تركة مثقلة بالالتزامات، و لإصلاح ما أفسدته المراحل السابقة، تحتاج حضرموت إلى انفاق الكثير على برامج تأهيل المجتمع.

إن برامج تأهيل المجتمع تشمل مجموعة من الأنشطة والمبادرات التي تستهدف تعزيز وتنمية المجتمعات المحلية في عموم حضرموت وتحسين جودة الحياة فيها. هذه البرامج قد تكون متعددة الأهداف والتوجهات، وتشمل مجموعة متنوعة من المجالات والأنشطة. وسوف نستعرض بعض البرامج الشائعة التي يمكن تنفيذها لتأهيل المجتمع في حضرموت.

برامج التعليم والتدريب: تتضمن هذه البرامج تقديم الدورات التدريبية وورش العمل والدورات التعليمية في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل المهارات الأساسية، وتطوير المهارات الوظيفية، وريادة الأعمال، والتكنولوجيا، والتعليم البيئي، والصحة، وغيرها.

برامج التنمية الاقتصادية: تشمل هذه البرامج توفير الدعم والموارد لريادة الأعمال وتنمية القطاع المحلي، وتعزيز الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتعزيز التجارة المحلية والسلسلة اللوجستية.

برامج التمكين الاجتماعي والثقافي: تهدف إلى تعزيز التمكين الاجتماعي والثقافي للفئات المحلية المهمشة والمهملة، من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي، وإعداد برامج الضمان الاجتماعي وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتعزيز الهوية الثقافية والتعددية الثقافية.

برامج تحسين الصحة والبيئة: تشمل هذه البرامج توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتعزيز الوعي الصحي، وتوفير البيئة الصحية والنظيفة، وتعزيز ممارسات الاستدامة البيئية وحماية البيئة.

برامج التنمية الزراعية والريفية: تستهدف تعزيز الزراعة المستدامة وتطوير القطاع الزراعي والريفي، وتحسين الإنتاجية والدخل في المجتمعات الريفية، وتقديم الدعم للمزارعين والمنتجين الصغار.

برامج التنمية الحضرية والبنية التحتية: تهدف إلى تحسين البنية التحتية الحضرية وتطوير المدن والمناطق الحضرية، بما في ذلك تطوير الإسكان، وتوفير الخدمات الأساسية، وتحسين التخطيط الحضري.

هذه مجرد أمثلة قليلة على البرامج التي يمكن تنفيذها لتأهيل المجتمعات المحلية في حضرموت اذا كانت تسير إلى ابعد من حكم ذاتي واسع الصلاحيات. تختلف هذه البرامج باختلاف الظروف المحلية واحتياجات المجتمع، وتتطلب تخطيطاً وتنفيذاً شاملاً يشمل تشارك المجتمع الذاتي والشركاء المعنيين.

على الرغم من التحديات التي تواجهها حضرموت، إلا أن هناك جهودًا مستمرة لتعزيز نظام الحكم الذاتي وتطويره، بما في ذلك تشجيع المشاركة المدنية وتعزيز الحوكمة الرشيدة وتعزيز القدرات المؤسسية للسلطات المحلية واكتمال بناء السلطات الثلاث [1].

---

[1] - الحكومة الإلكترونية هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموما، ووضع المعلومة في متناول

الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء. ويعتقد أن أول استخدام لمصطلح «الحكومة الإلكترونية» قد ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٢. انظر أيضا الصورة رقم ٦ في ملف الصور (الموسوعة الحرة).

الفصل الثاني

مقومات إقامة نظام حكم ذاتي بخضرموت

مستقبل نظام الحكم الذاتي في حضرموت يعتمد على عدة عوامل وتحديات، ومن الممكن تحديد بعض التوجهات المحتملة التي قد يسلكها هذا النظام بعد اكتمال مقدماته:

أولا- تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية: من المتوقع أن يستمر نظام الحكم الذاتي في حضرموت في تعزيز الديمقراطية وتعزيز المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي. قد تشهد الحكومة (القيادة) المحلية مزيدًا من التحول نحو نظام حكم أكثر شفافية ومساءلة، وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعّالة في شؤون مجتمعاتهم.

ثانيا: تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة: يمكن أن يشهد نظام الحكم الذاتي تركيزًا متزايدًا على تعزيز الحكم الرشيد الواسع الصلاحيات او أكبر من ذلك، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية. يعتبر ضمان استخدام السلطات المحلية للموارد بطريقة فعّالة ومسؤولة أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع وتصحيح أخطاء المراحل السابقة.

ثالثا: تحسين الخدمات والبنية التحتية: يمكن أن يتم توجيه جهود إضافية نحو تحسين الخدمات والبنية التحتية في المجتمعات المحلية في عموم حضرموت، بما في ذلك الصحة والتعليم والإسكان والنقل والمرافق العامة الأخرى. يعتبر تطوير البنية التحتية الجيدة أساسًا لتعزيز الجودة المعيشية وجذب الاستثمارات.

رابعا: التنمية المستدامة والتكيف مع التحديات البيئية: من المتوقع أن يكون لنظام الحكم الذاتي في حضرموت دور هام في تعزيز التنمية المستدامة والتكيف مع التحديات البيئية، مثل التغير المناخي وتلوث البيئة. قد يشهد النظام جهودًا متزايدة لتعزيز الممارسات البيئية المستدامة وتوجيه الاستثمارات نحو الحلول البيئية.

خامسا: تعزيز التعاون والشراكات: قد يتم التركيز على تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومة المحلية بحضرموت والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ودول الخليج والمنظمات الدولية، المجتمع المدني ليس المجتمع العام، بل هو اضيق نطاقا منه، أنه ببساطة: النقابات، واتحادات العمال، والمؤسسات والهيئات والجمعيات الخيرية، والنوادي،

ومجموعة المنظمات غير الحكومية، والغرف التجارية، والاتحادات المهنية [1]. تعاون بلا تناقض، يعتبر هذا التعاون أساسًا للمرور إلى مرحلة الحكم الذاتي لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المشتركة.

بشكل عام، يمكن أن يكون مستقبل نظام الحكم الذاتي متطورًا ومبنيًا على القيم الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، مما يسهم في تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية الحضرمية وتحقيق التنمية المستدامة، وبإيجاز سوف نتطرق إلى المقومات البشرية والمقومات المادية والبيئة الدولية والعولمة، باعتبارها اهم المرتكزات التي تساعد على الانفراد بحكم ذاتي يؤدي إلى حكم ذاتي:

الفرع الأول: المقومات البشرية

يعتمد نجاح نظام الحكم الذاتي بشكل كبير على المقومات البشرية، وهي التي تسهم في بناء بيئة عمل فاعلة ومسؤولة تحقق مصالح المجتمع الذاتي وتحقيق التنمية المستدامة. الموارد البشرية تشير إلى القوى العاملة والمهارات والقدرات البشرية المتاحة التي يمكن بها إحداث تقدم في منظومة الحكم المحلي. تُعتبر الموارد البشرية أحد المقومات الرئيسية التي تسهم في نجاح الأعمال وتحقيق أهداف التنمية.

نعم، المقومات البشرية تعتبر عاملًا حاسمًا من بين عوامل نجاح نظام الحكم الذاتي او الحكم الذاتي:

- **القيادة القوية والفاعلة:** تلعب القيادة القوية والفاعلة دورًا حاسمًا في نجاح أي نظام حكم محلي. يجب أن تكون القيادة التي ستقود حضرموت في مفترق الطرق هذا، وقادرة على رؤية المستقبل ووضع الأهداف وتحفيز الفريق وتوجيه الجهود نحو تحقيق التطلعات المحلية.

- **الكفاءة الإدارية والتنظيمية:** يحتاج نظام الحكم الذاتي والحكم الذاتي إلى موظفين ومسؤولين مدربين ومؤهلين لأداء مهامهم بكفاءة وفعالية. يشمل ذلك القدرة على إدارة الموارد بشكل جيد وتقديم الخدمات بشكل فعال وفقًا لاحتياجات المجتمع المحلي.

[1] - د. محمد عثمان الخشت، نفس المرجع السابق، ص٩

- **الشفافية والمساءلة:** تعزز الشفافية والمساءلة ثقة المواطنين في نظام الحكم المحلي. يجب على المسؤولين تقديم المعلومات بشكل شفاف وتقديم التقارير الدورية والمساءلة عن أعمالهم أمام المجتمع.

- **المشاركة المجتمعية:** تعتبر المشاركة المجتمعية أساسية لنجاح نظام الحكم المحلي. يجب أن يتيح النظام الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات وتقديم الاقتراحات والملاحظات والشكاوى.

- **التعليم والتدريب:** يؤثر التعليم والتدريب المستمر على كفاءة وأداء العاملين في الحكومة المحلية. يمكن أن يساهم التحسين المستمر في المهارات والمعرفة في تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية.

- **الروح الوطنية والانتماء للمجتمع:** يمكن أن تسهم الروح الوطنية والانتماء للمجتمع في تعزيز الالتزام والمسؤولية نحو تحقيق التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة في منطقة الحكم الذاتي.

- **التنمية السياسية:** هي عملية تمكين الأفراد من فهم السياسة والمشاركة الفعالة فيها، مما يعزز قدرتهم على التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم ومستقبل مجتمعهم، التي تشمل التوعية السياسية معرفة الأفراد بالنظام السياسي والقوانين والدستور والمؤسسات الحكومية وآليات صنع القرار، والتعليم بتوفير المعرفة والمهارات اللازمة لفهم وتحليل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثاني: المقومات المادية

المقومات المادية تلعب دورًا حيويًا في نجاح نظام الحكم الذاتي، حيث توفر البنية التحتية اللازمة والموارد المالية والبشرية سهولة تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف المحددة للمجتمع المحلي.

المقومات المادية تعتبر أيضًا عاملًا مهمًا من بين عوامل نجاح نظام الحكم الذاتي في حضرموت. وهذه بعض الأسباب التي توضح أهمية المقومات المادية في هذا السياق:

البنية التحتية السليمة: توفر البنية التحتية المناسبة المرافق اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المجتمع المحلي، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات ونظام الصرف الصحي والمياه النظيفة.

الموارد المالية الكافية: تحتاج الحكومة المحلية إلى موارد مالية كافية لتمويل برامج ومشاريع تحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع. يشمل ذلك تخصيص الميزانية اللازمة وتطوير آليات جباية الضرائب والرسوم المحلية والاستفادة القصوى من الثروة النفطية والغازية والثروة السمكية.

المرافق العامة والخدمات الأساسية: توفير المرافق العامة والخدمات الأساسية مثل الإضاءة العامة والنقل العام ونظام النفايات يسهم في تعزيز جودة الحياة في المجتمع الذاتي ورفع مستوى رضا المواطنين.

التخطيط والتنظيم الحضري: يسهل التخطيط والتنظيم الحضري في توفير المقومات المادية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة النمو الحضري بشكل فعّال.

لقد كان للتنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في حضرموت الدور الفاعل في إحداث التغيير نحو حكم ذاتي واسع الصلاحيات يسير باتجاه حكم ذاتي، وقد كان ملحوظ من خلال الاعتماد على الكوادر الشابة المؤهلة والدفع بهم لشغل المراكز المهمة ، وكان ملحوظ توجيه الجهود والطاقات لتشغيل مينا المكلا والعمل على تطويره ، وفرض رسوم منخفضة على الاستيراد عبره وبالذات المشتقات النفطية بهدف زيادة نشاط الميناء ، وهو ما زاد من اقبال الشركات والأشخاص على استخدام الميناء، الذي أدى بدوره إلى زيادة الدخل، والاجتهاد في تحصيل موارد الدخل، الضرائب والرسوم، بدون تهاون، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الخدمية مقابل تسهيلات للقطاع الخاص في مجالات أخرى و توفير الأمن والحماية للبنوك الخاصة والحكومية.، وضرورة التعاقد في الوقت الحالي بنظام -B.O,T [1].

Build, Operate, Transfer وهو من أفضل النظم القانونية في عقود الصناعة النفطية بشكل خاص وفي الإنشاءات بشكل عام ، و يقصد باصطلاح B.O.T، البناء والتشغيل والتحويل، اذ يقوم هذا النظام على استخدام التمويل من القطاع الخاص لإنشاء المشروعات العامة و بمقتضاه تمنح الحكومة لفترة محدودة من الزمن احد الاتحادات المالية الخاصة، ويطلق عليها شركة المشروع امتياز لدراسة وتطوير وتنفيذ مشروع معين تقترحه

[1] - تفاصل المشروع ونص العقد على صحيفة الأيام ١.يونيو ٢٠٢١م

الحكومة او شركة المشروع [١]. وقد تم بهذا النظام التعاقدي عقد اتفاقية استثمار لأنشاء وبناء ميناء قناء، في مديرية رضوم ٢٠٢٠م [٢].

الفرع الثالث: البيئة الدولية والعولمة

ان حظوظ الأقاليم الغنية وذات التراث المختلف في الحصول على الحكم الذاتي او، كبيرة وتعتمد على مزيج من العوامل التاريخية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية. ومع ذلك، فإن قيام حكم ذاتي وتحقيق الحكم الذاتي يتطلب توازنًا دقيقًا بين رغبات الإقليم ومرونة الحكومة المركزية، وكذلك التأثيرات الداخلية والخارجية. واهم ما في الامر، وفي كثير من الأحيان، يمكن أن يكون للدعم الإقليمي والدولي دور في تحقيق الحكم الذاتي، من خلال الاعتراف الدولي أو الدعم الدبلوماسي للأقاليم الساعية للاستقلال. إذا كانت حظوظ قيام حكم ذاتي معدومة بسبب نهج الحكومة المركزية.

على كل حال، يعتبر الحكم الذاتي، الفرصة المثلى للاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، فهما عاملان مهمان يجب مراعاتهما لصالح إحلال السلام الدائم. وفي أفضل الأحوال كثيرا ما يؤدي الحكم الذاتي إلى تقليل التوترات الإثنية والسياسية، إذا تم حقيقة عبر مباحثات سياسية بينما في حالات أخرى قد يؤدي إلى زيادتها.

البيئة الدولية والعولمة globalization[٣] لها تأثيرات معقدة ومتعددة الأوجه على فرص قيام الأقاليم الغنية وذات التراث المختلف بالضغط لصالح قيام حكم ذاتي خلافا للنظام القانوني للدولة المركزية التي لا تريد التخلي عن المركزية السياسية، او التغيير إلى نظام فيدرالي، والامر الأكثر تعقيدا هو عندما تكون هذه الدولة في مواجهة إقليم واحد فقط

---

[١] - د. محمد السيد بنداري ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد، ٩٤٩٢ ،الوضع القانوني لخصوصية عقود البترول ص١٣٦٨

[٢] - نص اتفاقية تأجير ميناء قنا. صحيفة الأيام. الثلاثاء. ١ يونيو ٢٠٢١

[٣] - العولمة، هي عملية التفاعل والتكامل بين الأشخاص والشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم. ظهر مصطلح العولمة لأول مرة في أوائل القرن العشرين (ليحل محل المصطلح الفرنسي السابق mondialisation)، وتطور معناه الحالي في وقت ما في النصف الثاني من القرن العشرين، ودخل حيز الاستخدام الشائع في التسعينيات لوصف الاتصال الدولي غير المسبوق لما بعد العولمة. (انظر أيضا الصورة رقم ٧ في ملف الصور من FasterCapital).

يتململ، فيصبح تغيير نظام الحكم لصالح إقليم واحد أمر في غاية الصعوبة، أو إنها تستفيد بقية الأقاليم من الوضع الجديد، وما عدا ذلك، فخيار الحكم الذاتي أقرب إلى التحقيق.
إليك كيفية انعكاس هذه العوامل على تعزيز فرص قيام حكم محلي:

- التأثيرات الاقتصادية للعولمة

العولمة يمكن أن تعزز قدرات الأقاليم الغنية على تحقيق الحكم الذاتي اذا فشلت في إيجاد حلول سياسية توصل لقيام نظام حكم محلي، وذلك نابع من رغبة الدول المؤثرة في الوصول إلى الموارد وتصدير المنتجات. ان الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية أو التي تمتلك اقتصادًا قويًا يمكنها الاستفادة من هذا الانفتاح الاقتصادي لتعزيز استقلالها المالي، يضاف إلى ذلك ان الأقاليم الغنية تجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز بنيتها التحتية الاقتصادية ويزيد من فرصها في تحقيق استقلاليتها.

- **التأثيرات السياسية للعولمة:** العولمة تتيح للأقاليم التواصل مع المجتمع الدولي والحصول على دعم دبلوماسي أو سياسي من دول ومنظمات دولية تدعم حق تلك الدول في تقرير المصير، ومع انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن تحصل تلك الأقاليم على فرصة أكبر في تقرير مصيرها، حيث يمكنها المطالبة بهذه الحقوق ضمن الإطار الدولي.

- **التأثيرات الثقافية والاجتماعية للعولمة:** العولمة يمكن أن تعزز الوعي بالهوية الثقافية والإقليمية من خلال وسائل الإعلام العالمية والاتصال الرقمي، مما يدعم مطالب تقرير المصير او شكل نظام الحكم فيها. والأقاليمالمطالبة بحق تقرير المصير يمكنها بناء تحالفات مع حركات مشابهة حول العالم، مما يزيد من زخم حركتها.

- **التكنولوجيا والاتصال:** التكنولوجيا تسهل التنظيم والتواصل بين النشطاء والداعمين لهذ المشروع السياسي داخل الإقليم وخارجه، وبلا شك، وسائل الإعلام الرقمية يمكن أن تزيد من الشفافية وتسلط الضوء على قضايا الأقاليم، مما يعزز الدعم الدولي والمحلي.

وتأثر الحكومات المحلية بالعولمة من خلال ظهور الوحدات المحلية كوحدات فاعلة في الاقتصاد العالمي ومؤثرة في السياسة الدولية بشكل عام، وهو ما تجسد في انخراط عدد من المدن والمقاطعات في الاقتصاد العالمي من خلال كونها مدن جاذبة للاستثمار وحلقة وصل بين التجارة الإقليمية والدولية.[١]

---

[١] - د. مثنى فائق مرعي ،د. فرح ضياء المبارك ، نفس المرجع السابق .ص١٨٣

الفصل الثالث

العوامل البنائية والبيئية المؤثرة في تطور نظام حكم ذاتي في حضرموت

عدم وجود حكم ذاتي في المجتمع، ذلك يؤدي إلى عدم الكفاءة في إدارة الموارد والخدمات المحلية، مما يؤثر سلباً على جودة الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد وتعريف المشكلة في المجتمع الذاتي يتطلب نهجاً شاملاً ومحدداً لفهم الجوانب المختلفة للمشكلة وتأثيرها على المجتمع، أن جمع البيانات والمعلومات، ثم اجراء الملاحظة الميدانية، واجراء المقابلات او الاستبيان، ومن ثم تحليل هذه البيانات، وتحديد الأنماط والتوجهات، ثم بعد ذلك تحديد التأثيرات السلبية للمشكلة على المجتمع سواء كانت اقتصادية، الاجتماعية، او سياسية او كلاهما، وتحديد نطاق تأثير تلك المشكلة ، ثم مراجعة كل الدراسات، والتشاور مع أهل الخبرة من القانونيين، ثم البدا في المعالجة، وهذا ما حدث بالضبط، فقد انتهت الأمور إلى البحث عن الحلول، بعد مشاركة البيان مع المجتمع للحصول على ملاحظاتهم وتأكيدهم. و بتقييم الجوانب القانونية والسياسية، وتحليل مستوى تفاعل القوى السياسية المحلية والإقليمية وتقييم دعمها لهذه القضية وذلك لم يكن بالأمر الهين، بل ان الأمور قد وصلت إلى هذا المستوى، بعد حراك مجتمعي و سياسي تبنى قضية تأسيس حكم محلي، وهي الآن في مرحلة البحث عن الحلول مع السلطات المركزية، وهذا الجهد يضع خارطة الطريق للوصول للحل الأمثل ثم كيفية انفاذه، ولان هذه القضية في غاية التعقيد، فقد وجدنا أنه من الأنسب ان نضع التصور المثالي والتنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي الذي يأمل أبناء هذه المنطقة الوصول اليه، وهي عوامل تسهل من تطوير استراتيجيات عملية لتحقيق الحكم الذاتي، فهذا الجهد للدفع باتجاه تبني، الحكومة المركزية، إصلاحات قانونية، وتغيير الاطار القانوني، لتمكين الحكم الذاتي. وكما يرى البعض أنه "يتوقف النجاح في اثارة اهتمام الحكومة بالمشكلة بما يؤدي إلى إدراجها في جدول الاعمال على قدرة من يعتقدون في وجود مشكلة على إقناع الحكومة بذلك، وبضرورة قيامها باتخاذ ما يلزم لعلاج المشكلة [١]. ويقوم هذا التجمع بين المهتمين بالمشكلة على قاعدتين أساسيتين الأولى، ان

---

[١] - د. ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٤م، ص١٦٥

أعضاؤه يتأثرون مباشرة بالمشكلة ويعتبرونها وضع غير مرغوب فيه ويلزم تغييره، والثانية، انهم يرغبون في دفع الحكومة إلى اتخاذ ما يلزم لإحداث التغيير المرغوب فيه ومستعدون للعمل على ذلك [١]. وباكتمال المدى الزمني للضغط، وبتضافر العوامل الخارجية الأخرى، ينتقل النقاش لهذه القضية إلى مستويات أخرى، الأمر الذي يترتب عليه نقل عبء ومسؤولية حل المشكلة من المستوى الشعبي إلى المستوى الحكومي. وهو ما يمهد لأعداد مقترحات السياسة العامة لمواجهة المشكلة [٢]، لان القول بغير ذلك هو وجود مجتمع غير مستقر ومصدر ازعاج للسلطات المركزية، ومدخل للضغوط الخارجية.

وفي الجانب النظري لبناء نظام حكم ذاتي قوي ومستدام، يسهم في تحسين حياة المواطنين وتعزيز التنمية المحلية، علينا ان نشرح التحديات المحتملة وكيفية مواجهتها والفرص المساعدة وكيفية استغلالها، وسيكون تفصيل ذلك في المباحث التالية

الفرع الأول:

العوامل البنائية والبيئية المؤثرة في بناء وتطور نظام حكم ذاتي في حضرموت

تطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة يتأثر بعدة عوامل بنائية وبيئية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد اتجاهه وسيرورته، إضافة وجود مجتمعا حسن التنظيم، او لدية روح التفاعل مع التنظيم المجتمعي، وقابليته لأحداث تغيير إلى الأفضل،" يعني قولنا مجتمعا حسن التنظيم ثلاثة أمور: أولا (ما تتضمنه فكرة تصور العدالة المعترف به عموما)، ان كل شخص فيه يقبل، ويعلم ان الاخرين، يقبلون مثله مبادئ العدالة نفسها. وثانيا (ما تتضمنه فكرة التنظيم الفعال لهذا التصور)، ان بنيته الأساسية – أي مؤسساته السياسية والاجتماعية الرئيسة وطريقة ترابطها في نظام تعاوني – معروفة عموميا او يعتقد في وجاهتها لتحقيق تلك المبادئ. وثالثا، يتمتع مواطنوه بإحساس فعال بالعدالة، ومن ثم فإنهم يمتثلون عموما لمؤسسات المجتمع الأساسية التي يعتبرونها عادلة. وفي مثل هذا المجتمع يبلور تصور العدالة المعترف به عموميا وجهة نظر مشتركة يمكن من خلالها البت بما يطلبه المواطنين

[١] - نفس المرجع السابق، ص١٦٥

[٢] - نفس المرجع السابق، ص١٦٦

من المجتمع [١]. ومع ذلك، فإن بنية البنائية الأخلاقية يمكن ان تدعم البنائية السياسية في كل ما تذهب اليه [٢].

وهذه بعض العوامل البنائية والبيئية التي تساعد إلى حد ما بنا وتطور نظام حكم ذاتي في ميفعة:

أولا - العوامل البنائية التي تؤثر في بناء وتطور نظام حكم ذاتي في حضرموت

العوامل البنائية التي تؤثر في لصالح بناء وتطور نظام الحكم الذاتي في ميفعة باعتباره أقاليم ناشئ تشمل عدة جوانب:

- **الدستور والتشريعات المحلية:** يلعب الدستور والتشريعات الوطنية دوراً أساسياً في تحديد هيكل وصلاحيات الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة. تضع هذه القوانين الأساسية إطارًا قانونيًا للحكم الذاتي وتحدد العلاقة بين السلطات المحلية والسلطات الوطنية [٣]. في الغالب، توضع دساتير جديدة للأقاليم عندما تحصل على او تنتزع الحق في إدارة نفسها في شكل حكم ذاتي او ذاتي، وبالنسبة للدول، يوضع دستور جديد للدولة أيضا عندما ينهار النظام السياسي القائم ويأتي بدله نظام جديد بعد الحرب او الانقلاب او الثورات [٤]، ويمكن ان يكون هناك تغيير في طبيعة النظام السياسي، دون الحاجة إلى ثورة او انقلاب [٥]، ان سلطة وضع الدستور هي سلطة سامية على كل السلط الموجودة داخل الدولة [٦].

---

[١] - جون رولز، ترجمة نوفل الحاج لطيف، نفس المرجع السابق، ص١٠٦.

[٢] - نفس المرجع السابق،ص١٦٩

[٣] - د - العوامل الجغرافية والطبيعية.

المادة (٥) انه:) أ - تقسم أراضي الجمهورية إلى وحدات إدارية وفقاً للتقسيم الإداري للجمهورية ويبين القانون الصادر بشأنها عددها وتقسيمها وحدودها.

واستثناء من حكم المادة (٥) من هذا القانون يجوز تعديل التقسيم الإداري على مستوى المديرية فما دون سواء من حيث الاستحداث أو التركيب أو الارتباط بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزير. لنص المادة (٧) من قانون السلطة المحلية..

[٤] - د. محمد المساوي، القانون الدستوري والنظم السياسية. ٢٠١٧م، ص٧١

[٥] - نفس المرجع السابق، ص ٧١

[٦] - مفس المرجع السابق، ص٧٢

الدستور والتشريعات كواحد من العوامل البنائية التي تؤثر في تطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة. بالتأكيد، الدستور والتشريعات يشكلان عاملًا بنائيًا هامًا يؤثر في تطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة. لنتعرف كيف يمكن أن يؤثران:

تحديد الصلاحيات والسلطات: يحدد الدستور بوضوح الصلاحيات والسلطات المخولة للحكومات المحلية في نظام الحكم الذاتي، في إدارة الشؤون المحلية، وتتضمن هذه الصلاحيات التحكم في الموارد المالية، وتنظيم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل، وتطوير البنية التحتية.

ضمان الحقوق والحريات الأساسية: يوفر الدستور حماية لحقوق وحريات المواطنين على المستوى المحلي، بما في ذلك حق الانتخاب والمشاركة في صنع القرار وحرية التعبير. يجب أن تتوافق التشريعات المحلية مع هذه الضمانات الدستورية، وحماية هذه المبادئ ينبغي ان تؤسس لمجتمع مثالي، "يجب أن تضمن الدولة المثالية الحرية والمساواة لجميع مواطنيها. الحرية لا تعني فقط غياب القيود، بل تعني أيضًا القدرة على المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرارات. المساواة تعني أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون وفي الحقوق"[١]. والدولة كما يرى جورج هيجل، فهي عنده الشكل الكامل والنهائي للمجتمع الإنساني، هذه هي فلسفة هيجل للدولة مبينة بأقصى ما يمكن من إيجاز. وهي تعبير عن تفكير بعض الفلاسفة الالمان الذين اخذوا عن روسو، الذي اخذ بدوره عن افلاطون. ولكن روسو عبر عن هذا التفكير بلغة أكثر بساطة.[٢]

---

[١] - العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي كتاب من تأليف جان جاك روسو حيث وضع نظريته حول أفضل طريقة لإقامة المجتمع السياسي في مواجهة مشاكل المجتمع. حيث كان الكتاب مصدر إلهام لبعض الإصلاحات السياسية أو الثورات في أوروبا وخاصة في فرنسا. فبعد سقوط الشرعية للملكيات المطلقة و التيوقراطية كأساس للحكم في أوروبا، أصبح من الضروري البحث عن شرعية بديلة يقوم عليها نظام الحكم وتتحدد على أساسها مسئوليات الحاكم والمحكوم، والواجبات والحقوق المترتبة على كل منهم. لذلك ظهر العديد من المفكرين والفلاسفة الذين عملوا على إيجاد ميثاق شرعي جديد يحكم العلاقة بين الطرفين، وكان من بين هؤلاء المفكرين الذين سعوا لإيجاد هذا الميثاق جان جاك روسو الذي طرح فكرة العقد الاجتماعي إلى جانب مجموعة أخرى من المفكرين التنويريين أمثال توماس هوبز وجون لوك.

[٢] - روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص٤٨٤

توزيع السلطات والتوازن بينها: يحدد الدستور التوزيع الصحيح للسلطات بين السلطات المحلية والسلطات الوطنية أو المركزية. يتضمن ذلك تحديد ما إذا كانت السلطات المحلية لها صلاحيات تشريعية أو تنفيذية خاصة بها، وكيفية التعامل مع القضايا التي تتعلق بالصلاحيات المشتركة.

الإطار التشريعي والقوانين الجديدة: يسهل الدستور والتشريعات تطوير إطار تشريعي له خصوصية، مناسب ينظم الحياة المحلية ويعالج التحديات التي تواجهها. يمكن للتشريعات المحلية أن تعالج مسائل مثل التخطيط العمراني، وحماية البيئة، وتوفير الخدمات الاجتماعية.

تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد: يمكن أن يكون الدستور والتشريعات آليات لتعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية في صنع القرار على المستوى المحلي، وتعزيز مفهوم الحكم الرشيد والشفافية في إدارة الشؤون المحلية. والحكم الرشيد عند ايمانويل كانط انه" يقوم على مبدأ الاحترام المتبادل بين الحكومة والمواطنين، والحكم الذاتي هو تجسيد لهذا المبدأ من خلال تقريبه لصناع القرار من الناس الذين يخدمونهم.". [١]

[١] - ايمانويل كانت أو إيمانويل كانط أو (بالألمانية: Immanuel Kant) هو فيلسوف ألماني من القرن الثامن عشر (١٧٢٤ - ١٨٠٤). عاش حياته كلها في مدينة كونيغسبرغ في مملكة بروسيا. كان آخر الفلاسفة المؤثرين في الثقافة الأوروبية الحديثة. وأحد أهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية. كان إيمانويل كانت آخر فلاسفة عصر التنوير الذي بدأ بالمفكرين البريطانيين جون لوك وجورج بيركلي وديفيد هيوم. طرح إيمانويل كانت منظورا جديدا في الفلسفة أثر ولا زال يؤثر في الفلسفة الأوربية حتى الآن أي أن تأثيره امتد منذ القرن الثامن عشر حتى القرن الحادي والعشرين. نشر أعمالا هامة وأساسية عن نظرية المعرفة وأعمالا أخرى متعلقة بالدين وأخرى عن القانون والتاريخ. أما أكثر أعماله شهرة فهو كتابه نقد العقل المجرد الذي نشره سنة ١٧٨١ وهو على مشارف الستين من عمره. يبحث كانت في هذا الكتاب ويستقصي محدوديات وبنية العقل البشري ذاته. قام في كتابه هذا بالهجوم على الميتافيزيقيا التقليدية ونظرية المعرفة الكلاسيكية. وأجمل وأبدع مساهماته كانت في هذا المجال بالتحديد. ثم نشر أعمالا رئيسية أخرى في شيخوخته، منها كتابه نقد العقل العملي الذي بحث فيه جانب الأخلاق والضمير الإنساني، وكتابه نقد الحكم الذي استقصى فيه فلسفة الجمال والغائي(الموسوعة الحرة)

بشكل عام، يعتبر الدستور والتشريعات إطارًا قانونيًا أساسيًا يحدد التوجهات والمسارات لتطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة، ويؤثر بشكل كبير في كيفية تنظيم السلطات المحلية وتوجيهها في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

- **التاريخ والثقافة السياسية:** يؤثر التاريخ السياسي والثقافي للإقليم الناشئ في تشكيل نظام الحكم الذاتي، حيث يمكن أن تكون هناك تقاليد محلية وتراث سياسي يؤثر في تطور الحكم الذاتي ونهجه، وبمعنى اخر يتأثر تطور نظام الحكم الذاتي بشكل كبير بالتاريخ والثقافة السياسية لهذه المنطقة، ويمكن أن تشكل هذه العوامل القاعدة للهياكل الإدارية والسياسية التي تؤثر على كيفية تنظيم وإدارة الشؤون المحلية.
التاريخ والثقافة السياسية يمثلان عاملًا حاسمًا في تطور نظام الحكم الذاتي، حيث يؤثران على الهياكل الإدارية والمؤسساتية والسياسية التي تشكل النظام الحكومي في كل بلد، ويمكن شرح بعض التأثيرات التي يمكن أن يكون للتاريخ والثقافة السياسية على تطور نظام الحكم المحلي:
التقاليد الاجتماعية: والتقاليد الاجتماعية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تشكيل هياكل الحكم الذاتي الحالية. على سبيل المثال، في بعض الثقافات، قد تكون هناك تقاليد للاحترام العفوي لزعماء القرية او المشيخة او القبيلة، مما يؤدي إلى نمط معين من الحكم الذاتي، يذهب خطه البياني إلى اتجاه تراجعي، معاكس لنمط الدولة الحديثة، وتلك لها تأثير على تطور نظام الحكم الذاتي لكن سلبا.
التأثيرات التاريخية: يمكن أن يؤثر التاريخ السياسي للبلد على تطور نظام الحكم الذاتي، مثل النظام الاستعماري السابق أو النظام الشيوعي أو الديكتاتوريات السابقة. او النظام القبلي، قد يظهر هذا التأثير من خلال الهياكل الإدارية والقوانين التي تم تبنيها. ومن ثم يكون له انعكاسه سلبا او إيجابا على التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي.
التغييرات السياسية: التغييرات في السياسة الوطنية أو التغييرات الجيوسياسية يمكن أن تؤدي إلى تغييرات لصالح بناء نظام الحكم الذاتي. على سبيل المثال، قد يؤدي التحول إلى نظام ديمقراطي، إلى تغييرات إيجابية في هياكل الحكم الذاتي، تعمل على زيادة المشاركة المدنية. او ضعف الدولة المركزية وعدم قدرتها على القيام بمهامها تجاه الأقاليم البعيدة، وهي متغيرات قد تكون لها انعكاسات إيجابية على الأقاليم المهيئة أصلا، التي لديها برامج

الانتقال إلى الحكم الذاتي بقرارات ذاتية، او كما يرى نيكولا ماكيافيلي[1] الذي يرى ان السياسة تقنية تنظمها الفرصة وحدها.

التبادل الثقافي: يمكن أن يؤثر التبادل الثقافي بين الثقافات المختلفة على تطور نظام الحكم الذاتي، حيث يمكن أن يؤدي إلى تبادل الأفكار والممارسات السياسية بين الثقافات المختلفة.

التطورات الاجتماعية والاقتصادية: يمكن أن تؤثر التغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية على تطور نظام الحكم الذاتي، مثل التغيرات في التوزيع السكاني و النمو الاقتصادي أو الهجرة.

- **الهيكل الإداري الوطني:** يؤثر الهيكل الإداري الوطني، بما في ذلك التقسيمات الإدارية والقوانين المرتبطة بالحكم الذاتي، في تحديد نطاق صلاحيات ووظائف السلطات المحلية. سلبا وايجابا يمكن ان يؤثر الهيكل الإداري الوطني بشكل كبير على تحديد الصلاحيات والوظائف للسلطات المحلية، وبالتالي يؤثر على كيفية تنظيم وإدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

يمكن أن يؤثر الهيكل الإداري الوطني، بما في ذلك التقسيمات الإدارية والقوانين المرتبطة بالحكم الذاتي، في تحديد نطاق صلاحيات ووظائف السلطات المحلية.

الهيكل الإداري الوطني يلعب دورًا حاسمًا في تحديد نطاق صلاحيات ووظائف السلطات المحلية. ان الطرق التي يمكن أن يؤثر بها الهيكل الإداري الوطني على الحكم الذاتي تتجلى في الاتي:

التقسيمات الإدارية: يحدد التقسيم الإداري الوطني النطاق الجغرافي والحدود للمناطق المحلية، مثل البلديات والمحافظات والمقاطعات. يمكن أن يؤثر نوع التقسيم الإداري وحجم المناطق على قدرة السلطات المحلية على تلبية احتياجات السكان وتقديم الخدمات.

---

[1] - نيكولو دي برناردو دي ماكيافيلّي (بالإيطالية: Niccolò di Bernardo dei Machiavelli) (٣ مايو ١٤٦٩ - ٢١ يونيو ١٥٢٧) ولد وتوفي في فلورنسا، كان مفكرًا وفيلسوفًا سياسيًا إيطاليًّا إبان عصر النهضة. أصبح مكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبحت فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي. أشهر كتبه على الإطلاق، كتاب الأمير، والذي كان عملاً هدف مكيافيلي منه أن يكتب نصائح للحاكم، نُشرَ الكتاب بعد موته، وأيد فيه فكرة أن ما هو مفيد فهو ضروري، والتي كان عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية. ولقد فُصلت نظريات مكيافيلي في القرن العشرين.

العوامل البنائية مثل الدستور والتشريعات والثقافة السياسية والهيكل الإداري والتوجهات السياسية والاقتصادية والمشاركة المدنية، تلعب جميعها دوراً مهماً في تشكيل وتطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة.

ثانيا - العوامل البيئية التي تؤثر في بناء وتطور نظام حكم ذاتي في حضرموت

العوامل الايكولوجية (البيئية) هي عوامل تتعلق بالنظم البيئية بأكملها، والايكولوجيا السكانية تهتم بدراسة ديناميكيات السكان والعوامل التي تؤثر على حجم وتوزيع السكان، والايكولوجيا التطبيقية، تطبق المبادئ لحل المشكلات البيئية مثل إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وتلوث البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وهذه العوامل لها تأثير كبير في تطور نظام الحكم الذاتي في والأقاليم الناشئة بشكل عام، وميفعة كنموذج محتمل، وسنقوم بشرح كل الجوانب التي تشملها العوامل البيئية:

الجغرافيا والتضاريس: تختلف التضاريس والجغرافيا من منطقة إلى أخرى، وهذا يؤثر على احتياجات السكان والمشكلات التي يواجهونها. على سبيل المثال، قد تكون هناك تحديات مختلفة للحكم الذاتي في المناطق الجبلية مقارنة بالمناطق الساحلية. وتأثير الجغرافيا والتضاريس على تطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة يكون كبيرًا ومتعدد الجوانب. وهذه الأمثلة على كيفية تأثيرها:

تحديات الوصول والاتصال: في المناطق ذات التضاريس الصعبة مثل الجبال أو الصحاري الواسعة، قد تواجه السلطات المحلية صعوبات في الوصول إلى المجتمعات النائية وتقديم الخدمات الحكومية. ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى ازدياد ثقة السكان بالسلطات المحلية إذا نجحت في مواجهة هذا التحدي وبالتالي يكون هذا النجاح عاملا مؤثرا باتجاه تطور وتقدم نظام الحكم الذاتي.

توفير البنية التحتية: قد تؤدي التضاريس الصعبة إلى تحديات في بناء البنية التحتية، مثل الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي. يحتاج النظام الذاتي في هذه الحالات إلى تطوير استراتيجيات مبتكرة تتناسب مع الحالة الواقعية، وليس نقل جامد لتجارب في أماكن أخرى قد لا تتشابه مع واقع الحال هنا، لتوفير البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجات السكان.

تنظيم الطوارئ وإدارة الكوارث: يمكن أن تؤثر التضاريس الجغرافية على استجابة هيئات الحكم المحلية للطوارئ وإدارة الكوارث. يحتاج النظام الذاتي إلى وضع خطط واضحة وفعالة للتعامل مع الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الانهيارات الأرضية. وخطط تبين الإجراءات التي من الممكن اتخاذها حال حدوث الأمور الطارئة. وليس من المجدي الانتظار حتى حدوث مثل تلك الكوارث ثم البدء في التفكير لإيجاد حول ناجعة.

الاقتصاد الذاتي واستدامته: قد تؤثر التضاريس على الاقتصاد الذاتي وفرص التنمية المحلية. لكن يجب على النظام الذاتي تطوير سياسات تعزز استدامة الاقتصاد الذاتي وتعزيز الفرص الاقتصادية في البيئات الأخرى التي تعتمد على الزراعة أو السياحة أو الصناعة، ويستفيد منها الاستفادة القصوى.

نجاح السلطات المحلية او هيئات الحكم المحلية في اجتياز هذه التحديات يعني حدوث دفعة نحو تطور نظام الحكم الذاتي تنقله إلى مستويات أفضل وتحقق الازدهار المنشود.

- **الثروات الطبيعية:** توفر الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي والموارد النباتية والحيوانية والسمكية، والنفط والغاز فرصًا وتحديات محلية فريدة. وإدارة هذه الموارد في نظام الحكم الذاتي تشكل جزءًا هامًا من سياساته التنموية. وبناء على ذلك، يعتبر النفط والغاز الطبيعي من اهم مصادر الطاقة وأكثر وسائل الطاقة استهلاكا واستخداما لوسائل المواصلات والمصانع، وبسبب اعتماد كل العالم على النفط والغاز اصبح من أفضل مصادر الدخل للدول المنتجة، بل وانه جعل من الدول المنتجة من الدول الغنية وشعوبها أكثر رفاهية، وهو ما شجع أيضا الكثير من الدول الاهتمام بهذه المورد الاقتصادي الممتاز[١]. إن صناعة النفط والغاز لها تأثيرات اقتصادية كبيرة على المجتمع بأسره، بما في ذلك توفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير الموارد الطبيعية الحيوية. لذا، يعتبر تنظيم وتنفيذ هذه الصناعة من المصلحة العامة [٢].

---

[١] - المحامي صالح باحتيلي، كتاب التنظيم القانون لشركات النفط والغاز الحقوق والالتزامات، ٢٠٢٤، حضرموت، ص٨

[٢] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق، ص١٧٣

إن الموارد الطبيعية لها تأثيرا كبيرا وبارزاً ومتعدد الجوانب على تطور نظام الحكم الذاتي في حضرموت وميفعة والأقاليم الناشئة الأخرى، حيث تلعب هذه الموارد دوراً هاماً في تحديد أولويات وسياسات الحكم الذاتي واقتصاده على النحو التالي:

توفير الدخل والتمويل: تعتمد العديد من الحكومات المحلية في الأقاليم الناشئة على دخل الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن والزراعة والصيد كمصدر رئيسي للتمويل. وهذا له تأثير كبير على طبيعة تطور المجتمع وتقدم نظام الحكم الذاتي ويزيد من مدى استقلاليته عن الحكومة الوطنية، ويتخلص من التبعية لها، التي تكون في الغالب تبعية ابتزاز بفرض اجندات مركزية.

توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية: يمكن أن تؤدي الموارد الطبيعية الكثيرة إلى خلق عدالة الاجتماعية وتوزيع سخي لإيرادات الثروة في المجتمع عبر الدعم الاجتماعي لتأهيل الفئات الفقيرة، وتوفير سبل العيش لها والاستقرار ببنا وحدات سكنية والمساعدة في الوصول الخدمات المدعومة.

تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات: يمكن أن تساهم الموارد الطبيعية في تمويل تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والطرق والمدارس والمستشفيات. يجب على هيئات الحكم المحلية توجيه استخدامات هذه الموارد بشكل فعال لتحسين جودة الحياة للسكان المحليين.

الحفاظ على البيئة والاستدامة: تحتاج الموارد الطبيعية إلى إدارة مستدامة للحفاظ عليها للأجيال القادمة. يمكن أن تتضمن سياسات الحكومة المحلية الرعاية البيئية وتنظيم استخراج الموارد لضمان استمراريتها في المستقبل.

التوجهات السياسية والاقتصادية: يمكن أن تؤدي الموارد الطبيعية إلى توجهات سياسية واقتصادية معينة لهيئات الحكم المحلية. قد يؤدي النمو الاقتصادي المرتبط بالموارد الطبيعية إلى تحديد أولويات الحكم الذاتي وسياستها في الحفاظ على المجتمع أولا وعلى توازن التوجهات السياسية الخارجية بما يجعل بقا الإقليم في حالة سلم دائم.

- التغير المناخي والكوارث الطبيعية: [١]

ان التغير المناخي يمكن أن يؤثر في الأقاليم الناشئة على البنية التحتية والاقتصاد وصحة السكان والزراعة والحياة اليومية. ولذلك تتطلب إدارة التغير المناخي استجابة محلية وتخطيطاً قوياً من السلطات المحلية، تأثير التغير المناخي على تطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة، أي على قدرة الحكم الذاتي في مواجهة تلك الحالات الاستثنائية وتلك الظروف التي يمكن أن تكون كبيرًا ومتعددة الجوانب على النحو التالي:

ضمان الأمن الغذائي والمياه: يؤثر التغير المناخي في نقص الموارد المائية وتدهور جودة التربة وتغير نمط هطول الأمطار، مما يؤثر على الأمن الغذائي والمائي. تتطلب هذه التحديات من السلطات المحلية تطوير استراتيجيات لضمان توفير الغذاء والماء النقي للسكان المحليين.

التخطيط العمراني والبنية التحتية: يتطلب التغير المناخي تكييف البنية التحتية لتحمل آثاره، مثل بناء أنظمة صرف صحي متينة للتعامل مع فيضانات الأمطار وتطوير شبكات مياه وبناء محطات لتحلية مياه البحر، وبناء السدود. تحتاج السلطات المحلية إلى تكثيف جهود التخطيط العمراني لضمان مقاومة المدن والقرى للتغيرات المناخية.

تنمية الطاقة المتجددة: يمكن أن يكون التغير المناخي فرصة لتطوير الطاقة المتجددة وتحسين استدامة الطاقة في المجتمعات المحلية. تتطلب هذه الخطوة دعم الحكومات المحلية وتطوير سياسات لتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

التأقلم وبناء القدرات: يحتاج التغير المناخي إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية على التأقلم مع التحديات المناخية المتزايدة او المستمرة كالجفاف. يجب على الحكومات المحلية تعزيز القدرات الإدارية والتكنولوجية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الإجراءات التي يتم بها مواجهة التغيرات المناخية.

سيكون للتغير المناخي تأثير في تطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة لأنه يجب ان يتحمل المسؤولية، ويعمل مفردا عن المركز، باتجاه كل ما من شأنه زيادة التحديات

---

[١] - التغير المناخي والنظم البيئية (Climate change and ecosystems)، أثر التغير المناخي بشكل سلبي على الأنظمة البيئية البحرية والأرضية على حد سواء. ومن المتوقع أن يؤثر التغير المناخي في المستقبل على العديد من الأنظمة البيئية بشكل أكبر، بما يتضمن التندرا، والأيكة الساحلية، والشعاب المرجانية، والكهوف.(الموسوعة الحرة).

البيئية والاقتصادية التي تواجهها السلطة المحلية او الحكومة المحلية، والتي تتطلب استجابة فعالة ومتكاملة من الجهات المعنية.

- **الكوارث الطبيعية:** قد تكون الأقاليم الناشئة عرضة للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل والأعاصير والجفاف. ويزيد التغير المناخي من احتمال تكرار وشدة الكوارث الطبيعية تتطلب الكوارث الطبيعية استجابة فعالة من السلطات المحلية او الحكومة المحلية، وتحتاج تلك الجهات إلى تطوير استراتيجيات وخطط لإدارة الكوارث والتعامل مع آثارها على المجتمعات المحلية، للحفاظ على سلامة السكان وإعادة بناء المجتمعات المتضررة.

تأثير الكوارث الطبيعية في تطور نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة يمكن أن يكون كبيرًا ومتعدد الجوانب، حيث تشكل هذه الكوارث تحديات هائلة للسلطات المحلية وتتطلب استجابة فعالة وتكاملية. إليك بعض الأثار الرئيسية:

إدارة الطوارئ والإغاثة: تتطلب الكوارث الطبيعية من السلطات المحلية استجابة سريعة وفعالة للتعامل مع الحالات الطارئة وتقديم المساعدة والإغاثة للمتضررين. يجب أن تكون هناك خطط واضحة لإدارة الطوارئ وتحديد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الجهات المعنية.

إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية: بعد وقوع الكارثة، يحتاج السكان المحليون والمجتمعات المتضررة إلى دعم في إعادة بناء المنازل والبنية التحتية المدمرة واستعادة الحياة الطبيعية. يلعب الحكم الذاتي دوراً رئيسياً في تنسيق جهود إعادة الإعمار وتوجيه الدعم والموارد اللازمة.

تقديم الخدمات الأساسية: يتضرر تقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم بشكل كبير خلال الكوارث الطبيعية. يجب على الحكومات المحلية العمل على تقديم هذه الخدمات بشكل عاجل وفعال للمتضررين.

إدارة المخاطر والتخطيط للحوادث: يجب أن يتم تكامل التصورات الخاصة بالكوارث الطبيعية في التخطيط الحضري والتنمية المستدامة. يحتاج الحكم الذاتي إلى تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر وتقليل تأثير الكوارث المستقبلية على المجتمعات.

تعزيز الاستعداد والوعي الاجتماعي: يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتعزيز الاستعداد للكوارث وتوعية السكان بالتحديات والتهديدات المحتملة. ولكونه الأقرب إلى ملامسة مشاعر

الناس يلعب الحكم الذاتي دورًا رئيسيًا في تنظيم حملات التوعية وتطوير البرامج التعليمية للمجتمعات.

ان إدارة النفايات بطرق صحيحة والمحافظة على المناطق الطبيعية يمكن أن يؤثر لصالح التنوع البيولوجي والبيئي الذي ينعكس بدوره على التنمية المستدامة وجودة الحياة في الإقليم الناشئ.

تتطلب لمواجهة الكوارث الطبيعية من السلطات المحلية او الحكومة المحلية تحديد الأولويات وتنسيق الجهود للتعامل مع التحديات المستمرة وتوفير الدعم والحماية للمجتمعات المتضررة، مما يساهم في تطوير وتحسين نظام الحكم الذاتي في الإقليم الناشئ.

- **البيئة الحضرية والريفية:** تختلف التحديات والفرص المرتبطة بالبيئة الحضرية والريفية، وهذا يؤثر على تصميم وإدارة الحكم الذاتي في الإقليم الناشئ.

العوامل البيئية تشكل جزءاً مهماً من مواضيع الحكم الذاتي في الإقليم الناشئ، وتتطلب استراتيجيات حكومية محلية فعالة للتعامل مع التحديات والفرص المتعلقة بها.

تأثير البيئة الحضرية والريفية في تطور نظام الحكم الذاتي في الإقليم الناشئ يعكس التحديات والفرص المميزة التي تقدمها كل منهما، و نستعرضها في الآتي:

البنية التحتية والخدمات العامة: في البيئة الحضرية، يتطلب تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة الوقوف أمام الكثير من التحديات المتنوعة، مثل إدارة المرور والنقل العام والصرف الصحي. في المقابل، في البيئة الريفية، قد تكون التحديات تتمثل في توفير الطرق الريفية والخدمات الزراعية والصحية.

التنمية الاقتصادية: البيئة الحضرية غالبًا ما تكون مركزًا للأعمال والتجارة والصناعة، مما يجذب السكان ويؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الحكومية والبنية التحتية. في المقابل، قد تعتمد البيئة الريفية بشكل أساسي على الزراعة والموارد الطبيعية، مما يؤثر على توجهات السياسات ويضعها امام تحدي خلق توازن في تبادل الأدوار بين احتياجات واستثمارات المدينة والريف.

التنوع الثقافي والاجتماعي: يمكن أن يكون التنوع الثقافي والاجتماعي أكبر في البيئات الحضرية بسبب تواجد سكان من خلفيات مختلفة وثقافات متنوعة. يحتاج الحكم الذاتي إلى أن يكون متفهمًا لهذا التنوع ويعمل على تعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين السكان.

في البيئة الريفية، قد يكون التواصل الاجتماعي أقوى وأكثر تكاملًا بسبب القرب الجغرافي والروابط الاجتماعية القوية.

التحديات البيئية: قد تواجه البيئة الحضرية تحديات بيئية مثل التلوث الهوائي والماء والضوضاء والمخلفات، بينما قد تكون التحديات في البيئة الريفية تتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

المشاركة السياسية واتخاذ القرارات: في البيئة الحضرية، قد تكون المجتمعات أكثر تعقيدًا وتنوعًا، مما يجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر تحديًا وتعقيدًا. في البيئة الريفية، قد تكون هذه العملية أكثر تركيزًا حول المسائل المحلية الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية.

بشكل عام، يؤثر الفارق بين البيئة الحضرية والريفية في تطور نظام الحكم الذاتي في الإقليم الناشئ على السياسات والاستثمارات والتحديات التي تواجه الحكومات المحلية، وهذا يستدعي استراتيجيات مختلفة لتلبية احتياجات كل من البيئتين بشكل فعال.

ثالثا - اختصار عوامل قيام ونجاح نظام حكم ذاتي في حضرموت

ابتدأ لابد أن يكون أعضاء المجتمع أعضاء متعاونين بشكل كامل، ويحدث هذا التكامل باحترام أعضاء المجتمع لذواتهم وللمثل والقيم الإسلامية، وان يكون لديهم ملكة الإحساس بالعدالة والانصاف، وملكة تصور الخير، وان للمواطنين القدرات والملكات اللازمة لكي يكونوا أعضاء طبيعيين ومتعاونين في المجتمع طوال حياتهم كاملة. إلى جانب ملكة صياغة تصور للخير، يكون للمواطنين القدرة على اكتساب تصورات للعدالة والانصاف ورغبة في العمل كما تتطلب هذه التصورات[1]، عندما يعتقدون ان المؤسسات او الممارسات الاجتماعية منصفة او عادلة، فأنهم مستعدون للقيام بدورهم في تلك الترتيبات شريطة ان يكون لديهم تأكيد معقول بان الاخرين سيقومون بدورهم أيضا، اذا اشخاص اخرون عن قصد واضح إلى القيام بدورهم في ترتيبات منصفة او عادلة، يميل المواطنون إلى تنمية ثقتهم فيهم، تتعزز هذه الثقة مع استمرار نجاح الترتيبات التعاونية على مدى فترة أطول، والامر سيان عندما يعترف بالمؤسسات الأساسية التي تؤمن مصالحنا الأساسية (الحقوق والحريات

---

[1] - جون رولز، ترجمة، نوفل الحاج لطيف، نفس المرجع السابق،١٥٥

الأساسية) اعترافا اكثر رسوخا وبشكل طوعي [١]. وتلك جميعها من غير شك بمثابة جسر عبور للأهداف.

١- عوامل قيام نظام حكم ذاتي في حضرموت وميفعة

- **عوامل التاريخ والتراث:** تلعب العوامل التاريخية دورا فعالا في استعادة مكانة الحكم الذاتي الذي مرت به منطقة او إقليم في تاريخها، ذلك ان بعض الأقاليم والوحدات الإدارية التي كانت في مرحلة تاريخية مستقلة او تدير نفسها بنفسها، ولو في مرحلة من مراحلها التاريخية، ثم أصبحت في ظل حكومة مركزية مع أقاليم أخرى ووجدت انها تدار على غير المألوف من مركز اخر، فانه أي ذلك الإقليم ، سيعمل في يوما ما على استعادة مكانته وكيانه وقراره، وكذلك الحال مع إقليم ميفعة الذي كان في أكثر مراحلة التاريخية مستقلا ويدير نفسه بنفسه في شكل نظام حكم ذاتي وجزء من حضرموت، و نستثني من تلك المراحل التاريخية مرحلة الحكم القبلي ، وحكم الوصاية البريطانية عبر مستشاريها وادواتها المحليين، ومرحلة الدولة الاشتراكية ، وهي ظروف غير عادية لايقاس عليها، وهي تمثل صورة لشكلين نقيضين مارسا الانتقام الطبقي(العبودية) [٢]. بخلاف الديمقراطية، فالديمقراطية والعبودية لا يتفقان، لان الديمقراطية تكرس حقوق الشخص أيا كانت منزلته الاجتماعية، والعبودية قائمة على رفض كلي للإقرار بحقوق الشخص المدنية [٣]. هذه المراحل الاستثنائية كانت من أسوأ المراحل، لم تقدم أي شي لميفعة ولا لصالح تطوير نظام حكم محلي، ولم تقدم الا مزيدا من التخلف. لان دورها يتركز في تحديد وإعادة انتاج الطبقات الاجتماعية، والقمع الذي تجاوز القمع الفيزيائي التقليدي إلى وظيفة تنظيم الروابط الأيديولوجية وإعادة رصها، بغرض توظيفها لإضفاء الشرعية على العنف ضد المجتمع، العنف الذي مورس ضد ثقافتنا الاصيلة، فخلق حالة من الاضطراب، يعاني اثارها المجتمع إلى اليوم، والبداية من هنا، هذه الإشكالية يطرحها بوضوح أكبر المثال الكلاسيكي للفيزيوقراطيين، الذين كانوا

---

[١] - نفس المرجع السابق، ص١٥٦

[٢] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق،ص١٤٢

[٣] - نيكولاس بولانتزاس، ترجمة، ميشيل كيلو، نفس المرجع السابق، ص٢٢٣

أنصارا متحمسين لمبدأ دعه يمر في الاقتصاد، وللشمولية في السياسة [١]. إعادة انتاج طبقات اجتماعية تراقب بعضها البعض، لتحقيق ان الكل يعتبر مشبوها، مع تمشيط الشعب على يد أوساط كثيرة ومتناثرة تناثرا واسعا داخل النسيج الاجتماعي [٢].

أما المراحل المضيئة في تاريخ ميفعة هي تلك التي جاءت قبل هذه المراحل الاستثنائية، وقد أسست لكيان تميز بموروث ثقافي يختلف كثيرا عن الاخرين، و بهوية خاصة تنتمي إلى الهوية الحضرمية، وهذه من اهم العوامل التي تدفع باتجاه إمكانية قيام نظام حكم ذاتي بميفعة في إطار جغرافية حضرموت.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** وهي عوامل تتعلق بتوزيع السكان وبمستوى التحضر لديهم، ومستوى الثقة المتبادلة، وهو عامل راس المال الاجتماعي كما يراه روبرت بوتنام [٣] Robert Putnam، يشير راس المال الاجتماعي إلى سمات التنظيم الاجتماعي مثل الشبكات والأعراف والثقة التي تؤدي إلي تسهيل التنسيق والتعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة، وهو عامل مهم يظهر مساحات التجمعات السكانية التي يتكون منها نوع السكان فيما اذا كانوا مجموعات ريفية او مجموعات حضرية ومستوى التعليم الذي ينعكس إيجابا على مواكبة الأنظمة الحديثة التي تساعد على بناء نظام حكم ذاتي في ميفعة يستطيع الاستمراروالتقدم ويحقق التنمية والتطور.

- **عوامل الجغرافيا:** ونقصد بهذه العوامل الجغرافيا والطبيعة ومدى تأثيرها على تشكيل الوحدات المحلية من حيث المساحة ومن حيث القرب والبعد بين مناطق هذه الوحدات

---

[١] - نيكولاس بولانتزاس، ترجمة، ميشيل كيلو، نفس المرجع السابق، ص٦٨

[٢] - نيكولاس بولانتزاس، نفس المرجع السابق، ص٢٢٢

[٣] - روبرت ديفيد بوتنام (بالإنجليزية: Robert D. Putnam) (١٩٤١)، عالم سياسة أمريكي. وهو أستاذ السياسة العامة في جناح بيتر وإيزابيل مالكين في كلية جون ف. كينيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد. طوّر بوتنام نظريةَ اللعبة المؤثرة على مستويين والتي تفترض أن الاتفاقيات الدولية لن تتوصل إلى اتفاق بشأنها إلا إذا كانت تؤدي إلى فوائد محلية أيضًا. يطرح عمله الأكثر شهرة (والأكثر إثارة للجدل)، البولينغ وحيدًا، فكرة جدلية تقول إن الولايات المتحدة مرت بانهيار غير مسبوق في الحياة المدنية. والاجتماعية والترابطية والسياسية (رأس المال الاجتماعي)، منذ ستينيات القرن الماضي، مع عواقب سلبية خطيرة. في مارس ٢٠١٥، نشر كتابًا بعنوان «أطفالنا: الحلم الأمريكي في أزمة»، والذي بحث في قضايا عدم المساواة في الفرص في الولايات المتحدة.

المحلية مع مركز كل منها والتضاريس ووسائل المواصلات وشبكات الطرق الرئيسة التي تخترقها او تربط بين اجزائها، وتمتاز الوحدات المحلية في بالقرب من بعضها البعض، الأمر الذي يسهل عملية ربطها بشبكة مواصلات حديثة تساعد في نجاح النشاط التجاري.

عوامل الاقتصاد: تعتبر الإمكانات الاقتصادية من أهم المسائل التي تساعد على قيام نظام حكم ذاتي او تطوره او انكماشه، فكلما توفرت إمكانيات اقتصادية وموارد مالية ثابته وجيدة كلما كانت قدرة الوحدات المحلية في تسيير شؤونها وتقديم الخدمات للسكان بشكل أفضل، وميفعة تعتبر من اغنى الأقاليم، فهي تمتلك ثروة طبيعية هائلة تجعلها في غنى عن الاخرين، وتساعدها في الاستقلال بنظام بحكم ذاتي.

هناك عوامل أخرى أيضا يمكن أن تسهم في نجاح نظام حكم ذاتي في ميفعة.

- أن تتمتع الوحدات الإدارية في إطار ميفعة بسلطات، بموجب دستور الدولة المركزية والقوانين المحلية، بها تستطيع ادار الشأن المحلي، في إطار جغرافيا ميفعة التي تمتاز بتجانس سكاني.
- أن يكون هذ المنطقة موارد مالية كافية وبشرية كافية، وهذا ممكن من الناحية النظرية، كي تستطيع من تنفيذ برامجها التنموية دونما الاعتماد على الآخرين.
- الاستقلالية وهي اهم النقاط، ان تتمتع منطقة الحكم الذاتي هذه بمستوى كافي من الاستقلالية تمكنها من ممارسة بسلطاتها واتخاذ القرارات التي تسير مرافقها باستقلالية.
- المشاركة المجتمعية: يتطلب لنجاح نظام حكم ذاتي مشاركة فعالة من المجتمع المحلي، حيث يتم تشجيع التفاعل والتواصل بين السكان والسلطات المحلية والرواد والمفكرين لتحديد الأولويات واتخاذ القرارات الملائمة لإرساء نظام حكم ذاتي في ميفعة.
- الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون السلطات المحلية شفافة في إدارة شؤونها وتقديم المعلومات بشكل واضح للمواطنين بشان التوجه الجديد، كما يجب أن تكون مسؤولة أمامهم عن القرارات والأعمال التي تقوم بها في هذه الاتجاه.
- التنوع والتمثيل الديمقراطي: يجب أن تضمن الهياكل المحلية تمثيلًا ديمقراطيًا لجميع شرائح المجتمع بما في ذلك الأقليات والمجتمعات المهمشة.

- التنمية الاقتصادية المحلية: يسهم تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية للسلطات المحلية وتوفير فرص العمل وتحسين جودة الحياة للمواطنين، ولهذا ينبغي ان تكون الوعود بالعمل الجاد بما يحقق الأهداف بأمانة وصدق.
- التعليم والتدريب: يحتاج موظفو الهيئات المحلية إلى التدريب المستمر والتطوير المهني لتعزيز كفاءتهم في إدارة الشؤون المحلية بفعالية، ليكونوا مؤهلين للمرحلة القادمة، مرحلة الانتقال إلى نظام الحكم المحلي.
التعاون بين السلطات المحلية والوطنية: يجب أن يكون هناك تعاون فعّال بين السلطات المحلية والحكومة الوطنية لتسهيل تنفيذ السياسات والبرامج المحلية وتجاوز العقبات المحتملة في المرحلة الحالية.
- الاستدامة البيئية والاجتماعية: يجب أن يكون برنامج الانتقال إلى نظام الحكم الذاتي ملتزمًا بتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وتعزيز التضامن الاجتماعي والمجتمعي وتحقيق الرفاهية.

٢- أهمية الجغرافيا السياسية لصالح بناء حكم ذاتي

لجغرافيا السياسية للحكم الذاتي تتناول العلاقة بين الجغرافيا والسلطة والسياسة على المستوى المحلي، وتدرس كيفية تأثير الخصائص الجغرافية على التنظيم السياسي والإداري للمجتمعات المحلية. يشمل هذا المجال تحليل توزيع السلطة داخل الدولة، وتشكيل الحدود المحلية، والتفاعل بين السلطات المحلية والمركزية، وتأثير العوامل الجغرافية على التنمية المحلية والسياسات العامة. إذا الجغرافيا السياسية هي المكان، وهكذا فإن المكان متميز ومنظم بان واحد. وحدوده السياسية، أي تقسيماته، هي الإطار الذي تمارس فيه السياسة بهدف الحصول على المتغيرات الضرورية.[١]

• جوانب الجغرافيا السياسية للحكم المحلي:

توزيع السلطة والحدود المحلية:

[١] - الاميرال بيير سيليربيه الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة احمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٨٨م ص ٣٢

تشكيل الحدود: الجغرافيا السياسية تهتم بكيفية رسم الحدود الإدارية بين الوحدات المحلية مثل البلديات، والمقاطعات، والأقاليم. تأخذ هذه العملية في الاعتبار العوامل الطبيعية (مثل الأنهار والجبال) والبشرية (مثل الكثافة السكانية والتوزيع العرقي).
اللامركزية: دراسة كيفية توزيع السلطة بين الحكومة المركزية للإقليم والسلطات المحلية، ومدى تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للمستويات المحلية. تؤثر الجغرافيا على فعالية هذا التوزيع من خلال العوامل مثل البعد الجغرافي والتنوع الثقافي.

• **التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية:**
التخطيط الحضري والإقليمي: يشمل هذا الجانب تخطيط استخدام الأراضي وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة على المستوى المحلي. الجغرافيا تؤثر على كيفية تنظيم المناطق السكنية والتجارية والصناعية، وتحديد مواقع المشاريع التنموية.
التنمية الاقتصادية: دراسة تأثير الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية المحلية. تشمل هذه الدراسة كيفية استخدام الموارد المحلية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

• **التفاعل بين البلديات المحلية والمركز**
العلاقات البينية: تحليل كيفية تفاعل السلطات المحلية مع الحكومة المركزية للإقليم، بما في ذلك التنسيق والتعاون في تنفيذ السياسات العامة. الجغرافيا السياسية تساعد في فهم كيفية تأثير البعد الجغرافي والهوية الإقليمية على هذه العلاقات.
السياسات العامة: تأثير السياسات الحكومية على المناطق المحلية وكيفية تكيف السلطات المحلية مع هذه السياسات. يتضمن ذلك دراسة التفاوت في توزيع الموارد والخدمات بين المناطق المختلفة.

• **الهوية المحلية والتمثيل السياسي:**
الهوية الإقليمية: دراسة تأثير الهوية المحلية على السياسات والإدارة المحلية. الهوية الإقليمية يمكن أن تكون مبنية على عوامل جغرافية، تاريخية، ثقافية، أو اقتصادية.

التمثيل السياسي: كيفية تمثيل المجتمعات المحلية في حكومة الاقليم. تشمل هذه الدراسة النظم الانتخابية، ودور الأحزاب السياسية المحلية، والتمثيل العادل للمناطق الريفية والحضرية.

- **التحديات البيئية والاستدامة:**

القضايا البيئية: دراسة تأثير العوامل الجغرافية مثل تغير المناخ، والموارد المائية، والكوارث الطبيعية على الحكم المحلي. يشمل ذلك كيفية تخطيط السلطات المحلية لإدارة المخاطر البيئية وضمان الاستدامة البيئية.

إدارة الموارد الطبيعية: تحليل كيفية إدارة السلطات المحلية للموارد الطبيعية مثل المياه، والأراضي الزراعية، والثروات المعدنية والهيدروكربونية، لضمان التنمية المستدامة.

تطبيقات الجغرافيا السياسية للحكم الذاتي:

التخطيط العمراني: يساعد الفهم الجغرافي في تخطيط المدن بطريقة فعالة ومستدامة، مع مراعاة توزيع الخدمات والبنية التحتية.

التنمية الاقتصادية المحلية: يمكن استخدام التحليل الجغرافي لتحديد المناطق ذات الإمكانات التنموية العالية وتوجيه الاستثمارات نحوها.

إدارة الأزمات والكوارث: تحسين استجابة السلطات المحلية للكوارث الطبيعية من خلال التخطيط المسبق وإدارة الموارد.

الجغرافيا السياسية للحكم الذاتي هي مجال حيوي يعزز الفهم المتكامل بين الجغرافيا والسلطة والسياسة على المستوى المحلي. يساهم هذا الفهم في تحسين التخطيط والإدارة المحلية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق توازن عادل في توزيع الموارد والخدمات.

٣- الأسباب التي تدفع باتجاه حكم ذاتي بحضرموت

- **الاختلاف والتنوع في أجزاء الدولة:** ان التنوع والاختلاف في الأقاليم داخل الدولة يخلق الحاجة إلى نظام حكم ذاتي يمكنه تلبية الاحتياجات المتنوعة بفعالية وكفاءة، مما يسهم في تحقيق تنمية لهذه المنطقة، كلا حسب اجتهاده والرغبة في التقدم، ان الاختلاف والتنوع في أجزاء الدولة من الأسباب المهمة لنشأة الحكم الذاتي في المنطقة. هناك عدة عوامل تتعلق

بهذا التنوع والاختلاف، والتي تساهم في ضرورة وجود حكومة محلية لإدارة الشؤون المحلية بفعالية. ومن هذه العوامل:

التنوع الثقافي والإثني: في الدول التي تتميز بتنوع ثقافي وإثني كبير، يصبح من الصعب على الحكومة المركزية تلبية الاحتياجات المختلفة لكافة المجموعات بشكل فعال. الحكومات المحلية يمكنها فهم واحترام هذا التنوع وتلبية احتياجات المجتمعات المختلفة بطرق تتناسب مع ثقافاتهم وتقاليدهم الخاص.

التباين الاقتصادي والجغرافي: المناطق المختلفة في الدولة قد تتميز بخصائص اقتصادية وجغرافية متنوعة تتطلب سياسات وإجراءات خاصة. على سبيل المثال، المناطق الزراعية قد تحتاج إلى سياسات دعم زراعي مختلفة عن المناطق الصناعية أو السياحية. الحكم الذاتي يمكنه تصميم وتنفيذ سياسات تنموية تتناسب مع الخصائص والاحتياجات الخاصة بكل منطقة.

التفاوت في مستوى التنمية: بعض الأقاليم قد تكون أكثر تطوراً من غيرها، مما يستدعي وجود إدارة محلية قادرة على تنفيذ خطط تنموية تتماشى مع مستوى التنمية الذاتي وتساهم في تقليص الفجوات بين المناطق المختلفة. اذ من غير الممكن ان تدار كل المناطق على اختلاف عواملها وامكانياتها وموقعها ومشكلاتها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة وبطريقة تعامل واحدة.[1]

- الحكومات المحلية أكثر إدراكا للحاجات المحلية.

من الأسباب الأساسية لنشأة الحكم الذاتي في الأقاليم هو أن الحكومات المحلية تكون أكثر إدراكاً ووعياً بالحاجات المحلية للمواطنين. هذا الوعي يمكن أن يؤدي إلى عدة مزايا، منها:

- **تخصيص الموارد بشكل أفضل:** الحكومات المحلية تمتلك معرفة دقيقة بالاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية، مما يمكنها من تخصيص الموارد بكفاءة أكبر لتلبية تلك الاحتياجات بشكل فعال. على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة لبناء مدارس جديدة في بعض المناطق أو تحسين البنية التحتية في مناطق أخرى، وهذه الأولويات يمكن تحديدها بدقة أكبر على المستوى المحلي.

---

[1] - د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، نفس المرجع السابق ص ١٤٠

- **تقديم خدمات عامة مخصصة:** الحكومات المحلية تستطيع تصميم وتنفيذ خدمات عامة تتناسب مع الخصائص الفريدة لكل منطقة. هذا يشمل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير البرامج الاجتماعية التي تلبي احتياجات السكان المحليين بشكل أكثر دقة من السياسات العامة التي تضعها الحكومة المركزية.

- **تشجيع المشاركة المجتمعية:** الحكومات المحلية تكون أقرب إلى المواطنين، مما يسهل عملية التواصل والمشاركة في صنع القرار. هذا يعزز من شعور المواطنين بالمسؤولية والانتماء، ويشجعهم على المشاركة الفعالة في الشؤون العامة، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحكم والإدارة المحلية.

- **الاستجابة السريعة للمشاكل المحلية**: الحكومات المحلية تكون في وضع أفضل للاستجابة السريعة للمشكلات والأزمات التي تواجه المجتمعات المحلية. هذا يمكن أن يكون حاسماً في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، حيث تكون سرعة الاستجابة عاملاً مهماً في تقليل الأضرار والخسائر.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** قرب الحكومات المحلية من المواطنين يجعلها أكثر عرضة للمساءلة والشفافية. المواطنون يمكنهم مراقبة الأداء الحكومي عن كثب والمطالبة بتحسين الخدمات والسياسات، مما يؤدي إلى حكومة محلية أكثر شفافية وكفاءة.

- **الاستفادة من الثروة وتحصيل الإيرادات**: الحكم الذاتي يمثل أداة فعالة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال تخصيص الموارد بشكل عادل، تعزيز الإيرادات المحلية، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. الحكم الذاتي يمكنه تعزيز نظام تحصيل الضرائب المحلية أو الرسوم، مما يزيد من الإيرادات المحلية التي يمكن استخدامها لتحسين الخدمات والبنية التحتية. هذا يقلل من الاعتماد على التحويلات المالية من الحكومة المركزية ويعزز من استقلالية الأقاليم في إدارة شؤونها المالية.

- **تخفيف العبء عن الحكومة المركزية:** ان تزايد أعباء وظائف الدولة - والمقصود هنا الدولة الحالية او الدولية المستقبلية أيا كانت - يعد من الأسباب الرئيسية التي تدفع باتجاه نشأة الحكم الذاتي في ميفعة. ومع توسع وظائف الدولة الحديثة وزيادة تعقيداتها، أصبح من الضروري توزيع بعض الصلاحيات والمهام والحكم على المستوى المحلي لتحقيق أهداف التنمية في هذه المنطقة، وذلك يتأتى عندما نكون بصدد دولة محايدة، وهكذا، قد يعني

الحياد على سبيل المثال. ان تضمن الدولة لجميع المواطنين المساواة في الفرص لتبني تصور للخير بحرية. ب. ان الدولة لا تقوم باي شيء يهدف إلى تفضيل او تعزيز أي مذهب شمولي بعينه دون اخر، او تقديم مساعدة أكبر لمن يسعى وراءها. ج. ليس على الدولة ان تفعل أي شيء يدفع الافراد لإن يقبلوا أي تصور بعينه دون اخر مالم يتم اتخاذ خطوات لتجاوز اثار السياسات التي تفعل ذلك او للتعويض عنها [١].

ومن الأمور المسلم بها انه، كلما زادت مهام الدولة المركزية، أصبح من الصعب إدارتها بكفاءة من قبل حكومة مركزية واحدة. لذا، ينبغي توزيع بعض هذه المهام على الحكومات المحلية لتحسين الأداء والكفاءة. علاوة على ذلك تكون الحكومات المحلية أكثر قدرة على فهم احتياجات السكان المحليين وتلبية هذه الاحتياجات بشكل أسرع وأكثر فعالية من الحكومة المركزية. الحكم الذاتي يشجع على مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار على مستوى قريب منهم، مما يعزز الديمقراطية ويسمح بمشاركة أوسع في الشؤون العامة. وتستطيع الحكومات المحلية تنفيذ سياسات تنموية تتناسب مع الخصائص والاحتياجات الاقتصادية لكل إقليم، مما يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية المحلية. والى جانب ذلك أيضا في حالات الطوارئ والأزمات، تكون الحكومات المحلية أكثر قدرة على الاستجابة السريعة والمناسبة لأنها تعمل بالقرب من الأحداث، هذا التنوع في الوظائف وزيادة أعباء الدولة فرض إنشاء هياكل ومؤسسات تؤدي دور المساعد للدولة في أداء مهامها وخدماتها للمجتمعات المحلية، وتتمثل هذه الهياكل بالحكومات والإدارات المحلية [٢].

الفرع الثاني : تحديات قيام نظام حكم ذاتي في حضرموت وميفعة

ان السير باتجاه بناء نظام الحكم الذاتي في ميفعة قد تواجه تحديات مماثلة كما هو الحال في الاقليم الام حضرموت، ولكنها قد تختلف - أي تلك التحديات - في بعض النواحي عن تلك التي تواجهها الأقاليم في الدول المتقدمة. وسوف نتطرق إلى بعض الجوانب التي قد تميز تجربة الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة بشكل عام، وهل تستطيع ميفعة ان ترتقي بتجربة السلطة المحلية إلى مستوى الحكم الذاتي، وهل يوجد في سجلات المجلس المحلي

[١] - جون رولز، نفس المرجع السابق، ص٢٦١

[٢] - د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، نفس المرجع السابق ص١٣٩

نقاش حول مستقبل المؤسسات المحلية أو الحكم الذاتي، وما هي الأفكار التي تركها النواب السابقين، وما هي التحديات التي تواجه عملية الانتقال إلى الحكم الذاتي في ميفعة على النحو التالي:

- ضعف البنية التحتية

في الكثير من الحالات، يواجه نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة تحديات كبيرة نتيجة ضعف البنية التحتية، مثل قلة التمويل ونقص الخبرة الإدارية والتقنية.

ولمواجهة هذه التحديات يتطلب القيام بجهود متواصلة لتعزيز الخبرات الإدارية والتقنية وتطوير القدرات البشرية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتبادل مع المنظمات والجهات ذات الخبرة في هذه المجالات.

أن نقص الخبرة الإدارية والتقنية يُعتبر تحديًا كبيرًا يُواجه قيام حكم ذاتي في المناطق الناشئة، حتى مع وجود تجربة المجالس المحلية التي استمرت فترة طويلة [1] ، وكان ينبغي لها ان تؤسس لتنظيم قانوني لنظام حكم ذاتي مستقبلي، وبناء هياكل إدارية فعالة بشكل كاف تسهل عملية تنفيذ السياسات والبرامج بكفاءة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وتكون عامل ممهد لمرحلة الحكم الذاتي المستقبلي، وهذه التحديات معقولة لعدة أسباب.

أولا: تنظيم الهياكل الإدارية: قد يكون هناك صعوبة في بناء هياكل إدارية وفعّالة بشكل كافٍ لتلبية احتياجات المجتمع المحلي. لان ذلك يتطلب خبرة في تصميم الهياكل الإدارية الصالحة، التي تسهل تنفيذ السياسات والبرامج بكفاءة، وميفعة تمت ادارتها منذ سنوات

---

[1] - وضع قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية الأسس الأولى لنظام الإدارة المحلية وعلى اثر ذلك تم اجراء اول انتخابات للمجالس المحلية في ٢٠٠١م وبعد ست سنوات تم اجراء انتخابات اخرى في ٢٠٠٦م . ثم تم تمديدها بقرارات سياسية ، انها لم تعد منتخبة ، ولكن أصبحت في حكم المعينة إداريا

- وفقا لقانون السلطة المحلية، يتولى المجلس المحلي للمديرية اقتراح مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمديرية والأشراف على تنفيذها بما يكفل توفير وتطوير الخدمات الأساسية للمجتمع الذاتي وتنميته، كما يقوم بالتوجيه والأشراف والرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية فيها ولنص المادة (٦١) ، ومهام واختصاصات كثيرة . نص قانون السلطة المحلية (م١٤٤) على خضوع الأجهزة التنفيذية للوحدات الإدارية المحلية في أداء وظائفها لسلطات الأجهزة المركزية.

بطريقة بدائية، حتى ان رؤوسا المجلس المحلي او مدرائها الذين تعاقبوا على ادارتها، اغلبهم لم يكن لديه أدني فكرة عن النظم الإدارية، بقدر ما كانوا مشبعين بالنظم القبلية.
ميفعة مازالت خاضعة لنظام مركزي يدير المكاتب التنفيذية عن بعد وفقا للولاءات الحزبية والقبلية، نظام لا يعير أي اهتمام بالكفاءات بل يعتمد الوساطة كمعيار، حتى المجلس المحلي، كان يسير على النمط البدائي بعيدا عن الحداثة، وفيما يتعلق بدراسة احتياجات المجتمع وخطط تأهيله، لم يترك أي دراسة او افكار، لصالح تطوير المجتمع في المستقبل، بغرض انتشاله من الوضع المتردي إلى وضع اكثر تنظيما وتطورا.
السلطة المحلية والمجلس الذاتي في العقود الماضية لم تترك ارثا إداريا او فكريا او برامج مستقبلية قابلة للحياة ولا حتى أرشيف، كل ما هنالك فوضى إدارية وسجلات مليئة بالشطب والاضافة والتمزيق، ومدراء مكاتب لا يفعلون أي شي على المستوى المحلي. ولم يحدث أي تغيير لصالح تأهيل المجتمع، بسبب الأسلوب البدائي الذي كان سائدا في الإدارة، وأسلوب المحاصصة القبلية في اختيار المدراء، لأنه ، بشكل عام كان اللوبي القبلي هو المتحكم، فكان يفرض اشخاصه بلا مؤهلات ، وغالبا ما يحرك الامور بأسلوب اخر يكون فيه المثقفين تابعين وليس محرك، والقول بانتقال ميفعة إلى مرحلة الحكم الذاتي بهؤلاء في الوقت الحالي ضرب من الخيال وسابق لأوانه، اذا لم تتحرر ميفعة من الهيمنة المركزية والوساطة والولاءات الحزبية والقبلية، وعلى الرواد مواجهة هذه التحديات بقوة، حتى في حال وجود من يخالف ذلك من الفوضويين، فالديمقراطية وصلت الينا رغم وجود معارضين لها آنذاك، ولم يكن كبار فلاسفة أثينا مؤمنين بالديمقراطية، بل كانوا معارضين لها . وكان العناديون (السفسطائيون) يشرحونها تشريحا ساخرا. وكان كتاب المأساة مأخوذين بالخرافات الاوليغاركية. وكان كاتب الملهاة ارسطو فانس يتهكم على الديمقراطية، ويتسلى بنقد كاتب الملهاة الديمقراطي اوربيدس نقدا لاذعا. وكان سقراط المفكر الوحيد الذي حبذ الديمقراطية. فسلقه ارسطوفانس بالسنة حداد، وكان الشعب يغط في سبات تجاه ابطال ديمقراطيته. فكافا اروبيدس بالطرد من المدينة بعد ان الصقت به تهمة التلوث بمشاعر غير خلقية. وكان جزاء سقراط عقوبة الموت. وظلت الديمقراطية شكلا بدل ان تصبح

جوهرا. وظلت اقوى نوادي أثينا نوادي اوليغاركية [1]. وهكذا تكون أفكار الرواد صعبة الفهم لعامة الناس إلى ان تنجلي الحقيقة.

ثانيا: إدارة الموارد المالية: قد يواجه الانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي صعوبات في إدارة الموارد المالية بشكل فعال، اذا ظلت تدار بشكل بدائي من قبل اشخاص غير مؤهلين، وبالطبع يكون لذلك تأثير على القدرة على تقديم الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، والحديث عن الموارد المالية يعني التنظيم القانوني لاستثمار الثروات الطبيعية، والتنظيم القانوني لتحصيل الضرائب والرسوم.

ثالثا: استخدام التكنولوجيا والابتكار: قد يكون هناك تحدي في استخدام التكنولوجيا والابتكار في تحسين عمليات الحكم الذاتي وتقديم الخدمات بشكل أفضل. يتطلب هذا مستوى عالٍ من الخبرة التقنية والقدرة على تطبيق التكنولوجيا بشكل فعّال.

وبذل جهود كبيرة لتطوير القدرات البشرية، وهو تحدي لا يستهان به، فتطوير قدرات ومهارات الموظفين العاملين في السلطة المحلية، سواء من خلال التدريب أو تبادل الخبرات مع الجهات الأخرى، سيكون تحدي صعب ينبغي تجاوزه.

رابعا: التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي: قد تواجه عملية الانتقال إلى الحكم الذاتي صعوبة في التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الفعّالة لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع المحلي، مما يتطلب خبرة إدارية وتخطيطية متقدمة وقوية يتم الاعداد لها مبكرا.

- **تحديات الفساد والفقر**

الفساد والفقر يُعتبران من بين أكبر التحديات التي تواجه قيام حكم ذاتي في ميفعة وفي المناطق الناشئة بشكل عام. وسنقدم هنا بإيجاز شرحًا لأهمية هذين التحديين:

• **الفساد:** الفساد يؤثر سلبًا على فعالية وشرعية السلطة المحلية او الحكم الذاتي حيث يقوض الثقة في المؤسسات الحكومية ويؤدي إلى تدهور الخدمات المقدمة للمواطنين. يمكن أن يكون للفساد تأثير كبير على توزيع الموارد وتفاوت فرص الحصول على الخدمات، مما يزيد من الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية، وهي اخطأ جسيمة كانت ملحوظة في الفترة

---

[1] - - روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة، دار العلم للملايين، الطبعة ١٩٦٦م، ص٢٢٠

الماضية، نتيجة الولاءات الحزبية او القبلية او عدم التأهيل. وكان من نتيجة ذلك ان الشعب هو الذي يدفع دائما ثمن هذا الفساد، وهو الذي يرزح تحت وطأة الأخطاء والحماقات التي يقترفها حكامه، ويقع ضحية استغلالهم لخيراته وابتزازهم لطاقاته [1].

كيف يكون الفساد أداة ونتيجة في ان واحد، الفساد وحدة هو القادر على تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، والقادر على شراء الولاء، وتجنيد التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وخدمة المصالح الضيقة، ويمثل الفساد نتيجة في نفس الوقت لهذا المناخ المترهل، الذي يخلو من المساءلة والشفافية، ويسوده الغموض، وثقافة إدارية غير ناهضة، وقيم سلبية ضد كل ما هو حديث في المجتمع [2].

• **الفقر:** الفقر يعتبر عاملًا مهمًا يُعيق عملية التنمية المحلية، حيث يمكن أن يؤدي إلى عدم توفر الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي.

بالفعل هناك تحديات كبيرة في مواجهة الفساد وتقليل مستويات الفقر في ميفعة والبيئات الناشئة، او البيئات التي تطمح ان تنتقل إلى مستوى أفضل من التنظيم، او التي تطمح إلى الانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي، تحديا يمكن أن يؤثر سلبًا على كفاءة وفعالية أداء السلطات المحلية، او برامج الانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي، معنى ذلك ان النخب المثقفة هي المنوط بها القيام بدور المنعش لحالة السلطة المحلية في ميفعة و في المناطق الناشئة التي ترغب في الانتقال إلى مستوى الحكم الذاتي ، فتعمل على مواجهة تلك التحديات الكبيرة في مواجهة الفساد والفقر، للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. لكن ذلك يتطلب قيام النخب بدورها باتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

تعزيز الشفافية والمساءلة يمثل تحديًا مستمرًا، لكنه يعتبر أساسيًا لبناء نظام حكم ذاتي فعّال ومستدام يلبي احتياجات المجتمعات المحلية، تعزيز الشفافية والمساءلة يعتبران أساسيين في تحقيق النجاح والفعالية في الحكم المحلي. وسنذكر هنا بعض الطرق التي ينبغي

---

[1] - روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة،، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص١٤٥

[2] - سامي فوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م ،ص٣١

على الرواد وضعها نصب اعينهم، يمكن من خلالها تعزيز الشفافية والمساءلة للانتقال إلى مرحلة الحكم الذاتي:

- **سياسات الشفافية والنفاذ للمعلومات:** يجب أن تتبنى السلطات المحلية حاليا، او هيئات الحكم الذاتي مستقبلا، سياسات تعزز الشفافية وتضمن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة. يمكن أن تشمل هذه السياسات إصدار تقارير دورية ونشر البيانات والمعلومات ذات الصلة على مواقع الإنترنت الرسمية.

- **تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة:** يجب أن يعمل الرواد إلى جانب السلطة المحلية او هيئات الحكم الذاتي [1] على تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات وبين المواطنين. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم حملات توعية وتثقيف للموظفين والمواطنين حول أهمية الشفافية والمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] - - هيئات الحكم الذاتي تختلف من دولة إلى أخرى وتتأثر بالتنظيمات السياسية والقانونية والثقافية. ومع ذلك، يمكن تقسيم هذه الهيئات بشكل عام إلى عدة أنواع، تشمل:

المجالس البلدية أو البلديات: وتعرف أيضًا بالمجالس البلدية أو البلديات، وهي هيئات تتولى إدارة الشؤون المحلية في منطقة معينة. تشمل مجالس البلديات عادةً ممثلين من السكان يتم انتخابهم لتمثيل مصالح المجتمع المحلي.

اللجان البلدية أو المجالس المحلية: تعتبر هذه اللجان أو المجالس جزءًا من الهياكل الإدارية التابعة للحكومة المحلية، وتعمل على تنفيذ سياسات وبرامج محددة على المستوى المحلي.

المجالس الإقليمية أو الإقليمية: تتولى هذه المجالس إدارة الشؤون الإقليمية لمناطق أو مقاطعات أو ولايات محددة، وتضم ممثلين من المناطق الفرعية داخل الإقليم.

اللجان القروية أو القرى: تعتبر هذه اللجان أو الهيئات المحلية المسؤولة عن إدارة الشؤون في القرى أو المناطق الريفية، وتعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات السكان المحليين.

المجالس البلدية الخاصة بالأحياء أو الأحياء السكنية: تعمل هذه المجالس على إدارة الشؤون السكنية والبنية التحتية في الأحياء السكنية وتلبية احتياجات السكان على المستوى الحيوي.

السلطات المحلية الأخرى: قد تشمل الهيئات الحكومية المحلية أيضًا أشكالًا أخرى من السلطات مثل اللجان الاستشارية أو الهيئات الإدارية الخاصة بالخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

- **تطبيق القوانين واللوائح بشكل صارم:** يجب أن تكون هناك آليات فعالة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح، وتطبيق العقوبات على المخالفين بشكل صارم. يساهم ذلك في تحقيق العدالة وبناء الثقة بين المواطنين والسلطة المحلية او هيئات الحكم المحلي.

- تشجيع المشاركة المجتمعية والمدنية: يجب أن تعمل الهيئات المحلية على تشجيع المشاركة المجتمعية والمدنية في عملية اتخاذ القرار ورصد أداء السلطة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم اجتماعات مفتوحة وورش عمل واستطلاعات للرأي العام.

- **تعزيز التفاعل والتواصل:** يجب أن تكون هناك قنوات تواصل فعّالة بين الهيئات المحلية والمواطنين، تتيح لهم التعبير عن احتياجاتهم واهتماماتهم ومشاكلهم. يمكن أن تشمل هذه القنوات الاجتماعية والرسمية مثل الاجتماعات العامة والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. من الأهمية بمكان لهيئات الحكم الذاتي في ميفعة والمحليات الناشئة تحسين التواصل والتفاعل مع الجماهير والمجتمع المحلي، وتشجيع المشاركة المدنية.

بالإضافة إلى تطوير سياسات وبرامج للحد من الفقر وتعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. والبداية تكون بالقضاء على الشكل البدائي الذي انتهجته السلطة المحلية بميفعة منذ عقود.

- **تحديات التنمية المستدامة:** يجب على هيئات الحكم الذاتي في الأقاليم الناشئة كما هو الحال في ميفعة، مواجهة تحديات التنمية المستدامة بشكل فعال، مثل توفير الخدمات الأساسية وتحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل، وهو أمر يتطلب تخصيص موارد كافية وتنسيق جيد مع الجهات المركزية، لاستعمال الحق في استثمار الثروات الطبيعية.

- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** قد تكون هناك تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة تؤثر على أداء هيئات الحكم الذاتي الناشئة، مثل التضخم وانعدام الوظائف وانعدام الأمن والاستقرار. يجب عليها ان تمتلك السياسات والبرامج والمهارات والقدرات العلمية لمواجهتها.

التحديات البيئية: يجب على هيئات الحكم الذاتي الناشئة التصدي للتحديات البيئية المتزايدة، مثل تغير المناخ وتلوث البيئة ونقص الموارد الطبيعية، وتطبيق سياسات وبرامج تعزز الاستدامة البيئية.

لتطبيق تجربة نظام الحكم الذاتي في ميفعة كما هو الحال في الأقاليم الناشئة تتطلب تكامل الجهود وتعاوناً شاملاً بين الهيئات المحلية والوطنية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة السكان المحليين.

الفرع الثالث: التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على نظم الحكم الذاتي

تشهد المجتمعات تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة تؤثر بشكل كبير على هياكل الحكم الذاتي وتشكيلها. يمكن تلخيص هذه التأثيرات في عدة نقاط رئيسية:

اولا: التحولات الاقتصادية

- **النمو الاقتصادي والتوسع العمراني:** يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوسع المدن. هذه التحولات تستدعي تحسين وتطوير البنية التحتية المحلية مثل الطرق والمواصلات والخدمات العامة. المدن المتوسعة تحتاج إلى نظم حكم محلية أكثر كفاءة لإدارة الخدمات العامة وضمان استدامة النمو. التنوع الاقتصادي: تنوع الأنشطة الاقتصادية يتطلب مرونة أكبر في نظم الحكم الذاتي لتلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية. قد تتطلب المناطق الصناعية، على سبيل المثال، سياسات بيئية وتنظيمية مختلفة عن تلك المطلوبة في المناطق السياحية أو الزراعية.

- **الاستثمارات الأجنبية:** زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية تفرض ضرورة وجود نظم حكم ذاتي قادرة على توفير بيئة مستقرة وآمنة للأعمال. الاستثمارات قد تفرض أيضاً تحسين الشفافية ومكافحة الفساد لتعزيز الثقة بين المستثمرين والحكومة المحلية.

ثانيا: التحولات الاجتماعية

- **النمو السكاني والهجرة:** النمو السكاني، خاصة في المناطق الحضرية، يتطلب تطوير نظم الحكم الذاتي لاستيعاب الزيادة السكانية وتقديم الخدمات بكفاءة. الهجرة الداخلية والخارجية تؤدي إلى تنوع اجتماعي وثقافي يحتاج إلى سياسات شاملة تضمن التعايش والتكامل الاجتماعي.

- **التعليم والتكنولوجيا:** ارتفاع مستويات التعليم وانتشار التكنولوجيا يرفعان من توقعات المواطنين من الحكومات المحلية في توفير خدمات أكثر جودة وشفافية. التكنولوجيا أيضاً

تمكن المواطنين من المشاركة بفعالية أكبر في صنع القرار الذاتي من خلال منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية.

- **التغيرات الثقافية والقيمية:** التغيرات في القيم الاجتماعية، مثل زيادة الوعي بالحقوق المدنية والبيئية، تضغط على نظم الحكم الذاتي لتكون أكثر استجابة وشفافية. تطالب المجتمعات المحلية بنظم حكم تتبنى المساواة والعدالة الاجتماعية وتضمن حقوق جميع الفئات.

التأثيرات على نظم الحكم المحلي:

لامركزية الحكم: التحولات الاقتصادية والاجتماعية غالباً ما تؤدي إلى المطالبة بلامركزية الحكم لتكون السلطات المحلية أقرب إلى المواطنين وأكثر قدرة على تلبية احتياجاتهم. اللامركزية تعزز من كفاءة الإدارة المحلية وتحسن من نوعية الخدمات المقدمة.

تعزيز المشاركة المجتمعية: تتطلب التحولات الاجتماعية زيادة مشاركة المواطنين في صنع القرار الذاتي لضمان تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. هذه المشاركة يمكن تحقيقها من خلال إنشاء مجالس محلية ومجالس شورى ومنصات إلكترونية للتفاعل بين الحكومة والمواطنين.

تحسين البنية التحتية والإدارية: يجب على نظم الحكم الذاتي تحسين بنيتها التحتية والإدارية لتواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحسين الإدارة المالية، وتطوير نظم المعلومات، وتدريب الكوادر البشرية. إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وتطوير نظم الحكم المحلي. هذه التحولات تتطلب مرونة واستجابة سريعة من قبل الحكومات المحلية لضمان توفير خدمات فعالة وتحقيق التنمية المستدامة. وبذلك، يمكن للحكومات المحلية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي لتلبية تطلعات المواطنين وضمان رفاهيتهم.

الفرع الرابع: استخدام التكنولوجيا يعزز من تطور نظام حكم ذاتي إلكتروني

إن استخدام التكنولوجيا في الحكم الذاتي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة للمواطنين ويعزز من فعالية وكفاءة الحكومات المحلية. استخدام التكنولوجيا يعزز من ايجاد نظام حكم ذاتي الكتروني، ومن أجل التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية لا بد من تحقيق المراحل التالية:

أتمتة مؤسسات الدولة [١]، وتحويل جميع معلومات الحكومة ووزارتها الورقية إلى معلومات إلكترونية، تأمين البينة التحتية الضرورية لربط كافة مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات، تحديد جميع التعاملات بين المواطن وكل مؤسسة وتحويلها إلى تعاملات إلكترونية [٢].

مستلزمات الإدارة الإلكترونية: بنية شبكية تحتية قوية وسريعة وآمنة.- بنية معلوماتية قوية (نظم معلومات قوية ومتوافقة في ما بينها).- كادر بشري استثماري مدرب على استخدام التقنيات الحديثة.- كادر بشري تقني قادر على القيام بعمليات الدعم الفني المستمر وتطوير النظم المعلوماتية المختلفة [٣].

ان الانتقال من النظام الإداري التقليدي The normal administrative system، إلى النظام الإداري الالكتروني Electronic administrative system، يحتاج إلى جهد غير عادي، لكن يجب ان يتم، إن أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لاستراتيجية الإدارة الالكترونية مع استغلال امثل للوقت والمال والجهد هو بتقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الالكترونية إلى ثلاث مراحل[٤]. تبدأ بتحديث الأجهزة، والتأكد من أن الأجهزة المستخدمة تتوافق مع متطلبات النظام الجديد، وتطوير الشبكة، وهي عملية تحسين البنية التحتية للشبكة لضمان الاتصال السريع والموثوق. ثم تأتي مرحلة تطوير برامج التدريب، أي عملية تنفيذ برامج تدريبية شاملة لتعليم الموظفين كيفية استخدام النظام الإلكتروني الجديد، بعد نجاح المرحلة التجريبية، يتم تنفيذ النظام الإلكتروني بالكامل على مستوى الإقليم، مع استمرار تقديم الدعم المستمر للموظفين لمساعدتهم في التكيف مع التغييرات.

---

[١] - أتمتة المكاتب (بالإنجليزية: Office Automation) هي إحدى أنواع نظم المعلومات وهي تختص بجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع الرسائل الإلكترونية والمستندات والصور الأخرى من الاتصالات بين الافراد وجماعات العمل والمؤسسات. تهدف هذه النظم إلى زيادة إنتاجية المكاتب، حيث تتكون هذه النظم من أجهزة حاسوب واتصالات وبرمجيات، بالإضافة إلى أجهزة المكتب الأخرى، مثل آلات تصوير المستندات وأجهزة فاكس وغيرها.

[٢] - الموسوعة الحرة

[٣] - نفس المرجع السابق

[٤] - د. فداء حامد ، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، دار ومكتبة الطندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م ، ص٢٤٢

واستخدام التكنولوجيا من الممكن ان يعزز بشكل كبير من إيجاد نظام حكم ذاتي يدار بواسطة نظام اداري الكتروني، وذلك من خلال عدة طرق، كما سياتي.

- **زيادة كفاءة الهيئات المحلية**

تساعد التكنولوجيا في تسهيل الإجراءات الحكومية وتبسيط العمليات البيروقراطية. يمكن للأدوات الرقمية تحسين سرعة تنفيذ المعاملات وتقليل الأخطاء الناتجة عن العمل اليدوي، وتوفر التكنولوجيا وسائل لتوثيق ومتابعة كافة الإجراءات والقرارات الحكومية بشكل يمكن للمواطنين الوصول إليه، مما يعزز من الشفافية والمساءلة.

ويمكن للتطبيقات والمنصات الإلكترونية أن تساعد على إنجاز المعاملات الإدارية والقضائية بشكل قياسي، وقد نجحت دول الجوار بنسبة عالية فيما يتعلق بالتنظيم الالكتروني في كل المجالات، إلى جانب ذلك أدخلت هذه الدول تشريعات حديثة منها قانون المعاملات الالكترونية Electronic Transactions Law وطورت من منظومتها الادارية وعلى وجه الخصوص في المجال القضائي بشكل متوازي نحو الحداثة مستخدمة الانظمة الالكترونية في المعاملات القانونية والإجراءات القضائية لدى الجهات القضائية وقد اصدرت في سبيل ذلك قوانين تنسجم مع الحداثة أو على الأقل ضمنت قوانينها نصوص من هذا القبيل [١]، و يمكن للتطبيقات والمنصات الإلكترونية أن تتيح للمواطنين فرصًا أكبر للمشاركة في صنع القرار الذاتي من خلال الاستفتاءات الإلكترونية، واستطلاعات الرأي، والمنتديات الإلكترونية، ومن خلال مواقع الإنترنت والتطبيقات، يمكن للسلطات المحلية توفير معلومات مهمة للمواطنين بسهولة، مثل المعلومات عن الخدمات العامة، والمشاريع الجديدة، والقوانين واللوائح.، يمكن استخدام التكنولوجيا لتنسيق الاستجابة للأزمات والطوارئ، حيث تتيح نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتحليل البيانات للحكومات المحلية تتبع الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية والتفاعل معها بفعالية.

- **تقديم الخدمات عبر الإنترنت**

يمكن للحكومات المحلية تقديم العديد من الخدمات عبر الإنترنت مثل دفع الفواتير، وتجديد التراخيص، والتقديم على الخدمات الاجتماعية، مما يوفر الوقت والجهد للمواطنين. وهذه الأمور أصبحت امرا طبيعيا لا غرابة فيه في دول الجوار، بل ان تطوير

[١] - المحامي صالح باحتيلي، كتاب النيابة العامة، ٢٠٢٤م حضرموت، ص٤.

عملية التقاضي عن بعد قد بدا، واعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة نظام التقاضي عن بعد منذ ٢٠٢١م، وفي الامارات صدر قانون استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية، وعرفت المادة (١) منه الإجراءات عن بعد على النحو التالي " الإجراءات عن بعد: الإجراءات الجزائية في استقصاء الجرائم وجمع الأدلة أو التحقيق أو المحاكمة التي تتم عبر استخدام تقنية الاتصال عن بعدة تقنية الاتصال عن بعد: محادثة مسموعة ومرئية بين طرفين أو أكثر بالتواصل المباشر مع بعضهم البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة لتحقيق الحضور عن بعد، المستند الالكتروني: سجل او بيان معلوماتي يتم انشاؤه او تخزينه او استخراجه او نسخه او ارساله او ابلاغه او استلامه بوسيلة الكترونية على وسيط ملموس او على اي وسيط الكتروني اخر ويكون قابلا للاسترجاع بشكل يمكن فهمه، ونصت المادة (٧) منه على أنه "مع مراعاة أحكام قانون الإجراءات الجزائية، يجوز لمحامي المتهم مقابلة موكله أو الحضور معه أثناء إجراءات التحقيق أو المحاكمة عبر تقنية الاتصال عن بعد بالتنسيق مع الجهة المختصة"، كما انشأت النيابة العامة بإمارة دبي من خلال موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت النظام الالكتروني لشكاوي المتقاضين وإجراءات التقاضي [١]. المملكة العربية السعودية تقدمت كثيرا في هذا المجال فقد قفزت قفزة غير متوقعة في مجال نظام التقاضي الالكتروني وكانت محكمة جدة أول محكمة سارت على هذا الطريق باستخدام النظام الإلكتروني ابتدأ بتسجيل الدعوى القضائية الكترونيا مرورا بإجراءات الاعلان الالكتروني ثم اجراءات التقاضي في المحكمة الإلكترونية وانتهاء بإصدار الحكم القضائي [٢] ،ان تقديم الخدمات عبر الإنترنت في نظام الحكم الذاتي يحمل أهمية كبيرة لعدة أسباب، منها:

زيادة الكفاءة وسرعة التنفيذ:

تبسيط الإجراءات: يمكن إتمام المعاملات الحكومية بسرعة أكبر مقارنة بالإجراءات الورقية التقليدية، مما يقلل من الوقت المستغرق لإنجاز الخدمات.

تقليل التكاليف: تقليل الحاجة إلى المكاتب والموظفين يمكن أن يخفض التكاليف التشغيلية للحكومة المحلية.

---

[١] - المحامي صالح باحتيلي، كتاب النيابة العامة، ٢٠٢٤م، حضرموت، ص٥.

[٢] - المحامي صالح باحتيلي، نفس المرجع السابق، ص٥

تحسين تجربة المواطن ومنها الوصول السهل: يمكن للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية على مدار الساعة ومن أي مكان، مما يلغي الحاجة لزيارة المكاتب الحكومية شخصياً.

التفاعل الفوري: يمكن للمواطنين الحصول على معلومات فورية حول حالة طلباتهم أو التحديثات الجديدة.

تعزيز الشفافية والمساءلة ومنها توثيق الإجراءات: تتم جميع المعاملات عبر الإنترنت بشكل موثق ومسجل، مما يتيح تتبع العمليات بشكل أفضل ويعزز الشفافية.

مراقبة الأداء: يمكن للمواطنين تقييم أداء الخدمات وتقديم ملاحظاتهم، مما يعزز من مساءلة المسؤولين.

توسيع الوصول إلى الخدمات ومنها شمولية أكبر: يمكن للخدمات الإلكترونية الوصول إلى مناطق نائية أو محلية لا تتوفر فيها خدمات حكومية مادية بسهولة.

دعم الفئات الخاصة: يمكن تكييف الخدمات الإلكترونية لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أو كبار السن.

تعزيز الاستجابة للأزمات والطوارئ ومنها الإبلاغ الفوري: يمكن للمواطنين الإبلاغ عن المشاكل أو الكوارث بشكل فوري عبر التطبيقات أو المواقع الإلكترونية.

التنسيق الفعال: توفر التكنولوجيا وسائل فعالة لتنسيق الاستجابة بين المواطنين والسلطات المحلية في حالات الطوارئ.

تحفيز الابتكار ومنها تطوير خدمات جديدة: يتيح النظام الإلكتروني إمكانية تطوير خدمات مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

تشجيع المشاركة: تحفز التكنولوجيا المواطنين على المشاركة الفعالة في تحسين الخدمات من خلال تقديم الاقتراحات والملاحظات.

تقديم الخدمات عبر الإنترنت يسهم في جعل الحكومات المحلية أكثر كفاءة وشفافية، ويعزز من رضا المواطنين ومشاركتهم، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الحياة في المجتمع المحلي.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث، الذي تناول التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي، نعيد التأكيد على الأهمية الحاسمة للإطار القانوني في تعزيز فعالية وكفاءة الحكم الذاتي. إن القوانين واللوائح التي تحكم عمليات الحكومات المحلية ليست مجرد نصوص قانونية، بل هي الأساس الذي يقوم عليه تنظيم وتوجيه أنشطة هذه الحكومات لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد استعرضنا أهمية التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي والأسس القانونية التي تشكل نظام الحكم الذاتي، مع الإشارة إلى التشريعات السارية والأنظمة القانونية المتعلقة بالحكم المحلي، ودور القضاء. كما تناولنا التحديات التي تواجه الحكومات المحلية في تطبيق هذه القوانين وكيفية التغلب عليها من خلال الإصلاحات القانونية والمؤسسية. وتحت باب نظام الحكم الذاتي في حضرموت، بعض الإرشادرات لتحقيق طموح نظام الحكم الذاتي في حضرموت والأخر عن التنظيم القانوني لمستقبل نظام الحكم الذاتي في ميفعة، وقد شملهم باب واحد بسبب ارتباط الهوية والارتباط التاريخي والثقافي.

أحد اهم المحاور هو دور التكنولوجيا في تعزيز الحكم الذاتي. لقد أظهرت الأدلة والممارسات الحديثة أن التكنولوجيا يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تحسين الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وزيادة المشاركة المجتمعية. من خلال استخدام الأدوات الرقمية، يمكن للحكومات والسلطات المحلية أن تقدم خدمات أفضل وأكثر سهولة للمواطنين، مما يعزز من رضاهم وثقتهم في النظام الحكومي.

وفي موضوع التنظيم القانوني، من المهم التأكيد على أن القوانين يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في المجتمع والتكنولوجيا. كما يجب أن تتضمن هذه القوانين آليات للمساءلة والشفافية لضمان أن يتم تنفيذها بعدالة وفعالية.

إن تحقيق نظام حكم ذاتي قوي ومستدام يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الحكومات او السلطات المحلية والمركزية، إلى جانب مشاركة فعالة من المواطنين والمجتمع المدني. من خلال هذا التعاون، يمكن تجاوز العقبات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الكتاب تم تقديم معلومات قيمة للممارسين في مجال الإدارة المحلية والحكم الذاتي، للمسؤولين الحكوميين وأعضاء المجالس المحلية، والطلاب المهتمين، يساعد بالتأكيد على فهم الجوانب المختلفة لنظام الحكم الذاتي في البلاد. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد وفر رؤى شاملة وفهمًا معمقًا للتنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي، ويساهم في تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية للحكومات والسلطات المحلية. إن تعزيز النظام القانوني للحكم الذاتي هو خطوة أساسية نحو بناء مجتمعات أكثر عدالة وكفاءة واستدامة.
شكراً لكم على القراءة، ونتطلع إلى مستقبل يكون فيه الحكم الذاتي في خدمة المواطنين بشكل أفضل وأكمل، هدفنا من ذلك هو تحققين رفاهية الجميع.

قاموس المصطلحات

هذه المصطلحات تُساعد في توضيح المفاهيم وتعزيز فهم القارئ لموضوع البحث. فيما يلي مجموعة من المصطلحات الشائعة المرتبطة بموضوع الحكم الذاتي، مع تعريفاتها الأساسية:

- **الحكم الذاتي (Autonomy)**

نظام إداري وسياسي يمنح منطقة أو جماعة داخل دولة ما صلاحيات إدارة شؤونها الداخلية بشكل مستقل عن الحكومة المركزية، مع الالتزام بالقوانين العامة للدولة.

- **اللامركزية (Decentralization)**

توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية أو الإقليمية لضمان إدارة أكثر كفاءة للمناطق المختلفة.

- **الفيدرالية (Federalism)**

نظام حكم يجمع بين حكومة مركزية وحكومات إقليمية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، بناءً على دستور ينظم العلاقة بينهما.

- **الاستقلال الإداري (Administrative Independence)**

قدرة الجهات المحلية أو الإقليمية على اتخاذ قرارات تتعلق بشؤونها الإدارية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية.

- **الاستقلال المالي (Fiscal Autonomy)**

حق المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي في إدارة مواردها المالية، بما في ذلك تحصيل الضرائب وإدارة النفقات المحلية.

- **السيادة المشتركة (Shared Sovereignty)**

حالة تقاسم السلطة بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية لضمان توازن في صنع القرارات بين المستويين.

- **الإقليمية (Regionalism)**

التوجه نحو تعزيز دور الأقاليم أو المناطق داخل الدولة، سواء من خلال الحكم الذاتي أو من خلال تعزيز الهوية الإقليمية.

- الحكم الذاتي (Local Governance)

نظام يركز على إشراك السلطات المحلية في إدارة شؤون مجتمعاتها بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية.

- الهوية الجماعية (Collective Identity)

الشعور بالانتماء إلى جماعة أو إقليم معين، مما قد يؤثر على المطالبة بحقوق الحكم الذاتي.

- حقوق الأقليات (Minority Rights)

مجموعة الحقوق التي تُمنح للأقليات العرقية أو الثقافية أو اللغوية داخل الدولة لضمان تمتعها بمستوى من الحماية والمشاركة في الحكم.

- الاستقلال السياسي (Political Independence)

قدرة السلطات المحلية أو الإقليمية على اتخاذ قرارات سياسية دون تدخل مباشر من الحكومة المركزية.

- التعايش السلمي (Peaceful Coexistence)

مبدأ يهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف المكونات العرقية والدينية والثقافية داخل الدولة لضمان استقرار الحكم الذاتي.

- التفاوض السياسي (Political Negotiation)

عملية الحوار بين الحكومة المركزية وسلطات الحكم الذاتي لتحديد حدود الصلاحيات وشروط الحكم الذاتي.

- التكامل الوطني (National Integration)

التوازن بين منح الحكم الذاتي للأقاليم أو الجماعات مع الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها.

- المساءلة (Accountability)

مبدأ يضمن أن تكون سلطات الحكم الذاتي مسؤولة أمام سكانها وأمام الحكومة المركزية.

- التنمية المحلية (Local Development)

عملية تعزيز القدرات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي لتحسين مستوى المعيشة.

- التمثيل السياسي (Political Representation)

ضمان مشاركة سلطات الحكم الذاتي في المؤسسات الوطنية كجزء من نظام الدولة.

- التنظيم القانوني (Legal Framework)

مجموعة القوانين والتشريعات واللوائح التي تُنظّم عمل مؤسسات الحكم الذاتي وتحدد اختصاصاتها وصلاحياتها.

- نظام الحكم الذاتي (Local Governance System)

نظام إدارة شؤون الحكم على المستوى المحليضمن الوحدات الإدارية، مثل المحافظات والبلديات، لتحقيق اللامركزية وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

- القوانين والتشريعات المحلية (Local Laws and Regulations)

مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم عمل السلطات المحلية وتحدد حقوقها وواجباتها، وعلاقتها بالسلطات المركزية.

- التنمية المحلية (Local Development)

عملية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية داخل المجتمعات المحلية، بهدف تحسين مستوى حياة السكان وتحقيق التنمية المستدامة.

- السلطات المحلية (Local Authorities)

الهيئات والجهات الإدارية التي تمثل الحكومة على المستوى المحلي، مثل المجالس المحلية والمحافظين، وتتمتع بصلاحيات محلية لتنفيذ السياسات.

- المشاركة المجتمعية (Community Participation)

مساهمة المواطنين في صنع القرارات والسياسات المحلية التي تؤثر على حياتهم، مما يعزز الشفافية والمساءلة في الحكم المحلي.

- الاستقلال المالي (Financial Autonomy)

قدرة السلطات المحلية على إدارة مواردها المالية وتخصيصها دون الاعتماد الكامل على السلطات المركزية، بما في ذلك تحصيل الضرائب وإدارة الميزانيات المحلية.

- الرقابة والمساءلة (Oversight and Accountability)

الآليات والإجراءات التي تضمن مراقبة عمل السلطات المحلية وضمان التزامها بالقوانين، مع مساءلتها عن أدائها لتحقيق الشفافية والكفاءة.

- التحديات القانونية والإدارية (Legal and Administrative Challenges)

مجموعة الصعوبات والمعوقات التي تواجه نظام الحكم الذاتي بسبب نقص التشريعات، أو تعقيد الإجراءات الإدارية، أو ضعف البنية التحتية الإدارية.

- الإدارة الرشيدة (Good Governance)

ممارسات إدارية تهدف إلى تعزيز الشفافية، والكفاءة، والمساءلة في الحكم الذاتي من خلال تطبيق مبادئ العدل وتقديم خدمات عامة بجودة عالية.

تساعد هذه المصطلحات في توضيح الجوانب المختلفة التي تغطيها الدراسة وفهم الأطر القانونية والإدارية التي تدعم نظام الحكم الذاتي وتطبيقه، مما يسهم في تطوير الإدارة المحلية والتنمية في حضرموت.

- تعريف الباحث للحكم الذاتي: هو نظام متكامل تحصل بموجبة منطقة جغرافية على ممارسة حقها في إدارة شؤونها باستقلالية شبه كاملة وتمتلك السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ملخص الكتاب

يمثل نظام الحكم الذاتي أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، حيث يعكس هذا النظام درجة التقدم والوعي الديمقراطي الذي وصلت إليه المجتمعات. ويعكس هذا النظام كذلك فلسفة توزيع السلطة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين. يعنى هذا الكتاب "التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي" بتسليط الضوء على الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحكم عمل الاجهزة المحلية في نظام الحكم الذاتي، مبيناً أهم النقاط وأهم الاجراءات، وتبيان ماهي التشريعات والنظم التي ينبغي اتباعها لبناء وتعزيز الحكم الرشيد، ويرى الفقيه دينسوف، ان الحكم الذاتي الإقليمي هو"التسوية المناسبة لتنظيم الدولة، على أساس رغبة الجماهير، حتى في حالة عدم التعبير عن رغبتها في الانفصال، او في كونها غير قادرة على التعبير عن تشكيل دولة مستقلة"

المراجع

• دستور الجمهورية اليمنية والجريدة الرسمية

- قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م. وتعديلاته لسنة ٢٠٠٨م.
- اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٠م
- اللائحة المالية للسلطة المحلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠١م.
- وزارة الإدارة المحلية، الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي، صنعاء، مطابع التوجيه المعنوي، ٢٠٠٨م.
- الجريدة الرسمية العدد (٢٣) لسنة ٢٠٠٨م بشأن تمديد مدة المجالس المحلية القائمة أربع سنوات
- مشروع الاستراتيجية الوطنية للجكم الذاتي ٢٠١٥-صادر عن وزارة الإدارة المحلية.
- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء.
- الجريدة الرسمية العدد (١٥) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تعديل مدة المجالس المحلية.

• الكتب:

١- د. فتحي عبد الكريم، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، الناشر مكتبة وهبة، ١٩٨٤م.
٢ - روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.
٣- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر ،٢٠٠٧م.
٤- حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م.
٥- الاميرال بيير سيليرييه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة احمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.
٦- د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، السياسات العامة والحكومات المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٠

٧- د. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن ٢٠٠٤م

٨- روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

٩- نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة، ميشيل كيلو، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠

١٠- د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة (دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة) الدار الجامعية ٢٠٠٦

١١- د. حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية بغداد،٢٠١٠، ص١٠٦

١٢- د. امين عاطف صليبا، دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون دراسة مقارنة، ٢٠٠٢م المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان.

١٣- سامي فوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص٣١

١٤- د. محمد عثمان الخشت، الموسوعة السياسية للشباب، المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر ٢٠٠٧م، ص٩

جون رولز، ترجمة، نوفل الحاج لطيف، الليبرالية السياسية Political Liberalism ,Johan Rawls جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ،٢٠٢٢م، ص٢٩٦

١٥- تشارلز تيللي، ترجمة، محمد فاضل طباخ، الديمقراطية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٠م

١٦- د. عبد العزيز عليوي عبد، دور السلطة التنفيذية في التجارب الاتحادية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٢-٢٠٢١م.

١٧- د/ سليمان الطماوى، النظرية العامة للقرارات الإدارية (دراسة مقارنة) ، مطبعة عين شمس ، ط٦ ، ١٩٩١م.

١٨- د. مثنى فائق، د. فرح ضياء، السياسات العامة والحكومات المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٠

١٩- الاميرال بيير سيليرييه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية، ترجمة احمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

٢١- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر،٢٠٠٧م .
٢٢- حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م.
٢٣- روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب ، تكوين الدولة ،، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.
٢٤- د. مسعود احمد مصطفى، أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
٢٥- د. محمد الهماوندي، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية والإدارية والسياسية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠م.
٢٦ - د. نديم البيطار، حدود الهوية القومية، دار الوحدة، ١٩٨٢م.

• **المواقع الإلكترونية:**
- موقع وزارة الإدارة المحلية.
- الموسوعة الحرة
- مجلة الشؤون القانونية والإدارية
- موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول التنمية المحلية.
- مركز بروكنجز.
- مجلة الشؤون المحلية.
- مجلة الشؤون القانونية والإدارية.
- البنك الافريقي للتنمية.
- موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول التنمية المحلية.

• **المقالات العلمية:**
- مقالة "أهمية الحكم الذاتي في تعزيز التنمية" من مجلة الإدارة العامة.
- مقالة "التحديات التي تواجه الحكم الذاتي في الدول العربية" من مجلة السياسة العامة.
- صحيفة الخليج، سلوك مسؤول لادارة الشؤون العامة والموارد، مبادئ الحكم الرشيد .. دليل العمل لتعزيز سيادة القانون-١٠ فبراير ٢٠٢٥.
- عبدالغني عماد مراجعة كتاب: سوسيولوجية الهوية، جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، ٢٥ يوليو ٢٠١٩، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

الفهرس

الخلاصة

يمثل نظام الحكم الذاتي أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، حيث يعكس هذا النظام درجة التقدم والوعي الديمقراطي الذي وصلت إليه المجتمعات. ويعكس هذا النظام كذلك فلسفة توزيع السلطة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين. يعنى هذا الكتاب "التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي" بتسليط الضوء على الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحكم عمل الاجهزة المحلية في نظام الحكم الذاتي، مبيناً أهم النقاط واهم الاجراءات، وتبيان ماهية التشريعات والنظم التي ينبغي اتباعها لبناء وتعزيز الحكم الرشيد، ويرى الفقيه دينسوف، ان الحكم الذاتي الإقليمي هو" التسوية المناسبة لتنظيم الدولة، على أساس رغبة الجماهير، حتى في حالة عدم التعبير عن رغبتها في الانفصال، او في كونها غير قادرة على التعبير عن تشكيل دولة مستقلة"

The system of self-government represents one of the fundamental pillars of modern state building, as it reflects the degree of progress and democratic awareness that societies have reached. This system also reflects the philosophy of distributing power and expanding the base of popular participation in decision-making that affects citizens' daily lives. This book, "The Legal Organization of the System of Self-Government," sheds light on the legal and institutional frameworks that govern the work of local bodies within the system of self-government, outlining the most important points and procedures, and clarifying the nature of the legislation and regulations that should be followed to build and strengthen good governance. Jurist Denisov believes that regional self-government is "the appropriate settlement for organizing the state, based on the will of the masses, even if they do not express a desire for secession or are unable to express the formation of an independent state."

ملخص الكتاب

يمثل نظام الحكم الذاتي أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة، حيث يعكس هذا النظام درجة التقدم والوعي الديمقراطي الذي وصلت إليه المجتمعات. ويعكس هذا النظام كذلك فلسفة توزيع السلطة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تمس الحياة اليومية للمواطنين. يعنى هذا الكتاب "التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي" بتسليط الضوء على الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحكم عمل الاجهزة المحلية في نظام الحكم الذاتي، مبيناً أهم النقاط وأهم الاجراءات، وتبيان ماهي التشريعات والنظم التي ينبغي اتباعها لبناء وتعزيز الحكم الرشيد، ويرى الفقيه دينسوف، ان الحكم الذاتي الإقليمي هو" التسوية المناسبة لتنظيم الدولة، على أساس رغبة الجماهير، حتى في حالة عدم التعبير عن رغبتها في الانفصال، او في كونها غير قادرة على التعبير عن تشكيل دولة مستقلة"



00201006330129
mobdeoun.books@gmail.com